الفصل الثاني
مدرسة الكوفة

تقع مدينة الكوفة إلى الغرب من مدينة النجف على بضعة أميال تقريبا، والذي يقصد إليها من النجف لا يجد في طريقه إليها إلا هذه الرمال الحمر التي تخالطها الحصباء، وكان العرب يسمون الرملة الحمراء بالكوفة، فمن هنا جاءت التسمية، وقد تم تخطيط الكوفة على يد سعد بن أبي وقاص- رضي الله عنه - بعد تخطيط البصرة بسنتين أو ثلاث، وكان قد نزل بها المسلمون في السنة السادسة عشرة للهجرة، أو في السنة السابعة عشرة، وقد خطت في وادي الفرات الأوسط الخصيب، ولذلك تمتاز الكوفة عن البصرة بخصوبة أرضها، وكثرة جنانها، وكان الأحنف بن قيس يقول في معرض الموازنة بين منزل أهل الكوفة وأهل البصرة: «نزل أهل الكوفة في منازل كسرى بن هرمز، بين الجنان الملتفة، والمياه الغزيرة، والأنهار المطردة، تأتيهم ثمارهم غضة، لم تَخْضَد ولم تفسد، ونزلنا أرضا هشاشة، في طرف فلاة، وطرف ملح أجاج، في سبخة نشاشة، لا يجف ثراها، ولا ينبت مرعاها، يأتينا ما يأتينا في مثل مريء نعامة».

وقد نمت الكوفة بعد تمصيرها سريعا، حتى كانت في مطلع القرن الرابع حاضرة عراقية كبيرة، تتبعها في الإدارة بابل وعين التمر (شثاثة)، وغيرهما، ثم تقلص ظلها في العهد التركي العثماني، فأصبحت ناحية صغيرة تتبع في إدراتها قضاء النجف[1].

وكانت الكوفة من بين مدن العراق تحتل مكانة علمية سامية، حيث هبط فيها سبعون رجلا من صحابة الرسول – صلى الله عليه وسلم – ممن شهدوا

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي ص١، وما بعدها.

بدرا، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وفي مقدمة من نزلها من الصحابة - رضوان الله عليهم - عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، وقد بعث بهما عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ليكون الأول أميرا، والثاني مؤذنا ووزيرا، كما كانت الكوفة تحتل مكانة سياسية عالية أيضا؛ إذ مر عليها زمن كانت فيه قاعدة الخلافة الإسلامية، وذلك في عهد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه، والقواعد دائما متجه الأنظار من العلماء وأصحاب المصالح[١]، ومن ثم صارت الكوفة محط أنظار العلماء والفقهاء والقراء والمحدثين.

نشأة النحو الكوفي

تعد مدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد بالنشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النحوية، فقد سبقت البصرةُ الكوفةَ بهذه الدراسة التي كانت عملا من الأعمال القرآنية، ثم أخذت تستقل شيئا فشيئا، حتى أصبح موضوع دراستها الكلام العربي، سواء أكان قرآنا أم غير قرآن، وسواء أكان شعرا أم نثرا، وظلت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمنا طويلا[٢].

وقد بدأ اشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل، أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عاما، فقد كانت وفاته سنة تسع وستين للهجرة، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرؤه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم (ت١٢٩هـ)، وحمزة (ت١٥٦هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ)، وفي كل مصر قاريء واحد.

أما النحو فكانت على ما يبدو قانعة منه بما يجيئها من البصرة، ثم انتبهت إليه وشغلت به[٣]، فالنحو إذن لم ينشأ في الكوفة، وإنما وفد عليها من البصرة،

---

(١) السابق ص١٢، ١٣.

(٢) السابق ص٦٥.

(٣) تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٢٨.

ونشره فيها بصريون جاءوا إلى الكوفة، واستوطنوها، وكوفيون رجعوا من البصرة بعد أن تلمذوا لشيوخها، لينشروا بين الدارسين ما تعلموه هناك.

وشرعت الكوفة منذ أوائل القرن الثاني للهجرة تقريبا تنشيء لنفسها مدرسة، وترسم لها منهجا جديدا، له طابعه خاص، أملته على الدارسين بيئة الكوفة، ومناهج الدراسة التي نهجها القراء والمحدثون.

وأخذت هذه المدرسة تنهج لنفسها سبلا جديدة، حتى تم لها الاستقلال في أواسط هذا القرن على يد علي بن حمزة الكسائي، وتلميذه يحي بن زياد الفراء[1].

ويذكر القدماء أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء.

أما الرؤاسي فيقول مترجموه: إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائي، وألف لتلاميذه كتابا في النحو سماه: (الفيصل)، وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله: (وقال الكوفي) إنما يعنيه، غير أن الكتاب يخلو خلوا تاما من هذه الكلمة، وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع.

ومن المؤكد أنه لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة، بدليل أن اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره، ولعل هذا يرجع إلى فقدان مؤلفاته، حيث ذكرت كتب التراجم مصنفات أخرى له غير (الفيصل)، وهي: (التصغير)، و(معاني القرآن)، و(الوقف والابتداء الكبير)، و)الوقف والابتداء الصغير)، و(الإفراد والجمع)، فهذه المؤلفات لم تفقد فقط، بل لم تترك أثرا في كتب اللاحقين.

(١) المدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص٣٩.

وكان يعاصره معاذ بن مسلم الهراء المتوفى سنة تسعين ومائة، أو سبع وثمانين ومائة، وهو ابن أخي أبي جعفر الرؤاسي، ويظهر أنه اختلف مثل سالفه إلى نحاة البصرة، فتلقى عنهم النحو والصرف، ثم رجع إلى الكوفة، وقعد للإملاء، وأخذ عنه فيمن أخذوا الفراء، وكل ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف، وأنه سأل يوما بعض مناظريه: «كيف تقول من «تَـؤُزُّهُم أَزًّا»[١]: يافاعل افعل، وصلها بيا فاعل افعل من «وإِذَا المَوءودةُ سُئِلَتْ»[٢].

وبنى السيوطي على هذا الخبر أنه واضع علم الصرف، ولكن الدكتور/ شوقي ضيف يضعف ما ادعاه السيوطي؛ إذ الخبر لا يسنده كتاب وضعه في هذا العلم، وهو لا يعدو معرفته بالتصريف، وكتاب سيبويه زاخر بما لا يكاد يحصى من أمثلته وأبنيته، ومنه خلصها المازني ووضع فيها كتابه (التصريف).

ومما يؤكد وهم السيوطي فيما ادعاه أنه ليس لمعاذ في كتب التصريف آراء تنسب إليه ذات قيمة، وكأن علمه بالتصريف مثل علم الرؤاسي في النحو، كان علما محدودا لا غناء فيه ولا شيء يميزه من علم البصرة[٣].

ولما كان دور أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ بن مسلم الهراء في الدراسات النحوية محدودا قليل الأثر في إنشاء مدرسة نحوية فإن الدارسين المحدثين يكادون يجمعون على أن الكسائي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة النحوية، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ولا نكاد نعرف في الكوفة نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي»[٤]، ويقول في موضع آخر: «أكبر

---

(١) مريم: ٨٣.

(٢) التكوير: ٨.

(٣) راجع إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٨٨ -٢٩٥، ٤/ ١٠٥ – ١٠٩، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٨٢، ٨٣، ١٠٩، ٢/ ٢٩٠ – ٢٩٣، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٣، ١٥٤.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣٩.

الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه الدراسة، أخذا نحو البصرة وغيرا فيه، ونهجا في دراسته منهجا مستقلا، سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة»[١].

ويقول الدكتور شوقي ضيف: «إنما يبدأ النحو الكوفي بدءا حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبيْن لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه»[٢].

ولم تنشأ الدراسات النحوية في الكوفة من فراغ، وإنما اعتمد نحاتها على النحو البصري، فقد ذكر السيرافي أن الكسائي والفراء قد سمعا النحو واللغة من يونس بن حبيب[٣]، كما ذكر ابن كثير أن الكسائي أخذ عن الخليل صناعة النحو[٤]، وقال الأخفش تلميذ سيبويه: «جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه، ففعلت، فوجه إليَّ خمسين دينارا»[٥].

وقد ذكرنا من قبل أن أبا جعفر الرؤاسي - وهو أقدم نحوي من نحاة الكوفة - قد أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، ولما عاد إلى الكوفة أخذ عنه الكسائي، فالنحو الكوفي في بداياته ونشأته نحو بصري، ثم اتخذ له طابعا خاصا، ومنهجا مستقلا، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ثم جاء الكوفيون بعد أن درسوا عليه - يعني الخليل بن أحمد - واخذوا عنه، فرسموا لأنفسهم منهجا جديدا بعض الجدة، يتفق مع منهج أهل البصرة في

(١) السابق ص٧٤.
(٢) المدارس النحوية ص١٥٤.
(٣) أخبار النحويين البصريين ص٥١.
(٤) البداية والنهاية ١٠ / ٧١٩.
(٥) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦.

أشياء، ويختلف عنه في أشياء، أو كما يقول (أوليري): يتفق معه في النظرية والمبدأ، ويختلف عنه في التطبيق، متأثرين في ذلك بمؤثرات كوفية»[١]، ويقول الأستاذ كريم مرزة الأسدي: «وبعد الطبقة السابقة - يعني الطبقة الثانية من نحاة البصرة التي تتمثل في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء - من البصريين يتفرع النحو في مسيرته نحو مدرستين؛ إذ يشع بإشعاعاته النيرة على الكوفة، فتشرع بذوره بالنمو والنشوء تدريجيا ابتداء من أبي جعفر بن الحسن الرؤاسي الكوفي تلميذ عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء البصريين؛ إذ درس النحو على أيديهما، ورجع إلى الكوفة فدرَّسه»[٢].

سبب تأخر اشتغال الكوفة بالنحو

حينما نقرر اتباعا لمؤرخي النحو العربي أن اشتغال الكوفة بالدراسات النحوية واللغوية قد تأخر عن اشتغال البصرة بذلك مدة طويلة من الزمن فليس معنى ذلك أن العلماء في الكوفة كانوا جهالا بالنحو، وأنهم لا يعرفون عنه شيئا، فإن هذا لا يعقل بالنسبة لمن برعوا في تلاوة القرآن الكريم، ومعرفة قراءاته، وفي رواية الأخبار والأشعار، وفي الفقه والحديث، وغير ذلك من العلوم التي لا بد لها من معرفة قواعد اللغة، ولذلك نتوقع يقينا أن علماء الكوفة كانوا على دراية بقواعد العربية وأساليبها وإعرابها، غير أنهم لم يكونوا مشتغلين بالنحو واللغة اشتغال البصريين بهما من حيث التعمق في دراسة النحو وأصوله وأقيسته وعلله ومناهجه، ويرجع ذلك كما يقرر مؤرخو النحو العربي إلى اشتغالهم بعلوم أخرى غير النحو، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: «لقد عرفتَ أن الكوفيين تأخروا عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة؛ وذلك لانصرافهم أولا عن التلقي عنهم ربأ بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا

(١) مدرسة الكوفة ص٣٤.

(٢) نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية ص١٩.

أن شغلهم الشعر ورواياته والأدب وطرائفه، فاستأثروا بهذا، وتنفلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النحو.

تنبه الكوفيون بعدئذ، وصحوا من سباتهم، وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم»[١].

ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: «النحو نوعان: بصري وكوفي، والبصري أسبق وجودا من الكوفي، وإليه يرد وضع النحو، ما في ذلك خلاف ولا مراء»[٢]، ثم يقول: «بدأ اشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل، أي بعد وفاة أبي الأسود بنحو تسعين عاما، فقد كانت وفاته سنة تسع وستين للهجرة، وكانت الكوفة في خلال هذه المدة عاكفة على القرآن الكريم، تقرؤه وتقرئه، وعلى الشعر ترويه وتتناشده، ولذا كان فيها ثلاثة من القراء السبعة، هم: عاصم (ت١٢٩هـ)، وحمزة (ت١٥٦هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ)، وفي كل مصر قارىء واحد، أما النحو فكانت على ما يبدو قانعة بما يجيئها من البصرة، ثم انتبهت إليه وشغلت به»[٣].

ويفصل الدكتور شوقي ضيف القول في أسباب تأخر اشتغال الكوفيين بعلم النحو، فيقول: «تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند ابن أبي إسحاق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل؛ إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه، وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي، وهم: عاصم وحمزة والكسائي، وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة

---

(١) نشأة النحو ص٨١.

(٢) تاريخ النحو ص٥.

(٣) السابق ص٢٨.

دواوين الشعر»[١]، «ولعل كثرة ممارسة الكوفيين للتلاوة والرواية هي التي أورثتهم الاعتداد بظاهر النص، وتهيب الهجوم عليه بالتأويل، أو الإنكار، وهذا لا يعني أن البصرة كانت أقل من الكوفة تحملا للقرآن الكريم ورواية للشعر، فقد كان الذين يحفظون القرآن الكريم كله في عهد أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - زهاء ثلاثمائة، وكل ما كان من الأمر هنا وهناك أن الكوفة آثرت العافية، وقنعت بما حفظت، واستمرأت الانقطاع للمعاودة، والتكرار، أما البصرة فقد أتيح لها الحفظ ووضع النحو فظفرت بالحسنيين»[٢].

منهج الكوفة في التقعيد النحوي

عرفنا فيما مضى أن شيوخ المدرسة الكوفية أخذوا النحو في بداية الأمر عن شيوخ المدرسة البصرية، فكان النحو الكوفي إذن شعبة من نحو البصرة، ثم تحول عنه في أصوله، ومناهج درسه، لاختلاف الأئمة هنا وهناك في مصادر الرواية والرأي فيها، ثم في سمات الشخصية وطرائق التفكير، فكان للنحو مدرسة في البصرة، وأخرى في الكوفة[٣].

والقدماء الذين ترجموا لنحاة المدرسة البصرية، ونحاة المدرسة الكوفية لم يكونوا يشكون في أن النحو الكوفي يمثل مذهبا نحويا له خصائصه وأصوله ومناهجه بإزاء المذهب البصري، ومما يؤكد ذلك ما صنعه ابن الأنباري في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) من دراسة آراء المذهبين، ومناقشتها، والمقارنة بينها، وترجيح بعضها، وما نراه أيضا في كتب النحو والصرف من تعرض لآراء المدرستين عبر الأبواب النحوية والصرفية المختلفة؛ إذ لم يسجل ابن الأنباري كل القضايا الخلافية التي دار حولها الجدل بين المدرستين، بل ذكر ما رآه أهمها، حيث تعرض لإحدى وعشرين

(١) المدارس النحوية ص١٥٣.

(٢) تاريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص٣٣.

(٣) السابق ص٣١.

ومائة مسألة، كما تعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين أيضا أبو البقاء العكبري في كتابه: (مسائل خلافية في النحو)، فضلا عما ذكرته كتب التراجم من مصنفات كثيرة تناولت الخلاف بين المدرستين، فكل ذلك دليل على اعتراف القدماء بالمدرسة الكوفية.

وقد سار في ركب القدماء كثير من الدارسين المحدثين، ولكن بعضهم من المستشرقين أنكر المدرسة الكوفية، ومنهم «فايل» الذي نشر كتاب الإنصاف لأول مرة، فقد زعم في مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة، وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هي امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري يونس بن حبيب الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به، ومذاهب ينفرد بها، واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه، وهي لا تعدو أربعة آراء، واستدل أيضا بأن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه (المفصل).

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على ذلك بأنه «استدلال واضح الضعف إذا قسنا ما وقف فيه الكوفيون معه إلى ما وقفوه مع الخليل وسيبويه، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافهم لهما، ولا تذكر مواضع اتفاقهم معهما، وهي أكثر من أن يحاط بها، ونفس سيبويه نقل عن يونس في كتابه نحو مائتي رواية تتخللها آراؤه التي كان يتفرد بها دونه ودون أستاذه الخليل»[1].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن الموجه الحقيقي للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي هو الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه، فهو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوي الجديد.

---

(١) المدارس النحوية ص١٥٥.

وإذا كان «فايل» لاحظ أن بعض الكتب النحوية ذكرت اتفاق يونس والكوفيين في مسائل لا تعدو أصابع اليد الواحدة فإن الكسائي والفراء والكوفيين اتفقوا مع الأخفش في نحو ثلاثين مسألة، وليس ذلك نحسب، فإن الأخفش أيضا هو الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم[١].

ثم يذكر الدكتور شوقي ضيف أن ما زعمه «فايل» من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة مبني على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائي وتلميذه الفراء، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة، إنما كل ما هناك اتجاه للخلاف على البصرة تمادوا فيه، ويعقب على ذلك بأنه «دليل منقوص، فقد كان نحاة الكوفة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة.. على أن «فايل» نفسه يعود فيثبت للفراء مذهبا في النحو خالف به الكسائي ومعاصريه، وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التي أنكرها، تكامل تشكله عنده، أما أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل، وعلى نحو ما خالفهما معا تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل، وهم جميعا أئمة المدرسة البصرية»[٢].

وإذا كان الدكتور شوقي ضيف قد رد على «فايل» إنكاره أن يكون للكوفيين مدرسة في النحو بتفنيد ما ساقه من أدلة على إنكاره هذا، فإن الدكتور مهدي المخزومي قد رد عليه وعلى من حاكاه في رأيه، وهما: المترجم لثعلب في دائرة المعارف الإسلامية، وبروكلمان في «تاريخ الشعوب الإسلامية» بإبراز ما يميز المدرسة الكوفية من خصائص وأسس منهجية، فيقول: «غير أنه – بناء على ما لمحناه من خصائص ومزايا لطريقة الكوفيين، وعلى ما أثبتناه من شواهد كثيرة تؤيده، وعلى ما سمعناه من دارسين محدثين

(١) السابق ص١٥٥، ١٥٦.

(٢) السابق ص١٥٦.

مؤيدين للقضية التي نحن بصدد الدفاع عنها – لا يسعنا الاطمئنان إلى ما أبداه «جوتولد فايل» من إنكار لوجود مدرسة كوفية، فإن اعتداد الكوفيين بالنقل، وتناولهم القياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي، وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة، والتوجيهات المتكلفة، والإمعان المنطقي، وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع، وتفسيرهم النصوص القرآنية، والنصوص اللغوية الأخرى تفسيرا لا يكاد يخالف الظاهر، وميلهم عن إخضاعها لما تواضعوا عليه من أصول، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانبا منها على قبول معنى خاص هدفوا إليه، وأبعدوا جانبا آخر منها؛ لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم، وأبعد في الخروج على تأويلاتهم، ثم التماس ذلك في أقوال أئمتهم وأعلامهم، ووجد أنهم يلتزمون الدقة فيه، ويتنكبون مخالفته، ويتحرجون من الخروج عليه..هذه الخصائص كلها تضمن للدارس خطوط المنهج الرئيسية التي تكفي لرسم صورة مكتملة لمذهب مستقل»[1].

وبعد أن أبرز الدكتور مهدي المخزومي خصائص المدرسة الكوفية التي تميزها، وتجعلها على النقيض من المدرسة البصرية أخذ يبين تناقض «فايل» مع نفسه، حيث اعترف بالخطوط العريضة التي تميز منهج الكوفة النحوي، فقال المخزومي: «على أن (جوتولد فايل) لم يسعه إلا أن اعترف بوجود هذه الخطوط الكبرى التي انبني عليها طريقة الكوفيين، فقد قال في الفصل الذي عقده لوصف نمو المدرستين النحويتين في مقدمة (الإنصاف): فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيرا يلتزم الدقة في متابعة النص، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص، والتمحل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية»[2].

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣٥٢، ٣٥٣.

(٢) السابق ص٣٥٣، نقلا عن مقدمة كتاب « الإنصاف » في طبعته الأوربية.

وهكذا فإن الأستاذين الجليلين: الدكتور شوقي ضيف، والدكتور مهدي المخزومي قد تحملا عبء الرد على هذا المستشرق الذي حاول تشويه صورة النحو العربي شأنه في ذلك شأن كثير من المستشرقين، ولا نظن أحدا من الدارسين العرب والمسلمين قد أيد «فايل» في رأيه هذا، حتى الأستاذ علي النجدي ناصف الذي أنكر وجود مدارس نحوية أخرى غير مدرستي البصرة والكوفة لم يلتفت إلى رأي «فايل»، ولم ينكر وجود المدرسة التي رسمها وتصورها، وبنى رأيه في عدم وجود مدارس أخرى على عدم توافر ما تصوره من خصائص المدرسة لها، فهو بعد أن وضح الفروق بين منهجي البصرة والكوفة قال: «والآن هل للنحو مدارس أخرى ؟ ينبغي قبل الإجابة عن هذا السؤال أن أعرف المدرسة، فهي: طائفة من العلماء أو الأدباء، أو أهل الفن، تؤلف بينهم في الإنتاج وصوره أصول ومناهج يلتزمونها مع احتفاظ كل بخصائص شخصيته»[(١)]، فهذا التصور العلمي لخصائص المدرسة لم يجده الأستاذ علي النجدي متوافرا إلا في مدرستي البصرة والكوفة، مما دعاه إلى إنكار غيرهما من المدارس، وهذا يعني أن اتجاه الكوفيين في الدراسات النحوية جدير بأن يطلق عليه مدرسة بمفهومها العلمي.

وتجمع الكتب التي أرخت للكوفيين على أن منهجهم في التقعيد النحوي يقوم على ثلاثة أسس:

١-الاتساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب، والمسالك للأشعار واللغات الشاذة.

٢-الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه.

٣-المخالفة في بعض المصطلحات النحوية، وما يتصل بها من العوامل[(٢)].

---

(١) تاريخ النحو ص٣٤.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٨.

هذه هي الأسس التي قام عليها المذهب الكوفي في النحو، وقد أشرنا من قبل إلى أن النحو الكوفي في نشأته كان امتدادا للنحو البصري، حيث تلمذ الكسائي للخليل بن أحمد، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وقد رحل الفراء إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب، وأكب على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده، غير أن الكوفيين مع اعتمادهم على نحو البصرة استطاعوا أن يشقوا لأنفسهم مذهبا نحويا جديدا له طوابعه، وله أسسه ومبادؤه[١]، وفيما يلي نفصل القول عن هذه الأسس مقارنين بينها وبين الأسس التي قام عليها المذهب البصري.

١-الاتساع في الرواية

ذكرنا عند حديثنا عن منهج البصرة في التقعيد النحوي أن البصريين كانوا لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء[٢]، فكانوا يتشددون تشددا جعلهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة[٣]، قال السيوطي نقلا عن الفارابي في كتابه: «الألفاظ والحروف»: «والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

---

(١) السابق ص١٥٨، ١٥٩.

(٢) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣١، ٣٢.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٩.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريّ قط ولا عن سكّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[١]، ثم قال: «والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»[٢].

وواضح من هذا النص أن الكوفيين قد أخذوا أيضا عن هذه القبائل الفصيحة، ورحلوا إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز «ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينةَ حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[٣].

ولكن الكوفيين لم يقفوا عند النقل عن هذه القبائل الضاربة في أعماق الصحراء الذين نقل عنهم البصريون، بل توسعوا في الرواية والنقل للأشعار واللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، فكانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضرَ العراق، كما كانوا يأخذون عن القبائل العربية التي كانت تجاور غير العرب من الفرس والروم، مثل: لخم، وجذام، وهما مجاوران لأهل مصر والقبط،وقُضاعة وغَسّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، وتغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكر لمجاورتهم للقبط والفرس وعبد القيس وأزد عُمَان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، وأهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة وبني حنيفة، وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم[٤] ، ولم يكن البصريون يأخذون عن هذه القبائل؛ لفساد ألسنتهم نتيجة اختلاطهم بغير العرب من الفرس والروم واليونان، ولذلك عاب البصريون على الكوفيين توسعهم في الرواية، وأخذهم عن جميع العرب، دون

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢١١، ٢١٢.

(٢) السابق ١/ ٢١٢.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٥٨، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٥٩.

(٤) المزهر للسيوطي ١/ ٢١٢.

تفرقة بين الخلص منهم وغير الخلص، وخصوا بهذه الحملة الكسائي، قائلين: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[١]، وقالوا : إنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى «الحطمة» كانت نازلة ببغداد، فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن[٢]، وقد احتكم إليهم الكسائي في مناظرته لسيبويه حول قولهم: (قد كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي) عند سيبويه، حتى إذا قال الكسائي إنه يجوز : (فإذا هو إياها) أنكر ذلك سيبويه إنكارا شديدا، فناصر أعرابُ الحطمة الكسائي، ولكن سيبويه لم يعبأ بمناصرتهم الكسائي؛ لأنهم ليسوا من العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم.

وكان توسع الكوفيين في الرواية والنقل عن العرب وتساهلهم في ذلك من أسباب الخلاف الواسع النطاق بين المدرستين، وكان الكوفيون متفوقين على البصريين في رواية الأشعار، فقد نقل ابن جني عن حماد الراوية الكوفي قوله: «أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج - وهي الكراريس - ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فاحتفره، فأخرج تلك الأشعار»، وعلى هذه الرواية عقب ابن جني بقوله: «فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة»[٣].

ولعل توسعهم في رواية الشعر جعلهم يرصدون كل ما تضمنه من ظواهر لغوية وصرفية ونحوية، فيبنون عليها قواعدهم دون التشدد في مصادر هذا الشعر، ودون التثبت من فصاحة قائليه، على العكس من موقف البصريين الذين لم يكونوا «يقبلون الشاهد إلا إذا وثقوا به، لهذا نرى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقاته فيما يروي وما يسمع من الشواهد، كأنما يريد أن يطمئن

(١) معجم الأدباء ليقاوت الحموي ١٣ / ١٨٣.

(٢) السابق ١٣ / ١٨٢، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٧٤.

(٣) الخصائص ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها، بل لم يكن يفوته أن ينبه على المصنوع من الشواهد أيضا»[١].

٢-الاتساع في القياس

ولم يتوسع الكوفيون في الرواية والنقل عن جميع العرب فقط، بل توسعوا أيضا في القياس، فإذا كان البصريون يقيسون على الأغلب الأعم في اللغة فضلا عن تشددهم في التثبت من صحة هذا الأغلب الأعم، وبنوا عليه قواعدهم، وما خالف الأغلب الأعم عدوه شاذا أو لغة أو قليلا أو ضرورة – فإن الكوفيين قد اعتدوا بكل ما سمعوه عن العرب، وقاسوا عليه، ولا ينظرون إلى كثرته أو قلته، حتى إنهم كانوا يقيسون على الشاهد الواحد.

وكان اختلاف المدرستين في طريقة القياس على ما سمعوه عن العرب موضع جدل ونقاش لدى الدارسين المحدثين من حيث تفضيل أحد المسلكين، وقد مر بنا مناقشة الدكتور إبراهيم أنيس للقياس عند الفريقين، وحاول أن يصوب نظرة الدارسين إلى ميل الكوفيين إلى القياس، إذ توسعوا فيه، وقاسوا على القليل النادر، وميل البصريين إلى السماع؛ إذ حرصوا على اطراد القاعدة وسلامة القياس على الأغلب الأعم غير عابئين بما خالفه من اللغات، ورأى أن الكوفيين أميل إلى السماع منهم إلى القياس؛ لأنهم تشبثوا بكل مسموع وقاسوا عليه قل أو كثر، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «والحقيقة أن الكوفيين إن صح أنهم قاموا بهذا لم يكن هذا المسلك منهم نوعا من القياس ولا شيئا من القياس، وإنما هو مظهر اعتزازهم بالنص، وعدم التفريط في هذا النص الموروث.

بِمَ نسمي مذهبهم إذن ؟ إنه في رأيي أقرب إلى السماع منه إلى القياس؛ لأنهم يعتزون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامة، ولكن

---

(١) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص٣١، ٣٢.

ليحولوا بين من يقول إن هذا النص ضعيف أو شاذ، وغير ذلك من النعوت التي خلعها البصريون على نصوص اللغة»[١].

كما يرى أن البصريين كانوا أميل إلى القياس منهم إلى السماع، وقد ذكرنا فيما مضى عند حديثنا عن منهج البصريين أن ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من احترام الكوفيين للنصوص اللغوية الواردة وقياسهم على كل ظاهرة لغوية قلت أو كثرت لا يختلف عما قرره الدارسون من القدماء والمحدثين، إلا أنه نظر إلى ذلك من زاوية تشبثهم بالمسموع، والاعتداد به، وعدم وصف القليل منه بالشذوذ، فعدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تعدد القياس عندهم، حيث يقيسون على الشاهد أو الشاهدين، ويبنون على ذلك قاعدة عدهم أميل إلى القياس.

وكذلك الأمر عند البصريين، فمن نظر إلى طريقتهم في استقراء النصوص العربية الواردة عن العرب، واستنباط القاعدة من الأغلب الأعم منها، عدهم أميل إلى السماع، ومن نظر إلى تشبثهم باطراد القاعدة وسلامة القياس، واستبعادهم لما خرج عن ذلك واصفين إياه بالشذوذ أو الندرة أو القلة عدهم أميل إلى القياس، ومن ثم لا يمكن لنا أن نحكم بأن إحدى المدرستين أكثر احتراما للنص المروي، فكلتا المدرستين بنت القواعد النحوية على المروي عن العرب.

غير أن أمرا مهما لم يلتفت إليه الدكتور إبراهيم أنيس يجعلنا نرجح ميل الكوفيين إلى القياس، وميل البصريين إلى السماع، وهو أن البصريين كانوا يقدمون السماع على القياس إذا تعارضا، يقول ابن جني: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: «اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»[٢] فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما

(١) من أسرار اللغة ص٢٥.

(٢) المجادلة: ١٩.

تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[١]، وأن الكوفيين كانوا يقدمون القياس على السماع، فربما جعلوا كلمة القياس هي العليا، وإن لم يعززه شاهد، فقد منعوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، لئلا يتقدم الضمير الذي فيه على مرجعه، ففي (قائمٌ) مثلا من قولنا: (قائمٌ زيدٌ) ضمير (زيد)، ولم يأبهوا لتأخر الخبر رتبة وإن تقدم لفظا، ولا للمأثور من الشواهد[٢].

ونستنتج من ذلك أن الكوفيين كانوا يستخدمون القياس أحيانا دون استناد إلى أي سماع، ومن ذلك أيضا قياسهم العطف بـ (لكن) في الإيجاب على العطف بـ (بل) في مثل: (قام زيد بل عمرو)، فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا (قام زيد لكنْ عمرو) دون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس[٣].

ولعل أوضح دليل على تقديم الكوفيين للقياس وعدم اعتدادهم بالسماع رأيهم في (إنْ) المخففة من الثقيلة، فقد منعوا إعمالها، وحجتهم أن (إنَّ) المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، وقد أتى بعضهم بحجة أخرى، وهي أن (إنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنْ) المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[٤].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٧.

(٢) الإنصاف ١/ ٦٥، وما بعدها، وتاريخ النحو أ/ علي النحدي ناصف ص٣٤.

(٣) الهمع ٢/ ١٣٧، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٦٤.

(٤) الإنصاف ١/ ١٩٥، ١٩٦.

فقد بنوا القاعدة على قياس منطقي، ولم يكترثوا بما سمع من إعمالها في القراءات الصحيحة المتواترة في قوله تعالى: «**وإنْ كلا لما ليوفينهم ربُّك أعمالهم**»[١]، وذلك على قراءة نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ)[٢].

وهكذا فإننا نجد كثيرا من الظواهر النحوية قد أجازها الكوفيون بناء على القياس، لا اعتمادا على نص مسموع، وهذا ما جعل الدارسين يذهبون إلى أنهم أميل إلى القياس، وأن البصريين أميل إلى السماع؛ لأنهم بنوا قواعدهم على استقراء كلام العرب، فاستنبطوها من الأغلب الأعم، ولم يبنوا قواعدهم على القياس المجرد معرضين عن المسموع، كما فعل الكوفيون، يقول الدكتور شوقي ضيف عن القياس عند البصريين: «ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بيّن الحدود والفصول»[٣].

فكثير من الدارسين يفضلون منهج البصريين في القياس لبنائه على الأغلب الأعم من المسموع عن العرب، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يأخذ عليهم عدم تحديدهم نسبة المقيس عليه تحديدا دقيقا، بل اختلفوا فيه بعض الاختلاف، فما سماه أبو عمرو بالأكثر سماه غيره بالكثير، أو الباب، أو بالأصل، وغير ذلك من مصطلحات وردت في كتب البصريين من اللغويين[٤].

والحق أن هذا ليس مأخذًا عليهم؛ لأن الكثرة ليس لها تحديد قاطع، وإنما تقوم على أغلب الظن، ولذا يكفي في بناء القاعدة أن يقفوا على أكبر قدر

---

(١) هود: ١١١.

(٢) الإنصاف ١/ ١٩٦.

(٣) المدارس النحوية ص١٦١.

(٤) من أسرار اللغة ص١١.

ممكن في ظنهم من النصوص اللغوية الموثوق بصحتها، ويبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس نفسه لم يستشعر خطورة هذا المأخذ على مذهبهم، ولم يحس أنه غاض من شأنهم إذا قسنا هذا المأخذ بما أخذه على منهج الكوفيين في القياس على كل قليل أو نادر من القول، فهو يقول: «أما الكوفيون فقد أسسوا القياس على كل ما روي عن العرب مهما قلت شواهده، وقد يظن لأول وهلة أن في نظرة الكوفيين تيسيرا علينا نحن المولدين، وأن في مسلكهم رخصة تجيز لنا كثيرا من الأمور التي أباها البصريون، غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة؛ إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور، وبغير ذلك الاطراد والانسجام تصبح اللغة كالثوب المرقع وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج»[1].

ولذلك رجح الدارسون قديما وحديثا موقف البصريين من القياس لسلامته واطراده، ومطابقته للمسموع، يقول السيوطي: «اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ».

وإذا كان البصريون يختلفون عن الكوفيين في أنهم لا يقيسون على القليل النادر، بل يقيسون على الأغلب الأعم، والكثير المسموع في اللغة الفصحى، وأنهم يعدون ما خالف القاعدة المطردة على الكثير الغالب شاذا، أو لغة، أو ضرورة فإن بعض الدارسين المحدثين يتخذ من موقف البصريين هذا مطعنا عليهم، ويحمد للكوفيين موقفهم، وقد دافع الدكتور شوقي ضيف عن مذهب البصريين دفاعا شديدا في وجه من يعيب عليهم وصفهم لما خالف القياس المطرد بالشذوذ أو الندرة بأن البصريين لم يُنَحُّوا ما وصفوه بالشذوذ أو الندرة، أو يستبعدوه عن دراستهم، بل وصفوه بالشذوذ أو الندرة تنبيها على مخالفته

(١) من أسرار اللغة ص١٢.

للقياس، وحتى لا يظن ظان أنه من قبيل الكثير المستعمل، وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف: «على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحا مستقيما، فينطقون به ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم. ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد استنبطوها من الشواذ النادرة، إذ إن ذلك يعرض الألسنة للبلبلة، لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة»[1].

ثم يتوجه الدكتور شوقي ضيف إلى بعض الدارسين الطاعنين على المذهب البصري بالرد عليه، فيقول: «وكأنما غاب غور هذا العمل وما أُرسي به من علم النحو على بعض المعاصرين، فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمد للكوفيين موقفهم، مطريا لهم، زاعما أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل. وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب، بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا»[2].

كما رد الدكتور شوقي ضيف على من زعموا أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة، وأدق حسا، وأنهم لم يخضعوا – مثل البصريين – للمنطق والفلسفة – بأن الكوفيين كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعا أحيانا على نحو ما يصوره لنا موقفهم من القياس؛ إذ يقيسون على غير المسموع عن العرب، كما رأينا قياسهم في وجوب إهمال (إنْ) المخففة منْ

(١) المدارس النحوية ص١٦٢.

(٢) المدارس النحوية ص١٦١.

الثقيلة؛ لأنها لا تشبه الفعل كالمشددة، وكما رأينا قياسهم العطف بـ (لكنْ) في الإيجاب على العطف بـ (بل) إلى غير ذلك من الظواهر النحوية التي أجازوها بناء على القياس غير المعتمد على السماع، واستدل الدكتور شوقي ضيف على جنوح الكوفيين إلى المنطق والفلسفة في نحوهم بأن الفراء – وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي – كان معتزليا ومتكلما متفلسفا، بل لقد قال المترجمون له إنه كان يتفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة، ومن يرجع إلى كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) يجد فيه عتادا غزيرا من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضا.

والغريب أن كثيرا من الدارسين المحدثين يربطون بين مذهب الكوفيين والمنهج الوصفي الحديث زاعمين أنهم يصفون الظواهر اللغوية على ما هي عليه دون الغوص وراء الحجج المنطقية، والعلل الفلسفية، وقد رأينا أن الكوفيين يقيسون على ظواهر لغوية ليست مسموعة عن العرب، وإنما يسوقهم إلى ذلك اهتداؤهم بالمنطق والفلسفة مع أن البصريين إلى المنهج الوصفي أقرب من الكوفيين؛ إذ لم يكونوا يقيسون إلا على ما سمعوه عن العرب، ولم يكونوا يخرجون أو يؤولون الشواهد التي تخالف القواعد المطردة إلا بالحجج اللغوية، وإذا لجئوا إلى المنطق فإنما يلجئون إليه بالقدر الذي يعينهم على فهم الظاهرة، والربط بين عناصرها، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائما على السماع، فقد كانوا يجافونه أحيانا ويضربون عنه صفحا، مهتدين بالمنطق العقلي الخالص. ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده مع ما يمتلئ به من حجج منطقية رائعة لا يدلي بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخلص، وما يخوضون فيه من الشعر والكلام»[1].

(١) المدارس النحوية ص١٦٤، ١٦٥.

ونحمد للدكتور شوقي ضيف – رحمه الله تعالى – إنصافه للمذهب البصري، ووضع الحق في نصابه.

٢-مخالفتهم في المصطلحات والعوامل والمعمولات.

ومما يميز مذهب الكوفيين عن مذهب البصريين أنهم شقوا لأنفسهم طريقا إلى وضع مصطلحات على الوظائف النحوية المختلفة تختلف عما وضعه البصريون، وقد جعلنا حديثنا عن العوامل والمعمولات عند الكوفيين مندرجا تحت حديثنا عن المصطلحات عندهم؛ لأن العوامل والمعمولات متصلة بالمصطلح النحوي؛ إذ كل عامل عندهم يأخذ مصطلحا خاصا، كما أن كل معمول يأخذ مصطلحا خاصا أيضا، ولم ينشأ المصطلح النحوي عند الكوفيين من فراغ، بل تأثروا في مصطلحاتهم بشيوخ البصريين؛ لأن الخليل بن أحمد الذي أخذ عنه أئمة الكوفيين أول من أطلق المصطلحات النحوية على النقط التي وضعها أبو الأسود الدؤلي للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة، فما صنعه الخليل يعد الخطوة الأولى التي خطاها الدارسون في تصنيع النحو، ونقله من عهد إلى عهد، «وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإن افترق تلاميذه فريقين، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه»[١].

و«لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها- أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويتعلمون، حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات»[٢].

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص٣٠٥.

(٢) المدارس النحوية ص١٦٥.

وقد قسم الدكتور مهدي المخزومي المصطلحات التي اصطنعتها المدرستان إلى ثلاث طوائف:

أ-طائفة كوفية خالصة، لم يعرفها البصريون.

ب-طائفة بصرية خالصة، لم يعرفها الكوفيون.

ج-طائفة كوفية بصرية، إلا أن لها عند الكوفيين اسما، وعند البصريين اسما آخر.

فمن الطائفة الأولى: (الخلاف)، فلم يكن للبصريين مصطلح يقابل هذا، وإنما هو عامل كوفي، أعمله الكوفيون في عدة مواضع، وهي: الظرف المخبر به عن الاسم في نحو قولهم: (خالدٌ عندَك)، و(البحرُ أمامَك)، والمفعول معه في نحو قوله: (استوى الماءُ والخشبةَ)، والفعل المضارع المنصوب بعد حروف العطف في نحو قولهم: (لا تظلمني فتندمَ)، وعلى مذهب الكوفيين في نصب هذه المواضع الثلاثة بالخلاف يعقب الدكتور مهدي المخزومي بقوله: «ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع، ولا يقولوا به في نصب المستثنى بـ (إلا)، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف، لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها»، ثم أثنى الدكتور مهدي المخزومي على مذهب الكوفيين هذا، فقال: «ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»[1].

ومن هذه الطائفة أيضا الصرف، وقد جعله الفراء علة لنصب المفعول معه في مثل: (جاء محمدٌ وطلوعَ الشمس)، بينما نصبه جمهور البصريين بالفعل

(١) مدرسة الكوفة ص٢٩٧.

الذي قبله بواسطة الواو، كما جعله الفراء علة نصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية، و(أو) في مثل: (لأستسهلنّ الصعبَ أو أدركَ المنى)، و(ما تأتينا فتتحدثَ معك)، و(لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي مثلَه)، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الأحرف منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبا[١]، ولهذا أطلق الكوفيون على هذه الأحرف التي ينصب الفعل المضارع بعدها أحرف الصرف.

ومن الطائفة الثانية: لام الابتداء، وهو مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون، بل ينكرونه، لأن ما يسميه البصريون لام ابتداء يسميه الكوفيون لام قسم، وعندهم أن اللام في قولهم: (لَزيدٌ أفضلُ من عمرو): «جواب قسم مقدر، والتقدير: (واللهِ لزيدٌ أفضل من عمرو)، فأضمر اليمين؛ اكتفاء باللام منها»[٢].

وقد تبنى الدكتور مهدي المخزومي مذهب الكوفيين، فقال: «ويخيل إلي أن الكوفيين على حق في اعتبار لام الابتداء لاما تقع في جواب القسم؛ لأن ما يؤديه مثل قولهم: (لخالد مجتهد) عند حذف القسم هو نفس ما يؤديه قولهم: (والله لخالد مجتهد) من إرادة التوكيد، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك أو يخيل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الاجتهاد إلى خالد، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام واعتبارها لام ابتداء حينا، ولام قسم حينا آخر فائدة عملية»[٣].

ورأي الدكتور مهدي المخزومي هذا سائغ ومقبول ويقتضي عدم التعدد للوظيفة النحوية الواحدة تحت مصطلحات مختلفة، غير أن مذهب البصريين في نحو قولهم: (لزيدٌ أفضل من عمرو) لا يقتضي حذفا وتقديرا.

---

(١) المدارس النحوية ص١٦٥، ١٦٦.

(٢) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/ ٣٩٩، المسألة (٥٨).

(٣) مدرسة الكوفة ص٣٠٧.

ومن الطائفة الثانية أيضا اسم الفعل، وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات التي تدل على ما تدل عليه الأفعال، غير أنها تقبل بعض علامات الاسم، وهو التنوين، للدلالة على التنكير، ومنها ما على حرفين، مثل: (صهْ، مهْ، ويْ)، ومنها ما هو على أكثر من حرفين إلا أنه يخالف صيغ الأفعال، مثل: (شتانَ، هيهاتَ)، وهو عند الكوفيين فعل حقيقي؛ لأنه يدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان، وقد أقر البصريون بدلالته على الزمن، ولذلك قسموه إلى اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، ولكنهم لا يعدونه فعلا حقيقيا، كما عده الكوفيون؛ لأنه يقبل التنوين، وهو من علامات الأسماء، وقد رجح الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه الكوفيون من أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية، فقال: «أما التنوين الذي استند إليه البصريون في (صهٍ، مهٍ، آهٍ) فلا أظنه بمانع أن تكون أفعالا؛ لأنه ليس تنوين تنكير كما زعم البصريون، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال مما بني على حرفين، بعد أن استقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية في الثلاثي»[1].

ولكن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد يرى أن مذهب الكوفيين فاسد من عدة وجوه:

أحدها: أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية.

وثانيها: أن منها ما ينون، وقد علمنا أن الفعل لا ينون.

وثالثها: أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ (مهٍ، صهٍ)، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين.

ورابعها: أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة.

---

(١) مدرسة الكوفة ص٣٠٨.

وخامسها: أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد[١].

وأطلق بعضهم على اسم الفعل (خالفة)[٢]، وقد أطلق الدكتور تمام حسان على اسم الفعل (خالفة الإخالة)، وهي إحدى الخوالف الأربع في اللغة، والثانية (خالفة الصوت)، والثالثة (خالفة التعجب)، والرابعة (خالفة المدح أو الذم)[٣].

ومن الطائفة الثانية أيضا المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وهذه ألفاظ بصرية؛ لأن المفاعيل عند البصريين خمسة، وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به، أما المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل[٤].

ومن الطائفة الثالثة – وهي المصطلحات التي اختلف حولها البصريون والكوفيون – (الجحد)، وهو ما يقابله عند البصريين مصطلح (النفي)، و(المحل أو الصفة)، وهو مصطلح كوفي، ويقابله عند البصريين (الظرف)، مثل: (أمامك زيد)، و(في الدار عمرو)[٥]، و(الترجمة أو التبيين)، ويقابله عند البصريين مصطلح (البدل)، و(الفعل الدائم)، ويقابله عند البصريين مصطلح (اسم الفاعل)، و(الأدوات)، وهي عند البصريين (حروف المعاني)، و(الخفض)، ويعني به البصريون (الجر)، و(المجهول) وهو ما يعرف عند البصريين بضمير الشأن أو القصة أو الحديث، و(العماد) وهو ما يعني به البصريون ضمير الفصل، و(حروف الصفة)، ويقابلها عند البصريين حروف

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير ٤/ ٨٢.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ١٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣، وما بعدها.

(٤) مدرسة الكوفة ص٣٠٨

(٥) الإنصاف ١/ ٥١، مسألة (٦).

الجر، ويسميها الكوفيون أيضا (حروف الخفض) و(حروف الإضافة)، و(النعت)، وهو من اصطلاح الكوفيين، وربما قاله بعض البصريين أيضا، ويقابله عند البصريين (الصفة أو الوصف)، و(الإدِّغام) بتشديد الدال مصطلح بصري، ويقابله (الإدْغام) عند الكوفيين[١]، و(المكني)، ويسميه البصريون (ضميرا)، و(حروف الصلة أو الحشو)، وهي عبارة كوفية يقابلها عند البصريين (حروف الزيادة)[٢]، و(النسق) ويقابله عند البصريين (العطف بالحرف)، و(الرفع والنصب والجزم والخفض)، فهذه الألقاب يطلقها الكوفيون على أواخر الكلم المعرب والمبني، أما البصريون فيطلقونها على أواخر الكلم المعرب فقط، أما أواخر الكلم المبني فيطلقون عليه (الفتح والكسر والضم والسكون)[٣]، و(لا) التبرئة، ويقابلها عند البصريين (لا) النافية للجنس، و(ما يجرى وما لا يُجرى)، ويقابله عند البصريين (المصروف والممنوع من الصرف)[٤]، و(التقريب) والمراد به عند الكوفيين اسم الإشارة الذي يعمل عمل (كان) وأخواتها إذا أريد به التقريب، يقول السيوطي: «وذهب الكوفيون إلى أن (هذا وهذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما)، و (كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة).

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو: (هذا ابن صياد أشقى الناس) فيعربون (هذا تقريبا) والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٢١ .

(٢) السابق ٨/ ١٢٨.

(٣) راجع شرح المفصل ١/ ٧٢.

(٤) راجع مدرسة الكوفة ص٣٠٩، وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٦٥، وما بعدها.

والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من (كان زيد قائما)»[١].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على هذه المصطلحات النحوية التي شاعت في مذهب الكوفيين بقوله: «وواضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق؛ لأن نظامه الذي وضعه البصريون هو الذي عم بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار، وهو لم يعم عفوا، إنما عم لدقته المنطقية، وكأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا لسلطان المنطق، ومناهجه الصارمة»[٢].

وأما العوامل والمعمولات فقد اختلف حولها البصريون والكوفيون أيضا، حيث نجد العامل في كل وظيفة نحوية مختلفا عند الكوفيين عنه عند البصريين، ومن ذلك عامل الرفع في المبتدأ «فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معنى»[٣]، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن رأي الكوفيين واضح الضعف؛ لأنه ينتهي بهم إلى الدور المحال، كما يئول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به، وقد لا يكون الخبر اسما مرفوعا بل يكون فعلا في مثل: (محمد كلمته)، وقد ذهبوا في هذه العبارة إلى أن رافع المبتدأ هو الضمير

---

(١) الهمع ١/ ١١٣.

(٢) المدارس النحوية ص١٦٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٤.

المنصوب العائد على المبتدأ، والمتصل بالفعل، وهو إبعاد في تقدير العامل في المبتدأ، بل هو تكلف شديد[١].

واختلفوا في عامل الفضلات، فذهب الفراء إلى أن عامل النصب في الفضلات هو الفعل مع الفاعل، وهو - كما يقول الرضي - قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة، وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أيضا إلى أن عامل الفضلات هو الفاعل فقط، وليس - كما يقول الرضي - ببعيد؛ لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة، وذهب البصريون إلى أن عامل النصب في الفضلات هو الفعل، نظرا إلى كونه المقتضي للفضلات، وقد رجح الرضي رأي الكوفيين، بناء على الأصل الممهد المذكور[٢].

كما اختلفوا أيضا في رافع الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه مرفوع بوقوعه موقع الاسم، فإن (يقوم) في نحو: (زيد يقوم)وقع موقع (قائم)، وقد ضعفه ابن مالك؛ لأنه منتقض بنحو: (هلا تفعلُ)، و(جعلت أفعلُ)، و(ما لك لا تفعلُ)، و(رأيت الذي يفعلُ)؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها موقعه، واختلف الكوفيون فيما بينهم، فذهب الفراء إلى أن رافعه تجرده من النواصب والجوازم، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الفراء استمد رأيه هذا من رأي الأخفش الذي يذهب إلى أن رافعه تعريه من العوامل اللفظية مطلقا، فقد اختاره الفراء، ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه، وواضح أنه نفس رأي الأخفش بصيغة جديدة[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص١٦٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ٢١.

(٣) المدارس النحوية ص١٦٩.

وذهب ثعلب إلى أنه مرفوع بنفس المضارعة، وقد رد الدكتور شوقي ضيف رأي ثعلب أيضا إلى رأي الفراء والأخفش، وقال: «ولعل ذلك ما جعل ثعلبا يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة محاولا بذلك النفوذ إلى رأي جديد»[١].

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بأحرف المضارعة، فيكون عامله لفظيا، فـ (أقوم) مرفوع بالهمزة، و(نقوم) مرفوع بالنون، و(تقوم) مرفوع بالتاء، و(يقوم) مرفوع بالياء[٢].

وقد انتقد الكتور شوقي ضيف مذهب الكسائي أيضا؛ لأنه يجعل جزءا من أجزاء الفعل عاملا فيه، وكأن الشيء يعمل في نفسه[٣].

ونلاحظ أن الدكتور شوقي ضيف يتعقب آراء الكوفيين بالنقد، في حين يتغاضى عما وجه من نقد إلى رأي البصريين، ولما رأى مذهب الفراء خاليا من النقد؛ لأنه أقرب إلى الواقع اللغوي، وأبعد عن النظرة الفلسفية رده إلى مذهب الأخفش الذي هو من البصريين، وقد رأينا أن ابن مالك أثبت ما في مذهب جمهور البصريين من قصور، حيث لا ينطبق مذهبهم على كل فعل مضارع مرفوع، ولكن مذهب الفراء الذي اختاره ابن مالك، ونسبه إلى حذاق الكوفيين[٤] «لقي تأييدا من الدارسين المتأخرين فكان المعربون يستندون إليه في اعتلالهم لارتفاع الفعل المضارع»[٥].

كما اختلفوا أيضا في عامل رفع الفاعل، فذهب الجمهور - ومنهم البصريون – إلى أن رافعه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه؛ لأنه طالب له، وذهب هشام بن معاوية الضرير – وهو من الكوفيين – إلى أن رافعه

(١) السابق ص١٦٩.

(٢) راجع الهمع ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٣) المدارس النحوية ص١٦٩.

(٤) الهمع ١/ ١٦٤.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهي المخزومي ص٢٩٣.

الإسناد، أي: النسبة، فيكون العامل معنويا، وقد ضعفه الجمهور؛ إذ لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح، وهو هنا موجود، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل، ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية[١].

وإذا نظرنا في حقيقة هذا الخلاف نجد هذه الآراء كلها ترجع إلى رأي الجمهور؛ لأن الإسناد الذي قال به هشام ما هو إلا تعلق الفعل بالفاعل، كذلك معنى الفاعلية الذي قال به خلف الأحمر، كذلك كون الفاعل داخلا في الوصف الذي قال به الكسائي[٢]، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ويخيل إليّ أن خلفا وهشاما متفقان، وإن اختلفت عبارتهما، فليست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولذلك كان الرضي ينسب القول بالإسناد إلى خلف[٣]، ويخيل إليّ أيضا أنهما أخذا ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو كونه داخلا في الوصف»[٤].

واختلفوا في جازم جواب الشرط في نحو قولهم: (مَنْ يقمْ أقمْ معه)، فذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، قياسا على الجر بالجوار، وذهب المحققون من البصريين إلى أن جازمه الأداة عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق؛ لاقتضائها إياهما فعملت فيهما كما عملت (كان)، و(ظنَّ)، و(إنَّ) في جزأيها، وعزاه السيرافي لسيبويه، وذهب الأخفش إلى أن جازمه فعل الشرط، واختاره ابن مالك؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام، ونقل عن الأخفش قول آخر، وهو أن جازمه الأداة والفعل معا[٥].

---

(١) الهمع ١/ ١٥٩.

(٢) السابق ١/ ١٥٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ٧١.

(٤) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخومي ص٢٩٣.

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٠٢، وما بعدها، والهمع ٢/ ٦١ .

ونرى أن مذهب جمهور البصريين هو الأصح؛ لأن الأداة هي التي قامت بالربط بين جزأي أسلوب الشرط، فالربط المعنوي بينهما يقتضي جزمهما معا بهذه الأداة.

واختلفوا كذلك في عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)، فذهب سيبويه إلى أنه الفعل أو معناه بواسطة (إلا)، وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أنه (إلا) نيابة عن (أستثني)، وقد ضعفه ابن يعيش؛ لعدم اطراد نيابة أداة الاستثناء عن الفعل (أستثني) في سائر أساليب الاستثناء.

وذهب الفراء - وهو المشهور من مذهب الكوفيين - إلى أن (إلا) مركبة من حرفين، وهما: (إنَّ) التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، و(لا) التي هي للعطف، ثم خففت نون (إنَّ)، وأدغمت في (لا)، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب نظرا إلى (إن)، وعطفوا بها في النفي، نظرا إلى (لا)، وقد حكم ابن يعيش على ذلك بالفساد؛ لأنهم يقولون: (ما أتاني إلا زيدٌ)، فليس ههنا عطف، ولا نصب، بل رفع (زيد) على الفاعلية، وحكى عن الكسائي أن المستثنى منصوب بـ (أنَّ) مقدرة بعد (إلا)، فالتقدير في قولهم: (قام القوم إلا زيدا): (قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم)، وقد رده الفراء محتجا بأن النصب لو كان بـ (أنَّ) مقدرة لجاز النصب بها في قولهم: (قام زيد لا عمرو) كذلك، ورد بعضهم رأي الكسائي إلى رأي سيبويه؛ لأن قول الكسائي لتقرير معنى الاستثناء، لا لتحقيق نفس العامل[1].

وأرى أن ناصب المستثنى ليس عاملا لفظيا، وإنما هو معنوي، وهو المخالفة، أي: مخالفة المستثنى للمستثنى منه في الحكم، وتتضح هذه المخالفة في الاستثناء التام الموجب، فإذا قيل: (زارني الأصدقاء إلا عليا)، فإن الزيارة حدثت من الأصدقاء، ولم تحدث من (علي)، وهذا هو المقصود

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٦، ٧٧.

بالمخالفة، والدليل على ذلك أن المخالفة إذا فقدت من أسلوب الاستثناء فقد النصب.

فإذا قيل: (ما زارني إلا علي) أعرب ما بعد (إلا) فاعلا للفعل.

ومهما يكن من أمر فإن البحث عن العامل لا يفضي إلى القطع بشيء[١].

وقد ذكرنا سابقا أن الكوفيين قالوا بالخلاف في المفعول معه، وفي الظرف المنصوب المخبر به عن المبتدأ، وفي الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء، ولم يقولوا به في المستثنى، وهو كما يقول الدكتور/ مهدي المخزومي أبين في المستثنى.

وهكذا فإن المتتبع للوظائف النحوية المختلفة يجد الخلاف حول عواملها بين البصريين والكوفيين بينا، وتارة يكون مذهب الكوفيين أقرب إلى الواقع اللغوي، وفي معظم الأحوال يكون مذهب البصريين هو الأقرب، وقد اختلفت أراء الدارسين المحدثين تجاه هاتين المدرستين، فمنهم من يميل إلى المدرسة الكوفية، ويدافع عن آرائها متحاملا على البصريين متهما إياهم بالغلو في التقدير والتأويل تأثرا بالمنطق والفلسفة، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ومنهم من يميل إلى المدرسة البصرية متبنيا آراء أصحابها، مدافعا عنها، واصفا إياها بسلامة القياس، واطراد القاعدة، متحاملا على الكوفيين، متهما إياهم بتفكك القواعد، نظرا إلى المبالغة في تعدد القياس، وبالبعد في التقدير والتأويل، ومنهم الدكتور شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، فقد أراد الدكتور شوقي ضيف أن يهدم ما ثبت في الأذهان من أن البصريين أميل إلى كثرة التقديرات والتأويلات نظرا إلى تأثرهم بالمنطق والفلسفة، وأن الكوفيين أميل إلى وصف الواقع

(١) قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، رسالة ماجستير إعداد المؤلف، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ص٢٦٧.

اللغوي، والبعد عن التقديرات والتأويلات، فأثبت عكس ذلك، وهو أن الكوفيين هم الذين بالغوا في التقدير، وضرب لذلك أمثلة تصور مدى بعدهم في التأويل والتقدير؛ شغفا بالخلاف على المدرسة البصرية، فمن ذلك المنادى المفرد المعرفة في نحو قولهم: (يا زيدُ)، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه مبني على الضم في محل نصب بفعل محذوف، تقديره: (أدعو) نابت عنه (يا)، وبحرف النداء نفسه الذي سد مسد الفعل عند المبرد.

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع، وليس مبنيا؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء، فلا بد من الإعراب، وقد علل اختيار الرفع دون الجر والنصب بأن الجر يوقع في شبه المضاف إلى ياء المتكلم التي حذفت، وبأن الفتح يوقع في شبه الممنوع من الصرف، وعلل عدم التنوين بالفرق بين ما رفع لغير عامل، وما رفع لعامل، ولا يعترض عليه بالمبتدأ؛ فإن العامل فيه عنده هو الخبر[١]، ولا يخفى ما في هذه التقديرات والتأويلات من بعد وتكلف، «وقال الفراء: أصل (يا زيدُ): (يا زيدا) ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بـ(يا)، ونوى الألف فصار كالغايات فبني على الضم»، كما يذهب إلى أن فتحة المضاف فتحة بناء، لا إعراب، وأن سبب العدول من البناء على الضم إلى البناء على الفتح نيابة المضاف إليه مناب الألف المحذوفة من (زيد)، وقد عقب الرضي على ذلك بقوله: «ولا أدري ما يقول في نصب المضارع[٢] والمفرد النكرة، ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا»[٣].

ومن ذلك أيضا موقف الكوفيين من الاسم المرفوع بعد (لولا) في نحو قولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، فقد ذهبوا إلى أنه مرفوع بـ (لولا) نفسها، وليس مرفوعا على الابتداء الذي حذف خبره كما يقول البصريون، وقد نابت (لولا)

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٢) يعني: الشبيه بالمضاف.

(٣) السابق ١/ ١٣٢، ١٣٣.

عند الكوفيين عن الفعل الذي هو (يمنع)، والتقدير عندهم: (لولا يمنع زيد...)، وهذا الموقف يقتضي أن تفيد (لولا) معنى النفي، وقد ضعفه ابن يعيش لوجوه، منها أنها لو كانت تفيد النفي لصح وقوع (أحد) بعدها؛ لأن (أحد) يعمل فيه النفي، ولم يسمع منهم ذلك، ومنها أنها لو كانت في معنى النفي لجاز أن يعطف عليها بالواو و(لا) توكيدا لنفي، فيقال: (لولا زيد ولا خالد لأكرمتك)، ولكن لم يسمع منهم ذلك أيضا، ومنها أيضا أنها ليست من الحروف المختصة، بل قد تدخل على الأسماء والأفعال، ومن ثم لا تعمل؛ لأن ما يعمل من الحروف هو المختص منها بالدخول على الأسماء، أو بالدخول على الأفعال[١].

وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على هذا الرأي الذي عزاه إلى الفراء خاصة بقوله: «وليس في حروفها ولا في مادتها ما يشير إلى هذا الفعل، وكأنه أوجد بين الحروف أداة تعمل الرفع في الأسماء، وهو إبعاد واضح في التقدير»[٢].

وبعد أن ساق الدكتور شوقي ضيف أمثلة تصور مغالاة الكوفيين في التقدير والتأويل اختتم حديثه عن المدرسة الكوفية بقوله: «وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة، وبذلك كله وبما سنفصل فيه الحديث عند أعلامهم، استطاعوا أن يكوِّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلة، لا ترقى حقا إلى منزلة المدرسة البصرية، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم، واضحة القَسَمَات والملامح»[٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥، ٩٦.

(٢) المدارس النحوية ص١٧١.

(٣) المدارس النحوية ص١٧١.

وأما الشيخ محمد الطنطاوي فقد انتهى أيضا بعد عرضه لمنهج المدرسة الكوفية وخصائصها مقارنا بينها وبين المدرسة البصرية إلى ترجيح المدرسة البصرية، وكان ترجيحه إياها راجعا إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن البصريين يؤثرون السماع على القياس، فلا يصيرون إلى القياس إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا في رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته، أما الكوفيون، فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب، ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

الثاني: أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين فككوا من قيودهم.

الثالث: أنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جدا، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه[1].

وبالجملة فإن مذهب البصريين ظل على امتداد العصور هو الشائع والمأخوذ به لدى الدارسين قديما وحديثا، ولما كان مذهب البصريين هو الشائع في الدراسات النحوية عمد كثير من المحدثين إلى الآراء الكوفية فتبنوا كثيرا منها، ونسبوها إلى أنفسهم بدعوى التجديد والتطور في النحو، ولذلك نلاحظ أن محاولات التجديد في النحو يرجع معظمها إلى آراء الكوفيين، لما تجنح إليه من وجوه الترخص والتساهل في القواعد النحوية.

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٠٠، ١٠١.

نحاة مدرسة الكوفة

لقد قسم الشيخ محمد الطنطاوي نحاة الكوفة إلى طبقات، وجعل الطبقة الأولى تتمثل في أبي جعفر الرؤاسي: محمد بن الحسن، مولى محمد بن كعب القرظي، وقد لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، ونشأ بالكوفة، ولكنه رحل إلى البصرة، فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وغيره من علماء الطبقة الثانية البصرية، ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع ابن أخيه: معاذ الهراء، وغيره، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية، ثم صنف كتابه: (الفيصل) في النحو، وقد ذكر الشيخ الطنطاوي أن سيبويه نقل عنه في كتابه، كما نقل عن البصريين[١].

وقد ذكرنا سابقا أن أبا جعفر الرؤاسي كان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله: (وقال الكوفي) إنما يعنيه، وأن الدكتور شوقي ضيف ذكر أن كتاب سيبويه يخلو تماما من هذه الكلمة، كما ذكر أنه لم يُدْلِ بآراء في النحو ذات قيمة[٢]، وقد ذكر الشيخ الطنطاوي أن النحو في الكوفة يرجع إليه دراسة وتأليفا، فهو رأس الطبقة الأولى الكوفية، وكتابه أول مؤلف في النحو بالكوفة، وقد توفي بالكوفة في عهد الرشيد سنة مائة وأربع وتسعين للهجرة[٣].

كما تتمثل الطبقة الأولى أيضا في معاذ الهراء: أبي مسلم، وقد لقب بـ (الهراء) لبيعه الثياب الهروية، وهو ابن أخي الرؤاسي، ومولى القرظي أيضا، أقام بالكوفة واشتغل مع الرؤاسي في النحو، غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه، حتى عده المؤرخون واضع الصرف، ولم يوقف له على مصنف، عُمِّر طويلا، وتوفي بالكوفة سنة مائة وسبع وثمانين[٤].

---

(١) السابق ص٦٩، ٧٠.

(٢) المدارس النحوية ص١٥٣، ١٥٤.

(٣) نشأة النحو ص٧٠.

(٤) السابق ص٧٠.

وقد بينا سابقا فساد مذهب من ذهبوا إلى أنه هو الواضع لعلم الصرف، ولم يكن لهذين العَلَمين من نحاة الكوفة أثر كبير في نشأة النحو الكوفي، وفي تحديد معالمه، وخصائصه، وإنما ترجع النشأة الحقيقية للنحو الكوفي إلى الكسائي، وتلميذه الفراء، وفيما يلي نتناول كلا منهما بالتفصيل.

الكسائي

هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز، أبو الحسن الأسدي مولى بني أسد، الكوفي، المعروف بالكسائي، ولقب بذلك لإحرامه في كساء، وقيل: لاشتغاله على حمزة الزيات في كساء، كان نحويا لغويا أحد أئمة القراء، أصله من الكوفة، ثم استوطن بغداد، فأدب الرشيد وولده الأمين، وقد قرأ على حمزة بن حبيب الزيات قراءته، وكان يقريء بها، ثم اختار لنفسه قراءة، وكان يقرأ بها، وقد روى عن أبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وغيرهما، وروى عنه يحي بن زياد الفراء، وأبو عبيد، قال الشافعي: من أراد النحو فهو عيال على الكسائي، وأخذ الكسائي عن الخليل صناعة النحو، فسأله يوما: عمن أخذت هذا العلم ؟ قال الخليل: من بوادي الحجاز، فرحل الكسائي إلى هناك، فكتب عن العرب شيئا كثيرا، ثم عاد إلى الخليل، فإذا هو قد مات، وتصدر في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مناظرات، أقر له فيها يونس بالفضل، وأجلسه في موضعه.

توفي الكسائي سنة مائة وتسع وثمانين للهجرة على المشهور عن سبعين سنة، وكان في صحبة الرشيد ببلاد (الري)، فمات بنواحيها هو ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة النعمان في يوم واحد، وكان الرشيد يقول: دفنت الفقه والعربية بالري، وقيل: إنه توفي بـ (طوس) سنة مائة واثنتين وثمانين للهجرة.

وقد رأى بعضهم الكسائي في المنام ووجهه كالبدر، فقال: ما فعل بك ربك ؟ فقال: غفر لي بالقرآن، فقلت: ما فعل بحمزة ؟ قال: ذاك في عليين، ما نراه إلا كما نرى الكواكب[١].

ويتضح مما تذكره كتب التراجم أن الكسائي كان موسوعيا في معارفه، حيث عرف بعلم (القراءات)، وكان أحد أئمة القراء السبعة، وله قراءة معروفة تناقلها عنه الرواة، كما كان واسع الاطلاع في اللغة والنحو، ويظهر أنه لم يكفه حينئذ ما اخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخلص في الجزيرة العربية – فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحطمة، وهم عشيرة من بني عبد القيس نزلت بغداد، وأقامت بها، وكأنه لم يكن يجد بأسا في الأخذ عن هؤلاء الأعراب، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن أن يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته لسيبويه حين قدم سيبويه على البرامكة، فطلب سيبويه الجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة، وقد سبقه إليه تلاميذه: الفراء، والأحمر، وهشام الضرير، ومحمد بن سعدان، وسأله الأحمر عن مسائل، وكلما أجابه سيبويه بجواب قال له: أخطأت يا بصري، فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه، فقال: تسألني أو أسألك، فقال: بل تسألني أنت، فأقبل عليه الكسائي، فقال: كيف تقول: (كنت أظن أنَّ العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي)، أو (فإذا هو إياها) ؟ فقال سيبويه: (فإذا هو هي)، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو، نحو: (خرجت فإذا عبد الله القائمُ – بالرفع، والقائمَ – بالنصب)، فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فرفع ذلك سيبويه، ولم يجز فيه النصب، فقال له يحي بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع،

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٧١٨، ٧١٩.

وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم، فيُحْضَرون ويُسْألون، فقال له يحي بن خالد وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا، فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله، فأقبل يحي على سيبويه فقال: قد تسمع، وأقبل الكسائي على يحي، وقال: أصلح الله الوزير، إنه وفد عليك من بلده مؤملا، فإن رأيت أن لا ترده خائبا، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وتوجه نحو فارس وأقام هناك، ولم يعد إلى البصرة[١].

يقول الدكتور شوقي ضيف: «ويبالغ رواة هذه المناظرة، فيقولون: إن سيبويه حصر وأفحم، وفي رأينا أنه لم يفحم ولم يحصر، لأنه كان لا يعتد بما قد يفد على ألسنة مثل هؤلاء العرب المتحضرين، مما يخالف استخدام الفصحاء ويشذ على القياس المبني على استعمالهم وما يدور في ألسنتهم. والمهم أن هذه المناظرة أرست أصلا من أصول المدرسة الكوفية، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية»[٢].

وإذا كان الكسائي يمثل الطبقة الثانية من نحاة الكوفة فإنه بطبيعة الحال لا بد أن يكون قد أخذ عن الطبقة الأولى المتمثلة في أبي جعفر الرؤاسي، وأبي معاذ الهراء، فضلا عن أخذه عن نحاة البصرة: كالخليل بن أحمد، والأخفش الذي أقرأه كتاب سيبويه، وقد عزت إليه كتب التراجم وضع كتاب في (معاني القرآن)، وآخر في (مختصر النحو)[٣]، وكتبا أخرى، ككتاب (القراءات)، وكتاب (العدد)، وكتاب (النوادر الكبير والصغير)، وغيرها، ولم يبق من هذه المصنفات شيء، ولكن تحت أيدينا مما صنف الكسائي رسالة في (ما تلحن فيه العوام)، وجد منها نسختان مخوطتان: الأولى في برلين، وقد حققها وقدم

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/ ٧٠٢، وما بعدها، المسألة رقم (٩٩).

(٢) المدارس النحوية ص١٧٤.

(٣) تاريخ النحو، للأستاذ علي النجدي ناصف ص٢٨، ٢٩.

لها «كارل بروكلمان»، وطبعت في (برسلاو)، وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذا المطبوع رقمها (٢٣٧) لغة، والثانية في بومباي، بخزانة الجامع ضمن مجموعة من الرسائل، كتبت في القرن الثاني عشر للهجرة، صححها عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وقدمها للطبع مع رسالتين أخريين، إحداهما (مقالة في كلا)، وما جاء منها في كتاب الله – عز وجل – لابن فارس، والثانية: رسالة الشيخ ابن عربي إلى الإمام الفخر الرازي، وعنونت المجموعة بـ (ثلاث رسائل)، وطبعت في المطبعة السلفية بمصر عام ١٣٤٤هـ، ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن رسالة الكسائي رسالة في اللغة لا في النحو، تتضمن جملة الكلمات التي ينطق بها العامة على غير وجهها الصحيح، كأن تكون مفتوحة الأول مثلا، وينطقون بها مكسورة أو مضمومة الأول، أو تكون بالصاد، ويلفظونها بالسين، أو بالعكس، أو تكون ملازمة صفة واحدة في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فينطقون بها بالتاء مع المؤنث، وبالزيادة مع المثنى والجمع، وهكذا.

ثم ساق نماذج من هذه الرسالة توضح مضمونها، فمن ذلك قوله: «تقول: (دعه حتى يسكت من غضبه) بالتاء، ولا يقال بالنون، قال الله – عز وجل: «**ولمَّا سَكَتَ عَنْ موسى الغَضَبُ**»[1]، وقوله: «ونقول: (قد نفِد المال والطعام) بكسر الفاء، قال الله – عز وجل: «**قُلْ لَوْ كانَ البَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ البحرُ قَبْلَ أنْ تنفدَ كلماتُ رَبِّي**"[2]»، وقوله: «تقول: (كَبِد) –بفتح الكاف، وكسر الباء، قال الآخر:

أو كان بالفَرَدِ الحَوَّال لانصَدَعَتْ ... من دونه كَبِدُ المستعصمِ الفَرَدِ

وقوله: «يقال: (قصَّ الشاة)، وقصَّصها – بالصاد، ولا يقال بالسين، و(القَسُّ) بالسين هو قس النصارى».

---

(١) الأعراف: ١٥٤.

(٢) الكهف: ١٠٩.

وقوله: «ويقال: (عليَّ ثيابٌ جدد) – بضم الدال، و(الجُدَد)- بفتح الدال: الجبال»، وقوله: «وتقول: (رجل جنب)، و(رجلان جنب)، و(نسوة جنب) للمذكر والمؤنث سواء، ويقال: (خاتِم الشي): آخره – بكسر التاء، ومنه قول الله – عز وجل: «وخاتِمَ النبيين»[1]»[2]، يعني على القراءة بكسر التاء.

ثم عقب الدكتور مهدي المخزومي على هذه الرسالة المنسوبة للكسائي بقوله: «أكبر الظن أن هذه الرسالة - إذا صحت نسبتها إلى الكسائي – هي أقدم عمل لغوي من نوعه في تاريخ العربية، فلم أعلم أن أحدا قبل الكسائي عرض لمثل هذا الموضوع، وصنف فيه رسالة خاصة، وهذه الرسالة تعتبر تأريخا لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة، التي تلاقت في صعيد الأمصار العراقية، ولبداية تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم، فهي رسالة في اللغة لا في النحو، وليس فيها ما يعين على توضيح منهجه في دراسة النحو ومسائله مما يتعلق ببناء الكلمات، ولا بأحوال أواخرها في ثنايا التأليف»[3].

والحق أن المتأمل في هذه النماذج التي نقلها الدكتور مهدي المخزومي من رسالة الكسائي (ما تلحن فيه العامة) لا يجدها في اللغة فقط، كما ذكر الدكتور مهدي المخزومي، حيث نفى كونها معالجة لما يتعلق ببناء الكلمة، وما يتعلق بأواخرها، وإنما هي – إلى جانب معالجتها لقضايا لغوية – تعالج في كثير منها قضايا صرفية، فتصويبه نطق الفعل (نَفِدَ) أن يكون بكسر الفاء – إشارة منه إلى أنه من باب (عَلِمَ – يَعْلَم)، وهو أحد أبواب الفعل الثلاثي المجرد مع مضارعه، كما أن تصويبه نطق كلمة (كَبِد) أن تكون بكسر الباء – إشارة منه إلى أن وزنه (فَعِل) – بفتح الفاء وكسر العين، وهو أحد أوزان الاسم الثلاثي المجرد، ولم يقل بجواز إسكان عينه، كما جاز في نحو (فَخِذ)؛ لأن

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) رسالة (ما تلحن فيه العوام) للكسائي، طبعة كارل بروكلمان ص٣١، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٦.

(٣) مدرسة الكوفة ص١٠٤.

عينه ليست من أحرف الحلق، كما أن تصويبه نطق كلمة (جُدُد) بضمتين لا بضمة ثم فتحة إشارة منه إلى أن (جديد) يجمع على (جُدُد) بوزن (فُعُل) – بضمتين، وهو مقيس في جمع الاسم الرباعي الذي قبل آخره حرف مد، مثل: (سبيل، سبل)، و(نذير، نذر)، و(سعير سعر)، و(حمار، حمر)، و(زبور، زبر) [١].

كما أن قوله: (رجل جُنُب، رجال جُنُب، نسوة جُنُب) بضمتين – إشارة منه إلى أن هذه الكلمة من الصفات المشبهة الملازمة للإفراد والتذكير، كما أن اختياره لكلمة (خاتِم) – بكسر التاء – إشارة منه إلى أنها اسم فاعل من (خَتَم)، وبكسر التاء قرأ الجميع إلا عاصما والحسن، فقد قرأ بفتح التاء – اسم آلة كـ (الطابع)، و(القالب) [٢].

وليس كل ما ذكره الكسائي في رسالته تصويبا لأخطاء، بل نجد كثيرا منها اختيارا للأفصح في نظره، بدليل اختياره للزوم كلمة (جُنُب) الإفراد والتذكير، يقول ابن منظور: «ورجل جانب وجُنُب: غريب، والجمع: أجناب، وفي حديث مجاهد في تفسير السيارة قال: هم أجناب الناس، يعني الغرباء، جمع جُنُب، وهو الغريب، وقد يفرد في الجميع ولا يؤنث»[٣]، وبدليل اختياره أيضا لكسر التاء في (خاتِم)، وقد عرفنا أن كسر التاء قراءته، فهو لا يتناول ما أخطأ فيه العوام فقط، بل يتناول أيضا ما يراه أفصح من مقابله، وإذا صحت نسبة هذا العمل إلى الكسائي أمكن القول بأنه أول عمل مستقل بعلم الصرف، وإن كان مختلطا بقضايا لغوية، فهذا أمر طبيعي بالنسبة للمصنفات الصرفية عندهم، وليس أول عمل لغوي، كما يقول الدكتور مهدي المخزومي، بل سبقه الخليل بن أحمد بكتابه (العين)، إلا إذا كان الدكتور مهدي المخزومي يقصد أنه أول عمل بهذا العنوان.

---

(١) راجع (في تصريف الأسماء) للدكتور/ حمدي بدر الدين ص٦٥، ٦٦.

(٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء ص٣٥٥.

(٣) لسان العرب ١/ ٦٩٢.

ولما كان الكسائي عالما في القراءات؛ إذ كان صاحب قراءة سبعية معروفة، وتلقى القراءات عن أئمة عصره، ومنهم حمزة بن حبيب الزيات، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهَمْداني، وأبو بكر بن عياش، وكان عالما باللغة والنحو، حيث أخذ ذلك عن معاذ بن مسلم الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي من الكوفيين، وعن عيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصريين – أمكن القول بأنه قد تخرج في مدرستين، لكل منهما منهج خاص، يختلف عن الآخر اختلافا كبيرا، فمنهج مدرسة القراءة عماده الرواية والسند الصحيح، والإسناد هو الأصل الأعظم عند القراء، ولا تجوز القراءة بالقياس المطلق قطعا، وكل قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مردودة، ومنهج مدرسة النحو عماده القياس، والبحث في علل التأليف، ولا يعنى بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد أصوله، وتثبيت قواعده[1].

مذهب الكسائي النحوي

لا شك أن الكسائي يعد المؤسس الأول للمدرسة الكوفية، وقد ذكرنا سابقا أن منهجين مختلفين كانا يتنازعانه، وهما: منهج الرواية والنقل دون تدخل منه باجتهاد أو قياس، وهذا المنهج يتمثل في علم القراءات، ومنهج القياس والاجتهاد، وهذا يتمثل في مذهبه النحوي، وهذان المنهجان لم يتناقضا عند الكسائي، بل استطاع أن يوفق بينهما، حيث أخذ القراءات عمن يوثق بهم في عصره، وكان يتثبت من صحة ما يرويه وينقله، وكان يتوسع في القياس النحوي توسعا كبيرا، بحيث يستوعب ما جاءت عليه القراءات من الظواهر اللغوية التي تخالف قياس البصريين الصارم، وكان الكسائي يقول:

إنما النحو قياسٌ يُتَّبع ... وبه في كل أمر يُنتفَعْ

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٠٦، ١٠٧.

وهكذا فإنه «توسع في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مد النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا»[١].

ويعلل الدكتور شوقي ضيف توسع الكسائي في القياس، حيث جعله مستوعبا للغات الشاذة والنادرة بأنه – كما عرفنا – من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يظن بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – غير أن منها ما هو متواتر، وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله[٢].

وهذه العلة في توسع الكسائي في القياس لا تنطبق عليه وحده، بل نجدها عند غيره من نحاة الكوفة؛ لأن العناية برواية القراءات القرآنية سمة غالبة على أهل الكوفة كما بينا من قبل، ومن ثم أرادوا أن يضعوا قواعدهم في ضوء القراءات القرآنية حتى لا تصطدم القراءة بالقاعدة، فيحكموا عليها بالشذوذ كما فعل البصريون، ويبدو أن الأخفش: تلميذ سيبويه قد تنبه للقضية، فوجه ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته، وكان سيبويه قد احتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه، يريد أن ينص على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء، ولكنها لا تجري على القواعد

(١) المدارس النحوية ص١٧٦.

(٢) المدارس النحوية ص١٧٦.

الكلية العامة للنحو، كما تصوره هو وأستاذه الخليل، أو بعبارة أدق: يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الكسائي قد أعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول[1].

والحق أن موقف الكسائي من التوسع في القايس لم يؤد إلى دخول القراءات الشاذة فقط تحته، وإنما دخلت تحته أيضا قراءات صحيحة متواترة أجمع عليها قراء الكوفة والبصرة على حد سواء، وكانت هذه القراءات تصطدم بقواعد البصريين الصارمة مما حملهم على تخريجها وتأويلها، والحكم عليها بالشذوذ، ووصف بعضهم إياها بما لا تليق به، وطعنهم في أصحابها، وإن كان الدكتور شوقي ضيف قد وصف منهج البصريين بالدقة العلمية التي تقتضي الاطراد والتعميم والشمول – فإن منهج الكوفيين كان أيضا دقيقا؛ لأنهم راعوا فيه الظواهر الغوية المختلفة االتي جاءت عليها القراءات الصحيحة، وهي لا سبيل إلى ردها؛ إذ هي متصلة السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم،وقد استشعر الدكتور شوقي ضيف أهمية المنهج الكوفي فقال: «ولكنها - يعني الصورة الجديدة من النحو التي خرج إليها الكسائي - على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم، فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع»[2].

على أن القياس عند الكسائي لم يستوعب الظواهر اللغوية التي جاءت عليها القراءات المتواترة أو الشاذة فقط، بل استوعب أيضا الظواهر اللغوية

---

(١) المدارس النحوية ص١٧٧.

(٢) المدارس النحوية ص١٧٧.

المجمع عليها بين جميع القراء، وسوف نرى عند عرضنا لآراء الكسائي النحوية أن البصريين تأولوا ذلك كله لرده إلى أقيستهم.

آراؤه النحوية

كانت آراء الكسائي النحوية تتفق مع منهجه في التقعيد النحوي؛ إذ توسع - كما ذكرنا آنفا - في القياس توسعا كبيرا، بحيث يستوعب كثيرا من القراءات التي عدها البصريون من قبيل الشذوذ، أو من قبيل اللغات، ومما يدل على موقف الكسائي من التوسع في القياس رأيه في رفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر كما في قوله تعالى: «**إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن باللهِ واليومِ الآخرِ وعَمِلَ صالحًا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون**»[1]. فقد أجمع القراء على رفع (والصابئون)، ولم يقرأ بالنصب: و(الصابئين) إلا أبي بن كعب، وعثمان بن عفان، وعائشة، والجحدري، وسعيد بن جبير، وجماعة منهم ابن كثير في غير المشهور عنه[2].

فلما رأى الكسائي المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال خبرها في هذه الآية مرفوعا بنى على ذلك قاعدة، وهي جواز رفعه عطفا على موضع (إنَّ) - وهو الابتداء - مطلقا، سواء أكان الإعراب ظاهرا في اسمها أم غير ظاهر[3].

أما البصريون فقد منعوا العطف على اسمها قبل استكمال الخبر مطلقا، ولما كانت هذه القاعدة تصطدم بما أجمع عليه جمهور القراء لجئوا إلى التخريج والتأويل، ومن ثم خرجوا (والصابئون) على أحد وجهين:

أحدهما: على التقديم والتأخير، أي تقديم المعطوف، وتأخير الخبر، والقصد العكس، والتقدير: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصابئون

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤/ ٣٦٢.

(٣) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/ ١٨٥، ١٨٦، المسألة رقم (٢٣).

والنصارى كذلك)، و(من آمن) في محل رفع بالابتداء، وخبره: (فلا خوف)، والجملة خبر (إنَّ)، وخبر (الصابئون) محذوف، أي: (كذلك).

والآخر: على حذف خبر (إنَّ) لدلالة خبر (والصابئون) عليه، وعليه تكون جملة: (مَنْ آمن) خبر (والصابئون)، وخبر (إنَّ) محذوف، فعلى الوجه الأول يكون المحذوف من الثاني لدلالة الأول عليه، وعلى الوجه الآخر يكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه[١].

ومن ذلك موقف الكسائي من قراءة سعيد بن جبير: «**إنِ الذين تدعونَ مِنْ دون اللهِ عبادًا أمثالكم**»[٢] – بتخفيف (إنْ) وكسر نونها لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادا أمثالكم) – فقد بنى الكسائي على هذه القراءة قاعدة عامة، وهي عمل (إنْ) النافية عمل (ليس) عند دخولها على الجملة الاسمية، وقد منع سيبويه إعمالها[٣]، ومن ثم حكم بشذوذ القراءة، وكان المبرد من البصريين يتابع الكسائي في مذهبه، كما كان الفراء من الكوفيين يتابع سيبويه[٤]، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يتابع سيبويه في رأيه، بينما كان يتابع المبرد البصري الكسائي فيما ارتآه من عملها، وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين: الكوفية والبصرية، وأئمتها لم يكن يراد به إلى المناقضة، وإنما كان يراد به إلى تبيين وجه الصواب في إخلاص، ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء، وأن يتابع الكوفي البصريين والبصري الكوفيين، وكأنهم جميعا أغصان من دوحة واحدة[٥].

ومذهب الكسائي والمبرد هو الشائع في كتب المتأخرين.

---

(١) راجع: الدر المصون ٤/ ٣٥٣، وما بعدها، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) الأعراف: ١٩٤.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٣، ٢٣.

(٤) السابق ١/ ٢٣. ٢٤.

(٥) المدارس النحوية ص١٧٨.

ومن ذلك موقفه من قوله تعالى: «**ونُقَلِّبُهم ذاتَ اليَمِينِ وذات الشِّمالِ وكَلْبُهم باسطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوصيدِ**»[١].

فلما رأى اسم الفاعل (باسط) في الآية الكريمة قد عمل النصب في (ذراعيه) وهو دال على المضي؛ لأن سياق الآية الكريمة يحكي قصة ماضية بنى على ذلك قاعدة، فاجاز إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله، وهو نصب المفعول به، مع دلالته على المضي أيضا، ولا يعمل عند دلالته على الحال أو الاستقبال فقط، كما اشترط ذلك البصريون، ولذلك تأولوا الآية على حكاية حال ماضية، والمراد: (وكلبهم يبسط ذراعيه)، بدليل قوله تعالى قبل ذلك: «ونقلبهم»، ولم يقل – عز وجل: (وقلبناهم)[٢].

ومن ذلك أيضا موقف الكسائي من قوله تعالى: «**قُلْ لِعِبادي الذينَ آمنُوا يُقِيمُوا الصلاةَ**»[٣]، فلما رأى الفعل المضارع (يقيموا) محذوف النون جعله مجزوما بلام أمر محذوفة، أي: (ليقيموا)، فبنى على ذلك قاعدة عامة، وهي جواز حذف لام الأمر مع بقاء عملها بشرط أن يتقدم عليها (قل) كما في الآية[٤].

وقد منع سيبويه والأخفش والمبرد حذف لام الأمر وبقاء عملها، وخرج سيبويه الآية على أن الفعل مجزوم في جواب شرط مقدر، والتقدير: (إن تقل لهم: أقيموا يقيموا)، وجعله الأخفش والمبرد مجزوما في جواب الأمر، وهو (قل)[٥].

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(٣) إبراهيم: ٣١.

(٤) المغني ١/ ٢٢٥.

(٥) الدر المصون ٧/ ١٠٤، وما بعدها.

ولما رأى الكسائي أن أفعالا وردت في القرآن الكريم ولم يصرح بفاعلها ذهب إلى جواز حذف الفاعل لدليل، كالمبتدأ والخبر، وقد منعه البصريون، وتأولوا ما ورد مما ظاهره حذف الفاعل على أن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل، ومن ذلك قوله تعالى: «ثُمَّ بَدَا لهم مِنْ بعدِ مَا رَأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّه حتى حين»[١]، وقوله تعالى: «إذا أَخْرَجَ يَدَه لم يَكَدْ يَراها»[٢]، وقوله تعالى: «وَتَبَيَّنَ لكُم كيفَ فَعَلْنَا بِهِم»[٣]، وقوله تعالى: «أَفَلَمْ يَهْدِ لهم كَمْ أَهْلَكْنَا»[٤]، وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم: «لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[٥].

فيقدر في هذه التراكيب إسناد الفعل إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى، فالتقدير في الآية الأولى: (ثم بدا لهم بداءٌ)، أي: رأي، والفاعل في الآية الثانية ضمير الواقع في البحر الموصوف، ولم يجر له ذكر، وقد يكون الفاعل مقدرا من مضمون الجملة الواقعة بعد الفعل، فالتقدير في الآية الثالثة: (وتبين لكم كيفية فعلنا بهم)، والتقدير في الآية الرابعة: (أفلم يهد لهم كثرةُ إهلاكنا)، وقد يكون مفهوما من السياق، كما في الحديث الشريف إذ التقدير: (ولا يشرب الخمرَ شارُبها)[٦].

وعلى نحو ما كان الكسائي يتخذ من الظواهر اللغوية الواردة في القرآن الكريم التي عدها البصريون خارجة عن قياسهم أساسا لبناء قواعد عامة فعل ذلك أيضا فيما ورد عن العرب من ظواهر لغوية شاذة أو نادرة عند البصريين، فمن ذلك رأيه في أن (لا) النافية للجنس يجوز إعمالها في العلم المفرد، نحو:

---

(١) يوسف: ٣٥.

(٢) النور: ٤٠.

(٣) إبراهيم: ٤٥.

(٤) طه: ١٢٨.

(٥) صحيح البخاري ٣/ ١٣٦، حديث رقم ٢٤٧٥.

(٦) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢١، وما بعدها، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(لا زيدَ في الدار)، والكنية نحو: (لا أبا محمد)، والمضاف إلى لفظ الجلالة، نحو: (لا عبدَ الله)، والمضاف إلى (الرحمن) أو إلى (العزيز)، نحو: (لا عبدَ الرحمن)، و(لا عبدَ العزيز)، ووافقه الفراء على (لا عبدَ الله)، قال: لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد (عبد الله)، وخالفه في الأخيرين؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم (عبد الله)، والكسائي قاسهما عليه، وقد اشترط البصريون ألا تعمل إلا في نكرة، لأن عموم النفي لا يتصور في المعرفة، ولذلك عدوا ما ذهب إليه الكسائي والفراء خطأ[1].

وأجاز الكسائي مع سائر الكوفيين تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا، نحو قولهم: (إلا زيدا قام القومُ)، و(إلا زيدا ما أكل أحدٌ طعاما)، و(ما إلا زيدا قام القومُ)، واستدلوا بقول الشاعر:

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة مِنْ عيالكا

وقد ورد في (خلا) وهي فرع (إلا)، فالأصل أولى بذلك، وقد منع جمهور البصريين ذلك كله؛ لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن (إلا) مشبهة بـ (لا) العاطفة، وواو (مع)، وهما لا يتقدمان[2].

وعند الجمهور تلزم (حيث) الإضافة إلى جملة: اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو: (جلست حيث زيدا أراه)، وندرت إضافتها إلى المفرد، كقول الشاعر:

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لِيَّ العمائمِ

وقول الآخر:

---

(١) الهمع ١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) راجع: الإنصاف ١/ ٢٧٣، وما بعدها، المسألة رقم (٣٦)، والهمع ١/ ٢٢٦.

أمـا تـرى حيـث سـهيلٍ طالعـا نجـما يـضيء كالـشهابِ لامعـا

والكسائي يقيسه[١].

وذهب الجمهور إلى أن ما بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ يعرب حسبما يقتضيه العامل قبلها، فيعربون (زيد) في نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ) فاعلا، ولكن الكسائي أجاز مع رفعه على الفاعل نصبه على الاستثناء بناء على حذف الفاعل، واستشهد بقول الشاعر:

لم يبـق إلا المجـدَ والقـصائدا غـيرَك يـابن الأكـرمين والـدا

على الرواية بنصب (المجد)، و(غيرك)، أي: (لم يبق أحد غيرك)، وقد أجاب الجمهور على ذلك بأن (غير) فاعل مرفوع والفتحة فتحة بناء لإضافته إلى مبني[٢]، وحينئذ ليس في الكلام فاعل محذوف.

كما أجاز الكسائي أيضا إعراب المرفوع بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ) بدلا من الفاعل المحذوف[٣].

وقد عد الدكتور شوقي ضيف ما ذهب إليه الكسائي من جواز نصب المرفوع بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ على الاستثناء من أغرب ما ذهب إليه، وجَعْلِ إعرابه المرفوع بعد (إلا) في مثل هذا بدلا من الفاعل المحذوف أشد غرابة[٤].

(١) المغني ١/ ١٣٢، والهمع ١/ ٢١٢.

(٢) الهمع ١/ ٢٢٣.

(٣) السابق ١/ ٢٢٣.

(٤) المدارس النحوية ص١٨٠، ١٨١.

وإن كنا نوافقه على غرابة الظاهرة الأولى، وهي جواز نصب المرفوع بعد (إلا) على الاستثناء في نحو ما تقدم – فإننا لا نوافقه على غرابة إعرابه هذا المرفوع بدلا من الفاعل المحذوف، وقد أخذ برأي الكسائي هذا كثير من المتأخرين، ومنهم ابن هشام، حيث جعل هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها الفاعل قياسا، والدليل على أن ما بعد (إلا) ليس فاعلا في الحقيقة أنهم لا يؤنثون له الفعل إن كان مؤنثا، يقول ابن هشام: «وكان الظاهر أن يجوز في نحو: (ما قام إلا هند) الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك: (حضر القاضيَ امرأةٌ)، ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر؛ لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: (ما قام أحدٌ إلا هندٌ)»[1].

وكان سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة يمنعون تقديم التمييز على الفعل، فلا يقال: (نفسا طاب محمدٌ)، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد، وعدوا ما جاء منه في الشعر ضرورة، كما في قول الشاعر:

أتهجرُ سَلْمَى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ

وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة، واستشهدوا بالبيت المذكور[2].

وكان جمهور البصريين والكوفيين يرون أن (خلا) إذا دخلت عليها (ما) المصدرية تعينت فعليتها، وحينئذ ينصب ما بعدها على المفعولية وجوبا، ولا تحتمل كونها حرف جر، كما هو الحال عند عدم دخول (ما) المصدرية عليها، ولذلك وجب نصب ما بدها في قول لبيد:

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٨٣.

(٢) الهمع ١/ ٢٥٢.

ألا كـلُّ شيءٍ مـا خـلا اللهَ باطـلُ وكـلُّ نعـيمٍ لا محالـةَ زائـلُ

وأجاز الجرمي والرَّبَعي والكسائي والفارسي وابن جني جر ما بعدها على جعل (ما) زائدة، وقد رد ابن هشام ما ذهبوا إليه قائلا: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده – أي: الجار – نحو قوله تعالى: «عمَّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ نادمين»[١]، «فبما رحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهم»[٢]، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[٣].

واشترط جمهور البصريين والكوفيين في صلة الموصول غير (أل) أن تكون خبرية، لا إنشائية، وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي، نحو: (الذي اضْرِبْه زيدٌ)، (الذي لا تضربْه زيدٌ)[٤].

وهكذا نجد الكسائي يتوسع في القياس على القليل النادر، ولكنه لا يرفض ما ذهب إليه جمهور النحاة من البصريين والكوفيين، بل يجيز ما ذهبوا إليه، ويجيز ما عدوه شاذا أو نادرا، ويقيس عليه.

على أنه على الرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية لم يكن نحوه كوفيا خالصا، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين، فكان يعتمد على كثير من آرائهم واتجاهاتهم، وكان يوافقهم ويوافق الخليل بن أحمد خاصة في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد، واتخذوا لهم فيها آراء جديدة تتسق مع ما يتطلبه منهجهم[٥]، فمن ذلك موافقته للخليل في أن أصل (لن): (لا أنْ)،

---

(١) المؤمنون: ٤٠.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) المغني ١/ ١٣٤.

(٤) الهمع ١/ ٨٥.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١١٨.

فحذفت الهمزة تخفيفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين[١]، ومن ذلك أيضا موافقته للخليل في أن موضع (أنَّ) المشددة، و(أنْ) الساكنة المصدريتين، وما دخلتا عليه عند حذف حرف الجر قبلهما الجر، خلافا لسيبويه فإن موضعهما عنده النصب[٢].

كذلك وافق الكسائي جمهور البصريين وعلى رأسهم الخليل في أن (أفعل) في باب التعجب، و(نعم) و(بئس) في باب المدح والذم أفعال جامدة، وليست أسماء كما ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين[٣].

كما وافق سيبويه في أن (ما) في نحو قوله تعالى: «**إِنْ تُبْدوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هي**»[٤] معرفة تامة، وأنها هي الفاعل، أي: (فنعم الشيء)، وعليه يكون (هي) المخصوص بالمدح[٥].

كما وافق البصريين في عدم جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف بحال[٦].

ففي هذه المسائل وغيرها نجد الكسائي يوافق البصريين ويخالف من جاءوا بعده من الكوفيين، مما يدل على أنه تأثر بشيوخ المدرسة البصرية، ولكنه لم يقتصر عند حد قياسهم، بل توسع فيه، كما أنه لم يقف عند القياس على ما سمع عن العرب، بل تجاوز ذلك إلى القياس على غير المسموع، ومن ثم نجد كثيرا من آرائه النحوية التي تتردد في كتب النحو لا تسندها الشواهد، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعمول الفعل،

---

(١) المغني ١/ ٢٨٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٤.

(٣) راجع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٨، ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) شرح الأشموني ٣/ ٣٦.

(٦) الإنصاف ١/ ٣٥٦، وما بعدها، المسألة رقم (٤٩).

نحو: (مَنْ زيدا يضربْ أضربْه)، كما أجاز الفصل بين أداة الشرط وفعله أيضا بعطف وتوكيد[١]، كما جوز تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة، نحو: (خيرا إنْ تفعل يثبْك اللهُ)، و(خيرا إن أتيتني تصبْ)، قال أبو حيان: «وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب»[٢].

كما أجاز إتباع المصدر الذي سدت الحال مسد خبره في نحو قولهم: (ضربي زيدا الشديدَ قائما) – بالنعت، وتابعه ابن مالك، وقد منعه الجمهور؛ لأن الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع[٣].

وإذا كان الكسائي يقيس على ما لم يرد عن العرب مخالفا بذلك جمهور النحاة – كما رأينا – فإننا قد نجده لا يخالف جمهور النحاة في قبول النص الوارد، وإنما يخالفهم في تحليله وإعرابه، ومن ذلك رأيه في نحو قولهم: (نعم رجلا زيدٌ)، فقد ذهب الجمهور إلى أن فاعل (نعم) ضمير مستتر مفسر بالنكرة المنصوبة على التمييز، وأن (زيد) هو المخصوص بالمدح، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل (نعم)، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيد رجلا)[٤].

ومن ذلك رأيه في (ما) الواقعة بعد فعل المدح أو الذم، وبعدها فعل، كما في قوله تعالى: «**بئس ما اشتروا به أنفسهم**»[٥]، وكما في قولهم: (نعم ما يقول الفاضل)، فقد ذهب إلى أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة[٦]

---

(١) الهمع ٢/ ٥٩.

(٢) السابق ٢/ ٦١.

(٣) الهمع ١/ ١٠٧.

(٤) شرح الأشموني ٣/ ٣٣.

(٥) البقرة: ٩٠.

(٦) شرح الأشموني ٣/ ٣٥.

وهكذا تتنوع آراء الكسائي ما بين منفرد به، وموافق فيه لمن جاءوا بعده من الكوفيين، وموافق فيه البصريين، أو بعض البصريين، وما بين متبع فيه للمسموع عن العرب، ومقيس على غير المسموع، إلى غير ذلك من وجوه المخالفة.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن نحو الكسائي لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثرا مباشرا، ولم ينقل عنه أنه اتصل بآراء المتكلمين، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية، كما هو شأن نحاة البصرة الذين قيل إنهم مهدوا السبيل للحكمة الأجنبية أن تغزو مباحثهم النحوية، لذلك يكاد نحوه يكون خلوا من أي أثر فلسفي مباشر، اللهم إلا ما جاء عن طريق دراسته النحو البصري الذي كان متأثرا بمذاهب أصحاب الكلام، فلم يكن للعامل النحوي عنده ما له عند نحاة البصرة من قوة استعاروها له من العلة الفلسفية، ولم يتصور المعمولات النحوية كما كان البصريون يتصورونها، فقد يجعل للعامل معمولين في آن واحد، ومن جهة واحدة، كما هو مذهبه في جواز أن يعمل الفعل المتعدي إلى واحد في الاسم المتقدم وفي ضميره، ولا يستلزم ذلك عنده ما يستلزمه عند المتكلمين من القول بتأثر معلولين بعلة واحدة، فهو ينصب (زيدا) في قولهم: (زيدا ضربته) بالفعل الذي بعده لا بفعل محذوف مفسر، والفعل الظاهر عنده يكون ناصبا (زيدا)، وضميره[1]، ولا يهمه أن يؤدي ذلك إلى الاعتراض عليه بتعدية الفعل إلى اثنين، مع أنه لا يتعدى بنفسه عند البصريين إلا إلى مفعول واحد.

وقد يتصور فعلا ولا فاعل له، كما هو معروف من مذهبه، فقد كان يذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، مع أن الفعل عند النحويين والمناطقة لا بد له من فاعل، فهو بناء على هذا لا يحتاج إلى تقدير الفاعل، أو تأويله في أول الفعلين المتنازعين عند إعمال الثاني، نحو قولهم: (قام وقعد زيد)[2].

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٣.

(٢) الهمع ٢/ ١٠٩، وراجع مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١١٣، ١١٤.

والكسائي بعد هذا مؤسس مدرسة الكوفة الذي رسم للكوفيين رسوما فهم الآن يعملون عليها؛ لأنه فيما نعلم أول كوفي خرج على أساليب البصريين وخالفهم في كثير من آرائهم، وغير كثيرا من أصولهم، ولأننا سنلمس آثار منهجه في دراسة النحو واضحة في منهج من جاء بعده من أساتيذ النحو الكوفي[١].

تلاميذ الكسائي

كان الكسائي متعدد الجوانب؛ إذ كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة، ولذلك كثر تلاميذه وتعددوا حسب الجوانب التي كان يتقنها ويحاضر فيها ويملي[٢]، فمنهم من أخذ عنه علم القراءات إلى جانب اللغة، ومنهم من أخذ عنه علم النحو، وقد ذكرت كتب التراجم أن تلاميذه كثيرون، منهم: القاسم بن معن (ت ١٧٥هـ)، وعلي بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤هـ)، والفراء (ت ٢٠٤هـ)، أو (٢٠٧هـ)، وهشام بن معاوية الضرير (ت٢٠٩هـ)، واللحياني (ت ٢٢٠هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).

ولعل أشهر هؤلاء التلاميذ: الفراء، وهشام بن معاوية، والأحمر، واللحياني[٣]، وفيما يلي نخص كلا منهم بكلمة نبرز فيها دوره في بناء المذهب الكوفي في النحو، مفصلين الحديث عن الفراء، وهشام بن معاوية الضرير؛ لما لهما من آراء نحوية تعكس خصائص المدرسة الكوفية.

١-القاسم بن معن.

هو: القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي، أبو عبدالله: قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث، كان عالما بالعربية، والأخبار،

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١١٩.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨٦.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٠٧، وما بعدها.

والأنساب، والأدب، ومن أروى الناس للحديث والشعر، يقال له: شعبي زمانه، وكان سخيا، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه، وإليه نسبته، من كتبه: (النوادر) في اللغة، و(غريب المصنف)، وقد توفي سنة مائة وخمس وسبعين للهجرة[١].

٢-علي الأحمر.

هو: علي بن المبارك الأحمر النحوي، صاحب علي بن حمزة الكسائي، كان مؤدب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، وجرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد، قال الطوال: ومات الأحمر قبل الفراء بمدة، قال: أحسبه سنة أربع وتسعين ومائة[٢].

وتذكر كتب الطبقات أنه متقدم من بين أصحاب الكسائي، حتى على الفراء نفسه، بجودة قريحته، وتقدمه في علل النحو، ومقاييس التصريف، وذكروا أنه كان كثير الحفظ، ونقلوا عن ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، وأنه اجتمع له من التلاميذ جمع كبير، كانوا يلازمونه ويعجبون به، ويفضلونه على سائر أصحاب الكسائي، حتى إنه لما مات أراد الفراء أن يتمم ما بدأه الأحمر من إملائه الشواهد، فلم يجتمع له الناس، كما اجتمعوا للأحمر، فقطع، ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أن «الزعم بأنه شيخ العربية، أو أنه أحد من اشتهر بالتقدم في النحو، أو أنه – فيما قال ثعلب – كان متقدما على الفراء في حياة الكسائي، لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس الصرف – إنما هو بعض المزاعم الكوفية العريضة التي يجب التثبت قبل الإقدام على تصديقها»[٣]، ولذلك لم تحفل كتب النحو بآراء نحوية منسوبة إليه، كما حفلت بآراء الفراء، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «ولكني لم أقف على أقوال له

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٥٣٢، والأعلام للزركلي ٥/ ١٨٦.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣١٣ - ٣١٧.

(٣) مدرسة الكوفة ص١١٢.

في النحو تؤيد زعم الأولين بتقدمه على أصحاب الكسائي في العربية، بل لا أعلم أحدا من النحاة نقل له قولا أو رأيا في مسألة إلا ما جاء في (همع الهوامع) من أنه كان يزعم أن (ما) يستثنى بها كـ (إلا)، ولم ينفرد به وحده، وإنما جاء اسمه مقرونا باسم الفراء»[١]، حيث ذكر السيوطي أن الفراء والأحمر زعما أن (ما) يستثنى بها كـ (إلا)، وخرجا عليه ما حكي عن العرب من قولهم: «كل شيءٍ مَهَهْ (يسير) ما النساء وذكرهن»، أي: (إلا النساءَ وذكرَهن)[٢].

وقد تأول ابن مالك ذلك على حذف صلة (ما)، وهو (عدا)، وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه، وعقب في موضع آخر على ما ذهب إليه الفراء والأحمر من كونها بمعنى (إلا) بقوله: «وزعم بعض الناس أن (ما) هاهنا بمعنى (إلا)، وليس بشيء»[٣].

وقد علل السيوطي إضمار ابن مالك: (عدا) دون أخويه (حاشا)، و(خلا) بأن (عدا) متفق على فعليتها، بخلاف (حاشا)، و(خلا)، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف[٤]، وقد رد الجمهور مذهب الفراء والأحمر بأن الاستثناء بـ (ما) غير محفوظ، فلا يخرج عليه[٥].

٣- الفراء.

هو: يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: أبو زكريا الفراء، روى عن قيس بن الربيع، ومندل بن علي، وحازم بن الحسين البصري، وعلي بن

---

(١) السابق ص١١١.

(٢) الهمع ١/ ٢٣٣.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٣٦، ٢/ ٣١٠.

(٤) الهمع ١/ ٢٣٣.

(٥) السابق ١/ ٢٣٣.

حمزة الكسائي، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة[١]، وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرؤاسي، وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية، مما جعله يرحل إلى البصرة، ويتتلمذ على يونس بن حبيب، ويحمل كثيرا عنه مما كان يرويه من لغات العرب وأشعارهم، وكان الفراء يميل إلى الاعتزال، واختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة، وتلقن حينئذ مباديء الاعتزال، وظل مؤمنا بها حفيا، مما جعل مترجميه يقولون: إنه كان متكلما يميل إلى الاعتزال[٢].

وروى عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السِّمري، وغيرهما.

وكان الفراء ثقة إماما، ذكر أن المأمون أمره بوضع كتاب في النحو، فأملاه وكتبه الناس عنه، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن، وأنه كان يؤدب ولديه وليي العهد من بعده، وكانا شديدي الاحترام له، فقد حدث أن الفراء قام يوما، فابتدراه أيهما يقدم نعليه، فتنازعا في ذلك ثم اصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما نعلا، فأطلق لهما أبوهما عشرين ألف دينار، وللفراء عشرة آلاف درهم، وقال له: لا أعزَّ منك؛ إذ يقدم نعليك ولدا أمير المؤمنين ووليا العهد من بعده[٣].

وكان الفراء فقيها إلى جانب علمه بالعربية، والقراءات، قال يوما وكان عند محمد بن الحسن يجالسه: قلَّ رجل أمعن النظر في فن من العلم إلا سهل عليه غيره، فقال له محمد: فأنت الآن قد أمعنت النظر في العربية، فنسألك عن مسألة من الفقه، فقال: هاتِ، قال محمد: ما تقول

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ١٣٦.

(٢)إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧، وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٢.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ٧٩٣.

في رجل صلى فسها فسجد فسها في السجود ففكر ساعة فقال لا شئ عليه، قال: ولم لا، قال: لأن المصغر عندنا لا يصغر، وإنما سجدتا السهو تمام الصلاة فليس للتمام تمام، فقال له محمد: ما ظننت آدميا يلد مثلك[١].

أما علوم العربية فكان الفراء فيها مُبَرِّزا، قال أبو بكر الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، وكان يقال: النحو للفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو[٢].

وقال ثعلب غير مرة: لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه خلصها، وضبطها، ولولاه لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، وقال اليمني: يقول أهل الكوفة: لنا ثلاثة فقهاء في نسق، لم ير الناس مثلهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ولنا ثلاثة نحويين كذلك: علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحي بن زياد الفراء، وأبو العباس ثعلب[٣].

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الفراء كان قوي الذاكرة، سريع الحفظ لما يسمعه، قال هناد بن السري: كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ فما رأيناه أثبت سوادا في بياض قط لكنه إذا مر حديث فيه شئ من التفسير أو يتعلق بشئ من اللغة قال للشيخ أعده عليّ فظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه، وقال ابن مجاهد سمعت محمد بن الجهم يقول: ما رأيت مع الفراء كتابا قط إلا كتاب (يافع ويافعة)، وقال ثعلب: حدثنا سلمة قال أملى الفراء كتبه كلها حفظا لم يأخذ بيده نسخة إلا كتابين (ملازم)، و(يافع ويافعة)[٤].

وقال ثعلب: ((كان السبب في إملاء الفراء كتاب معاني القرآن أن عمر بن بكير - وكان من أصحابه – كان مع الحسن بن سهل، فكتب إليه: إن الأمير

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ١٣٦.

(٢) السابق ٦/ ١٣٦.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧، وما بعدها.

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ١٣٦.

الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن الكريم لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، وتجعل في ذلك كتابا يرجع إليه فعلت، فلما قرأ الفراء الكتاب، قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أُمِلَّ عليكم كتابا في القرآن الكريم، وجعل لهم يوما، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء، فقال له: اقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب، ففسرها، ثم مر في القرآن الكريم كله على ذلك، يقرأ الرجل والفراء يفسر، وهو كتاب لم يعمل مثله))[1].

ونستنتج مما سبق أن الفراء كان موسوعيا، حيث عُني منذ نشأته في الكوفة والبصرة بالوقوف على ثقافات عصره الدينية والعربية والكلامية والفلسفية والعلمية، ويشهد بذلك معاصروه، فيقول ثمامة بن أشرس، وقد جلس إليه بأخرة من حياته: ((جلست إليه، ففاتشته عن اللغة، فوجدته بحرا، وفاتشته عن النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف القوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا))، ويصفه مترجموه بالتفلسف في تصانيفه، وأنه كان يستعمل فيها ألفاظ الفلسفة.

وقد تعمقه ميل شديد لإتقان العربية، والعناية بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره، وعاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من ذلك أزوادا كثيرة.

وكانت شهرة مواطنه الكسائي قد أخذت تدوي في بلدته، فرحل إلى بغداد، ولزمه منذ عصر المهدي[2]، وأخذ كل ما عنده، ويظهر أن أستاذه عَرَّف الرشيد به، إذ نراه يحضر مجالسه، ومضى يفرغ للنحو واللغة والقرآن، حتى إذا وجد أستاذه يطلب كتاب سيبويه، ويمليه عليه الأخفش انقض على هذا الكتاب يلتهمه التهاما، ويلتهم معه كتابات الأخفش في النحو، ومن طريف ما يروى

(١) إنباه الرواة ٤/ ٧، وما بعدها.

(٢) مجالس العلماء للزجاجي ص٢٦٩، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٣.

عنه أنه مات وتحت رأسه الكتاب، وكأنه لم يكن يفارقه، وأكبر الظن أن هذه النسخة للكتاب التي وجدت تحت رأسه هي نفسها النسخة التي أهداها الجاحظ إلى ابن الزيات وزير المعتصم والواثق؛ إذ ذكر الرواة أنه أهداه كتاب سيبويه بخط الفراء وعرض الكسائي ومقابلته، فتقبله قبولا حسنا، شاكرا مثنيا[١].

وقد أسفرت جهود الفراء العلمية عن كثير من المصنفات، منها: (معاني القرآن)، و(البهيّ)، و(اللغات)، و(المصادر في القرآن)، و(الجمع والتثنية في القرآن)، و(الوقف والابتداء)، و(الحدود في النحو)، و(الفاخر)، و(آلة الكاتب)، و(النوادر)[٢].

وله أيضا كتابان في مشكِل القرآن، أحدهما أكبر من الآخر[٣].

ونلاحظ أن من هذه الأعمال ما يتصل بالقرآن الكريم، وهي: معاني القرآن، والمصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، وكتابا مشكل القرآن، مما يدل على أن القرآن الكريم من أهم مصادر النحو الكوفي، يقول الدكتور/ مهدي المخزومي تعقيبا على أعمال الفراء المتصلة بالقرآن: ((واختلطت هذه الأعمال بعضها ببعض، فكان منها نحو الفراء، وذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية، بل لا يزال النحو مسخرا لخدمة القرآن وأحرفه، والقراءات في نظر نحاة الكوفة كانت من المصادر التي اعتمد عليها النحو الكوفي))[٤].

وكان الفراء يملي مصنفاته على تلاميذه تلبية لرغبة الأمراء، وحاجة التلاميذ إليها، فكما أنه أملى كتابه (معاني القرآن) بناء على طلب عمر بن بكير

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٧، وما بعدها، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٣.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧، وما بعدها.

(٣) السابق ٤/ ٧، وما بعدها.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٢٤.

الذي كان الأمير: الحسن بن سهل يسأله بعض الأسئلة حول القرآن الكريم، فلم يجد لها جوابا – كذلك أملى كتابه: (الحدود في النحو) حينما أمره المأمون أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العرب، وهيأ له كل ما يلزمه للقيام به، ودعا الوراقين إليه ليكتبوا ما يمليه عليهم، وينسخوه، وتروي كتب التراجم سببا آخر لوضعه كتاب الحدود، وهو أن جماعة من أصحاب الكسائي ساروا إلى الفراء، وسألوه أن يُمِلّ عليهم أبواب النحو، ففعل ذلك، فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا عُلِّم النحوَ الصبيانُ، والوجه أن نقعد عنه، فقعدوا، فغضب وقال: سألوني القعود، فلما قعدت تأخروا ((والله لأملين النحو ما اجتمع اثنان، فأمل ذلك ست عشرة سنة، ولم ير في يده كتاب إلا مرة واحدة أمل كتابا من نسخته))[1].

ومن مصنفات الفراء أيضا: كتاب (اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف)، وكتاب (الأيام والليالي والشهور)، وكتاب (الواو)، وكتاب (يافع ويافعة)، وكتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (فعل وأفعل)، وكتاب في النحو سماه: (الكتاب الكبير)، وكتاب (ما تلحن فيه العامة)[2].

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ((ونظن ظنا أنه – يعني الفراء – تصدر للمحاضرة والإملاء على الطلاب في مسجد كان بجوار منزله، وأستاذه الكسائي لا يزال على قيد الحياة، وإنما يدفعنا إلى هذا الظن أننا لا نجد أحاديث عنه تدل على كثرة مخالطته للقصر في عصر الرشيد والأمين ورجال دولتهما، وكأنما وجد في الحياة العلمية الخالصة عالمه الذي شغف به، وملك قلبه وفؤاده ملكا صرفه عن العالم الخارجي وكل ما كان يجري فيه، وقد مضى

---

(١) الفهرست لابن النديم ص٩٩، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص١٢٨، وإنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧ وما بعدها.

(٢) الأعلام للزركلي ٨/ ١٤٥، ١٤٦، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٤.

ينفق أيامه في مراجعة كتاب سيبويه وتسجيل ملاحظاته عليه، كما مضى يحاول التصنيف لطلابه في اللغة والنحو والدراسات المتصلة بالقرآن الكريم))[١].

وهكذا كانت حياة الفراء حافلة بالعلم يتعلمه ويعلمه، ومن الجدير بالذكر أن كتب التراجم والطبقات عنيت بالجوانب العلمية من حياته، ونشاطه الواسع في المعرفة، ومكانته بين العلماء ولدى الخلفاء والأمراء، ودوره في بناء النحو الكوفي، ولم تعن بحياته الأولى، أو طفولته، ولا بأسرته، فلا نعرف شيئا عن أبيه إلا أنه كان مولى لقبيلة عربية انتسب إليها كثير من الصحابة وغيرهم، وهي قبيلة بني مِنْقَر[٢]، كما عرف أبوه: زياد بالأقطع؛ لأن يده قطعت في معركة (فخ) سنة مائة وتسع وستين للهجرة، وقد شهدها مع الحسين بن علي بن الحسن في خلافة موسى الهادي[٣].

واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفِراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام(٤).

وكان مولد الفراء في سنة مائة وأربع وأربعين للهجرة بالكوفة، وتوفي سنة مائتين وسبع للهجرة، قال الخطيب: كانت وفاته ببغداد، وقيل: بطريق مكة[٥].

منهجه في بناء النحو الكوفي

لم يخرج الفراء عن سنن أستاذه الكسائي في بناء صرح النحو الكوفي، حيث بنى مذهبه على ثلاثة أسس:

---

(١) المدارس النحوية ص١٩٣، ١٩٤.

(٢) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص١٢٠.

(٣) الأعلام ٨/ ١٤٦.

(٤) السابق ٨/ ١٤٦.

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ٧٩٣، والأعلام للزركلي ٨/ ١٤٥، ١٤٦.

أحدها- الاتساع في الرواية، بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.

ثانيها- الاتساع في القياس، بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ، والقليل، والنادر.

ثالثها- الاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يئول إلى مد القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية، بل يئول أحيانا إلى رفض المسموع الشائع.

فقد مضى الفراء في أثر أستاذه يتسع في هذه الأسس، وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي؛ إذ كان مثقفا - كما أسلفنا - ثقافة كلامية فلسفية، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب وترتيب مقدماتها لا تُقْرَن إليها قدرة أستاذه: الكسائي، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه الكسائي من أسس بانيا عليه من اجتهاده ما أعطى للنحو الكوفي صورته النهائية[1]، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة، والخلاف مع الخليل وسيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات، وفي كثير من العوامل والمعمولات، ومع مد القياس وبسطه، ليشمل كثيرا من اللغات، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى في القراءات[2]، وفيما يلي نفصل القول في كل مظهر من مظاهر الخلاف بينه وبين البصريين.

أولا- المخالفة في الأصول.

فقد خالف الفراء البصريين في أربعة أصول أساسية:

---

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٩٥، ١٩٦.

(٢) السابق ص١٩٦.

أ-عدم التفرقة بين ألقاب الإعراب، وألقاب البناء، فيطلق على المضموم بناء مرفوعا، وعلى المرفوع إعرابا مضموما، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا الخلط بين لقب الإعراب، ولقب البناء بقوله: ((وكان حريا به أن يفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة؛ تمييزا للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها))[١].

ب-اشتقاق المصدر من الفعل، خلافا للبصريين القائلين باشتقاق الفعل من المصدر[٢].

ج-كون الإعراب أصلا في الأفعال، فرعا في الأسماء، خلافا للبصريين القائلين بأنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال[٣].

د-نظرته إلى أقسام الفعل، حيث قسمه إلى ماض، ومضارع ودائم، ويعني بالفعل الدائم اسم الفاعل[٤]، خلافا للبصريين الذين قسموا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر.

أما فعل الأمر فليس قسما قائما بذاته من الأفعال، وإنما هو مقتطع عنده من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر المبدوء بتاء الخطاب، فأصل (خذوا) عنده: (لتأخذوا)، فحذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة، وإذا كان الفعل ساكن الفاء اجتلبت همزة الوصل، فقيل: (اضرب)، وحينئذ يكون فعل الأمر عنده معربا، لا مبنيا؛ لأنه مضارع في الحقيقة.

وقد توقف الفراء عند كلمة (كلا) التي عدها الخليل وسيبويه وسائر البصريين من الأسماء، ولكنه جعلها في مرتبة بين الأسماء والأفعال، تأثرا

---

(١) المدارس النحوية ص١٩٦.

(٢) راجع: الإنصاف ١/ ٢٣٥، وما بعدها، رقم (٢٨).

(٣) راجع: الهمع ١/ ١٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥.

بمذهبه الاعتزالي الذي يقتضي الحكم على المسلم الفاسق بأنه في منزلة وسطى بين المؤمن والكافر، واحتج لذلك بأنها لا تنفرد، أي أنه ليس لها مفرد وأنها كالفعل الماضي المعتل الآخر المنقلبة ألفه عن ياء، فتقول: (رأيت كلا الرجلين)، و(رأيت كليهما)، كما تقول: (قُضى الحق وقضيته)[١].

ثانيا-المخالفة في المصطلحات النحوية.

إذا تتبعنا المصطلحات النحوية التي يستعملها الفراء نجدها تختلف كثيرا عن المصطلحات النحوية التي استعملها البصريون، حيث استبدل الفراء بها مصطلحات أخرى فضلا عما أضافه من مصطلحات جديدة ليس لها مقابل عند البصريين، ومما يطالعنا من ذلك مصطلح (التقريب) الذي يطلقه على اسم الإشارة المخبر عنه بمرفوع، ثم يأتي بعده منصوب في نحو قولهم: (هذا الأسدُ مَخُوفًا)، ومنه قوله تعالى: «**أَأَلِدُ وأَنَا عَجوزٌ وهذا بَعْلِي شَيْخًا**»[٢]، فإن البصريين يعربون اسم الإشارة مبتدأ، وما بعده مرفوعا على الخبر، ويعربون المنصوب حالا، أما الفراء فيجعل اسم الإشارة في مثل هذه التراكيب تقريبا، وما بعده مرفوعا به، ثم يجعل المنصوب منصوبا لخلوه من علامة الرفع، يقول: ((وإنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة لـ(الأسد)، إنما دخلت تقريبا، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ما لا يضرّ من السباع فالأسد ضارّ)، كان أبين. وأما معنى التقريب: فهذا أوّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدّا من أن يرفعوا (هذا) بـ(الأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل (الأسد) بمرافعة (هذا) نصب فعله الذى كان يرافعه لخلوته، ومثله: «**واللهُ غَفُورٌ رَحيمٌ**» فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته))[٣].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٤٥.

(٢) هود: ٧٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٢، ١٣.

فهو يجعل اسم الإشارة بمنزلة (كان)، والمرفوع بعده بمنزلة اسمها، والمنصوب بمنزلة خبرها، ولعل ذلك ما جعل بعض خالفيه من الكوفيين يجعل (هذا) من أخوات (كان)، وما وراءها اسمها وخبرها، أما (هذا) فيعرب تقريبا[١].

ومن ذلك أيضا مصطلح (الصرف)، فهو يستخدمه في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو، أو الفاء، كذلك يستعمله في المفعول معه، يقول عند إعرابه لقوله تعالى: «ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأنتُم تَعْلَمُون»[٢]: ((إن شئتَ جعلتَ (وتكتموا) فى موضع جَزْم؛ تريد به: ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل ولا تكتموا الحقّ... وإنْ شئتَ جعلتَ هذه الأحرُفَ المعطوفَة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف؛ فإن قلتَ: وما الصَّرْف؟ قلت: أن تأتى بالواو معطوفةً على كلامٍ فى أوّلِهِ حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ؛ كقول الشاعر:

لاتَنْـهَ عـنْ خُلُـقٍ وتـأتِيَ مِثْلَـهُ عـارٌ عليْـكَ إذا فَعلـتَ عظِـيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فى (تأتى مثله) فلذلك سُمّى صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستَقم أن يُعاد فيه الحادث الذى قبلَه، ومِثلُه من الأسماء التى نصبتها العربُ وهى معطوفة على مرفوع قولهم: (لَوْ تُركتَ والأسدَ لأكلَك)، و(لَوْ خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ)، لمَّا لم يحسن فى الثانى أن تقول: (لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت)؛ تهّيبوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فيه ما حَدَثَ فى الّذى قبلَه))[٣].

---

(١) الهمع ١/ ١١٣.

(٢) البقرة: ٤٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٣، ٣٤.

وقد يستعمل الفراء مصطلحا آخر إلى جانب مصطلح (الصرف)، وهو في معناه، وهو مصطلح (الخلاف)، يقول الرضي: إن الأفعال المضارعة تنصب بعد الواو والفاء و(أو) عند الفراء على الخلاف، ويشرح رأيه فيقول: ((أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الاعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى (أو) معنى النهاية أو الاستثناء))[١].

وكان يطلق على الفعل المتعدي واقعا، ويعبر عن الذي تعدى إليه الفعل بأنه وقع عليه الفعل، يقول في معرض إعرابه لكلمة (سلاما) في قوله تعالى: ((قالوا سلامًا قال سلامٌ))[٢]: ((فأما السلام فقول يقال، فنصب لوقوع الفعل عليه، كأنك قلت: قلتُ كلاما))[٣].

كما كان يسمي الفعل المبني للمفعول مبنيا على ما لم يسم فاعله، يقول عند بيانه لموقع: ((وأنْ تَسْتَقْسِمُوا بالأزْلامِ))[٤]الإعرابي: (((وأن تستقسموا) رفع بما لم يسم فاعله))[٥].

كما كان يسمي الضمير: (لمكني)، أو (الكناية)، يقول عند تعرضه لقراءتي ضم الهاء وكسرها في «عَلَيْهِم»[٦]: ((وأما من قال: (عليهِم)، فإنه استثقل

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤١.
(٢) الذاريات: ٢٥.
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٠.
(٤) المائدة: ٣.
(٥) معاني القرآن ١/ ٣٠١.
(٦) الفاتحة: ٧.

الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: (عليهِم)؛ لكثرة دور المكني في الكلام))[١].

وكان يعبر عن النفي بالجحد، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ((بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً))[٢]: ((وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه))[٣].

كما كان يسمي (لا) النافية للجنس: (لا) التبرئة، يقول عند تعرضه لقوله تعالى: ((فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ))[٤]: ((يقال: إن (الرفث) الجماع، و(الفسوق) السباب، و(الجدال) المماراة في الحج، فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة))[٥].

وكان يسمي حرف الجر (الصفة)، يقول عند تعرضه لقوله تعالى: «فَلا جُناحَ عليهما أنْ يَتَرَاجَعا»[٦] : يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أنْ) في موضع نصب إذا نزعت الصفة»[٧].

ونرى أن إطلاقه الصفة على حرف الجر بعيد؛ إذ ليس بين المصطلح وحرف الجر مناسبة لغوية.

وكان يعبر عن الحرف الزائد بأنه حشو، أو لغو، أو صلة[١]، وكان يسمي الظرف محلا[٢].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٥.
(٢) البقرة: ٨١.
(٣) معاني القرآن ١/ ٥٢.
(٤) البقرة: ١٩٧.
(٥) معاني القرآن ١/ ١٢٠.
(٦) البقرة: ٢٣٠.
(٧) معاني القرآن ١/ ١٤٨.

وكان يسمي الاسم المنصرف المُجْرَى، أو ما يُجرَى، ويسمي الاسم الممنوع من الصرف : (غير المُجْرَى)، أو (ما لا يُجْرَى)، كما كان يسمي التنوين أو الصرف إجراءً[٣].

وكان يسمي التمييز: (تفسيرًا)، أو (مُفَسِّرا)[٤]، كما كان يطلق مصطلح التفسير على المفعول له، يقول عند إعرابه لقوله تعالى: «**يَجْعلونَ أصابِعَهم في آذانِهم مِنَ الصواعِقِ حَذَرَ الموتِ**»[٥]: «فنصب (حَذَرَ) على غير وقوع من الفعل عليه؛ لم ترد (يجعلونها حذرا)، إنما هو كقولك: (أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا)، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: «**يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا**»[٦]. وكقوله: «**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً**»[٧] والمعرفة والنكرة تفسّران فى هذا الموضع»[٨].

وكان يسمي البدل: (تكريرا)، و(تبيينا)، و(تفسيرا)، و(ترجمة)، يقول: «ولا يجوز أن تقول: (مَررت بعبد الله غيرِ الظريف) إلا على التكرير»[٩]، ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: «**وفي الأرْضِ قِطَعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ مِنْ أعنَابٍ وزرعٌ**

(١) راجع: معاني القرآن ١/ ٥٨، ١٧٦، ٢٤٥.
(٢) السابق ١/ ٢٨، ١١٩.
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٢، ٤٢٨، ٢/ ١٩، ١٧٥.
(٤) السابق ١/ ٢٢٥.
(٥) البقرة: ١٩.
(٦) الأنبياء: ٩٠.
(٧) الأعراف: ٤.
(٨) معاني القرآن ١/ ١٧.
(٩) السابق ١/ ٧.

ونخيلٌ صِنوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ»[١]: «وقوله تعالى: (صنوان وغير صنوان) الرفع فيه سهل؛ لأنه تفسير لحال النخل»[٢].

ونلاحظ أن إطلاق الفراء مصطلح التفسير على كل من التمييز والمفعول له والبدل يعد خلطا بين الوظائف النحوية المختلفة، مما يوضح أن البصريين كانوا أكثر دقة في تحديد هذه المصطلحات، والتفرقة بينها، وقد مر بنا أنه أحيانا كان يطلق المصطلح على مسماه، دون أن يبين المناسبة اللغوية بينهما: كإطلاقه الصفة على حرف الجر، وإطلاقه الإجراء على التنوين، أو ما يجري على المنون، وما لا يجري على غير المنون.

ثالثا: المخالفة في تفسير بعض الكلمات والأدوات.

وكان الفراء يخالف البصريين أيضا في تفسير بعض الكلمات والأدوات إلى جانب مخالفته إياهم في المصطلحات النحوية كما رأينا، ونسوق أمثلة لبعض الكلمات والأدوات التي خالف الفراء الخليل وسيبويه في تفسيرها، أو تحليلها، ومن ذلك (اللهم)، فقد كان الخليل يرى أن الميم المشددة في لفظ الجلالة عوض عن (يا) المحذوفة، ولذلك لا يجتمعان[٣].

وكان الفراء يرى أن الميم المشددة مقتطعة من كلام محذوف، والأصل: أنها كلمة ضم إليها (أُمّ) تريد: (يا اللهُ أُمَّنا بخير)، فكثرت في الكلام فاختلطت[٤]، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا التحليل بقوله: «وهذا التخريج بعيد»[٥].

---

(١) الرعد: ٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٨.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٠٣.

(٥) المدارس النحوية ص٢٠٢.

ومن ذلك (هلُمَّ)، فقد ذهب البصريون إلى أنها مركبة من (ها) التنبيه، ومن (لُمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: (لَمَّ اللهُ شعثَه)، أي: جمعه، كأنه قيل: (أجمع نفسك إلينا)، فحذفت ألف (ها) تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام (لُمَّ) السكون.

وقال الخليل: «ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج؛ إذ كانت همزة وصل، وحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت»[١].

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (هل) التي للزجر، و(أُمَّ) بمعنى (اقصد)، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو اللام، وحذفت فصار (هَلُمَّ)[٢].

وقد رجح ابن مالك مذهب البصريين، فقال: «وقول البصريين أقرب إلى الصواب»[٣]، كما رجح الدكتور شوقي ضيف رأي الخليل أيضا، وعلل ترجيحه هذا بأن (هلم) على رأي الخليل تخلو من معنى الاستفهام[٤].

والحق أن الفراء لم يصرح في معاني القرآن بأن (هل) من (هلم) للاستفهام، ولكن السيوطي فسر مراده بأنها للزجر، فلست أدري من أين أتى الدكتور شوقي ضيف بأن الفراء يقصد (هل) الاستفهامية ؟

وعلى أي حال فإن تخريج البصريين والفراء نوع من الرجم بالغيب، وهذا التحليل مبني على القول بتركيبها، والصحيح أنها كلمة بسيطة ليست مركبة من كلمتين، استعملت في اللغة اسم فعل أمر بمعنى (أقْبِل)، إنْ جاءت بعدها (إلى)، أو (أحْضِر) إن تعدت بنفسها، فمن الأول قوله تعالى: «**قَدْ يَعْلَمُ اللهُ**

(١) الهمع ٢/ ١٠٦.
(٢) معاني القرآن ١/ ٢٠٣، والهمع ٢/ ١٠٦.
(٣) الهمع ٢/ ١٠٦.
(٤) المدارس النحوية ص٢٠٢.

المُعَوِّقِينَ منكم والقائلينَ لإخوانِهم هَلُمَّ إلينا»[١]، أي: أقبلوا إلينا، ومن الثاني قوله تعالى: «قُلْ هَلُمَّ شهداءَكم»[٢]، أي: أحضروا[٣].

ومن ذلك (إياك) وفروعه، حيث اختلفوا فيه، وفي لواحقه، فذهب سيبويه والفارسي إلى أن (إيا) هو الضمير، وهذه اللواحق حروف تبين حاله، أي: تدل على أنه للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، وللمذكر أو المؤنث، وللمفرد أو المثنى أو الجمع كاللاحقة في (أنت، أنتما، أنتم، أنتن)، وكاللواحق في اسم الإشارة.

وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أن اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)، وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، و(إيَّا) حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل[٤].

ومن ذلك (لن)، فكان الخليل يرى أن أصلها: (لا أنْ)، فحذفت الهمزة تخفيفا من (أنْ)، ثم حذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين، وكان الفراء يرى أن أصلها: (لا)، وكذلك (لم)، فقلبت الألف في الأولى نونا، وفي الثانية ميما، وقد عقب الرضي على رأي الفراء بقوله: «ولا دليل على قول الفراء»[٥].

ومن ذلك (لكنَّ) – بتشديد النون، فذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط، وذهب الفراء إلى أن أصلها (لكنْ إنَّ)، فطرحت الهمزة تخفيفا، وطرحت نون (لكن) للساكنين[٦].

---

(١) الأحزاب: ١٨.

(٢) الأنعام: ١٥٠.

(٣) النحو الوافي أ/ عباس حسن ٤/ ١٥٥ – ١٥٦.

(٤) الهمع ١/ ٦١.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٣٥.

(٦) معاني القرآن ١/ ٤٦٥، والمغني ١/ ٢٩١.

ومن ذلك (كم)، فقد ذهب البصريون إلى أنها اسم بسيط وضع للعدد المبهم، وذهب الفراء إلى أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، أي: أصلها (كما)، ثم إن الكلام كثر بـ (كم)، حتى حذفت الألف من آخرها، فسكنت ميمها، كما قالوا: (لِمْ قلت ذاك)، ومعناه: (لِمَ قلتَ ذاك)[١].

ومن ذلك (أنت)، فقد ذهب البصريون إلى أن الضمير (أَنْ)، ثم بُيِّنَ باللاحقة التي تدل على الخطاب، ونوع المخاطب، وعدد المخاطب، وذهب الفراء إلى أن (أنت) بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة[٢].

ومن ذلك (ويحك)، و(ويلك)، فمذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلهما: (ويح)، و(ويل)، دخلت عليهما كاف الخطاب، ومذهب الفراء أن أصلهما: (وَيْ)، فأما (ويلك) فهي (وَيْ) عنده زيدت عليها لام الجر، فإذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة، كقولك: (ويلك)، و(ويله)، وإن كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها، وقد عقب ابن يعيش على مذهب الفراء، فقال: «والقول ما قاله سيبويه، ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل: (ويلٌ لزيد) بضم اللام والتنوين»[٣].

ومن ذلك (هو)، و(هي)، فقد ذهب البصريون إلى ان الواو والياء فيهما من أصل الكلمة، وذهب الكوفيون – ومنهم الفراء – إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء للإشباع، بدليل حذفهما عند التثنية والجمع، فيقال: (هما، هم، هن)، وقد عقب الرضي على هذا الخلاف بقوله: «والأول هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك»[٤].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ٢٩٨، وما بعدها، مسألة رقم (٤٠).

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٢١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.

ومن ذلك (منذ)، فذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط، وذهب الفراء إلى أنها مركبة من (من)، و(ذو) الموصولة في لغة طيء، ثم حذفت الواو تخفيفا، وبقيت الضمة دليلا عليها، وقد عقب ابن يعيش على رأي الفراء بقوله: «والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملا بالظاهر»[١].

ومن ذلك (الآن)، فللفراء فيها رأيان:

الأول: أن أصلها (أوان)، حذفت منها الألف، وغيّرت واوها إلى الألف، كما قالوا في (الرِوَاح): (الرياح).

الثاني: أن أصلها فعل ماض من قولهم: (آن لك أن تفعل)، فدخلت عليها الألف واللام[٢].

ومن ذلك (الذي)، و(التي) فقد ذهب الفراء إلى أن أصل (الذي): (ذا) المشار بها، وأصل (التي): (تي) المشار بها[٣].

ومن ذلك (أشياء)، فقد اختلفوا في علة منعها من الصرف، فذهب سيبويه إلى أن أصلها (شيئاء)، ثم حدث بها قلب مكاني بوضع الهمزة التي هي اللام قبل الفاء، فصارت (لفعاء)، وذهب الكسائي إلى أنها جمع (شيء) على (أفعال)، مثل: (فرخ – أفراخ)، وإنما تركوا صرفه لكثرة الاستعمال، وذهب الفراء إلى أنها جمع (شيء) على (أفعِلاء)، مثل: (لين – ألِيناء)، فالأصل: (أشيئاء)، ثم حذفت الهمزة الوسطى التي هي اللام؛ لكثرة الاستعمال، فصارت (أشياء) على وزن (أفعاء)[٤].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٤٥.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٨.

(٣) الهمع ١/ ٨٢.

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٢١، والهمع ٢/ ٢٢٥.

ومن ذلك (بلى) التي هي من حروف الجواب، فلم يختلف مع سائر النحاة في أنها يجاب بها عن الاستفهام المنفي إقرارا بما بعد النفي، بخلاف (نعم)، فإنها إقرار بالنفي وما بعده، ولكنه خالفهم في حقيقتها، فذهب إلى أن أصلها (بل) في نحو قولهم: (ما قال عبد الله بل زيد)؛ لأن كلا منهما رجوع عن الجحد الذي هو النفي، ولما كانت (بل) كلمة عطف ورجوع عن الجحد، ولا يصلح الوقوف عليها زادوا فيها ألفا يصلح الوقوف عليها، وذلك عند استعمالها أداة جواب، وحينئذ تكون رجوعا عن الجحد فقط[1].

وهكذا نجد الفراء يأتي بتحليل لبعض الكلمات والأدوات يخالف فيه جمهور النحاة، ونلاحظ أن بعض تحليلاته مستساغ مقبول؛ لأنه مبني على فهم لغوي للكلمة أو الأداة، وأن بعض تحليلاته فيه بعد وتكلف؛ لأنه مجاف للواقع اللغوي، كما نلاحظ أن تأثره بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام يلعب دورا كبيرا في تحليله للكلمات والأدوات، فكثيرا ما نلمس التحكم العقلي والمنطقي في تحليل الأداة مما يبعد به عن الفهم اللغوي.

وهذا التفرد أو التميز الذي نلحظه عند الفراء فيما ذكرناه من تحليله وتفسيره لبعض الكلمات والأدوات وفيما ذكرناه من قبل من استعماله مصطلحات نحوية جديدة هو الذي حملنا على القول بأنه استطاع أن يكون مدرسة في النحو، لها خصائصها وسماتها التي تميزها عن المدرسة البصرية.

رابعا- المخالفة في العوامل.

لا نعني بمخالفة الفراء غيره في العوامل أنه لم يقل بالعامل النحوي الذي يؤثر الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، بل احتذى حذو البصريين في تبني نظرية العامل والتماس العامل لكل أثر إعرابي مذكورا كان أو مقدرا، لفظيا او معنويا، ولكن نعني بهذه المخالفة أنه خالف غيره وخاصة البصريين في نوع

(١) معاني القرآن ١/ ٥٢، ٥٣.

العامل في كل ظاهرة نحوية، على أنه لم يخالف غيره في جميع العوامل، وإنما خالفهم في بعضها، واتفق معهم في كثير منها.

فمن ذلك مذهبه في عامل الرفع في الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم، فقد ذهب إلى أن رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو عامل معنوي، واستحسن كثير من النحاة هذا المذهب، ومنهم ابن مالك لسلامته من النقض، وقد نسبه إلى حذاق الكوفيين[١].

وكان يرى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معا، خلافا للبصريين القائلين بأن الفعل أو شبهه هو العامل فيه[٢]، وبذلك لا يرى بأسا في تعدد العامل في معمول واحد، وإلى تعدد العامل أيضا ذهب في باب التنازع، ولكن بشرط أن يتحد الإعراب كما في نحو قولهم: (قام وقعد زيدٌ)[٣].

كما قال بتعدد العامل أيضا في نحو قولهم: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ)، وذلك على وجه النصب، فذهب إلى أن الأول والثاني معا مضافان إلى (عدي) على حد قولهم: (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها)، خلافا لسيبويه حيث ذهب إلى أن الأول هو المضاف إلى (عديّ)، وأن الثاني مقحم بين المتضايفين، والأصل: (يا تيمَ عدي تيمَه)[٤].

وكان يرى أن (حاشا) في باب الاشتغال فعل لا فاعل له، فهو مستعمل استعمال الأدوات، خلافا لسيبويه فإنها عنده حرف جر[٥].

---

(١) الهمع ١/ ١٦٤.

(٢) السابق ١/ ١٦٥.

(٣) الهمع ٢/ ١٠٨، ١٠٩.

(٤) السابق ١/ ١٧٧.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٧٨، وما بعدها، المسألة (٣٧)، والهمع ١/ ٢٣٣.

وكان يذهب مع جمهور الكوفيين إلى أن (نِعْمَ)، و(بِئس) اسمان لا فعلان، خلافا للبصريين وأستاذه الكسائي، حيث ذهبوا إلى أنهما فعلان جامدان[١].

كما ذهب أيضا مع جمهور الكوفيين إلى أن (ما أفْعَل) في باب التعجب اسم لا فعل، خلافا للكسائي والبصريين، حيث ذهبوا إلى أنه فعل[٢].

وكان يرى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) في نحو قوله تعالى : «**ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمناتٌ لم تعلموهم أنْ تطئوهم**»[٣] إنما هو مرفوع بـ (لولا) نفسها[٤]، خلافا للبصريين، حيث ذهبوا إلى أنه مرفوع بالابتداء، وخلافا لأستاذه الكسائي، حيث ذهب إلى أنه مرفوع بفعل مقدر بعد (لولا)[٥].

وكان يذهب إلى أن (حتى) تنصب المضارع بنفسها لا بـ (أنْ) مضمرة وجوبا كما ذهب البصريون[٦].

وكان يذهب إلى أن (ليت) قد تنصب الجزأين كما في قول الشاعر:

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا[٧].

وكان يرى أن (ما لك)، و(ما بالك)، و(ما شأنك) تنصب الاسم الذي يليها معرفة، أو نكرة، كما تنصب (كان) و(أظن) لأنها نواقص في المعنى، وإن ظننت أنهن تامات، فتقول: (ما لك الناظرَ في أمرنا)، و(ما لك ناظرا في أمرنا)، وكذلك أختاها، وبذلك وجه الإعراب في قوله تعالى: «**فَمَا لَكُم في المنافقينَ**

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٤١، والإنصاف ١/ ٩٧، وما بعدها، المسألة (١٤).

(٢) الإنصاف ١/ ١٢٦، وما بعدها، المسألة (١٥).

(٣) الفتح: ٢٥.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٠٤.

(٥) الإنصاف ١/ ٧٠، وما بعدها، مسألة رقم (١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٨.

(٦) معاني القرآن ١/ ١٣٢.

(٧) الهمع ١/ ١٣٤.

فئتين»[١]، وقوله تعالى: «فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ »[٢]، وكأنه جعل كل هذه الحروف أفعالا ناقصة، بل لقد صرح بذلك في تضاعيف كلامه[٣]، خلافا للبصريين، حيث أعربوا المنصوب في مثل هذا حالا لازمة[٤].

فهذه بعض آراء الفراء حول بعض العوامل النحوية، وهي لا تخلو أيضا من غرابة، ومن بعد في التقدير، وقد رأينا أن هذه الآراء جاءت مخالفة لجمهور النحاة، وخاصة البصريين، مما يجعلنا نحكم على هذه الآراء بأنها من خصائص المدرسة الكوفية.

خامسا- المخالفة في المعمولات.

لا شك أن العوامل مرتبطة بالمعمولات، إذ لا تطلق كلمة عامل إلا حيث يوجد المعمول، كذلك لا تطلق كلمة معمول إلا حيث يوجد العامل، ولذلك لا نجد اختلافا كبيرا بين آراء الفراء حول المعمولات، وآرائه حول العامل.

وللفراء آراء كثيرة في المعمولات، ومن ذلك رأيه في الاسم المرفوع الواقع بعد أدوات الشرط، مثل قوله تعالى: «إِنِ امرؤٌ هَلَكَ»[٥]، و«إِنْ أَحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ استجارَكَ فأجزهُ»[٦]، فهو يرى أنه مرفوع بالضمير المستتر في الفعل العائد عليه، يعني أنه مبتدأ، وليس فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، كما ذهب إلى ذلك البصريون[٧].

---

(١) النساء: ٨٨.

(٢) المعارج: ٣٦.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٨٠، ٢٨١، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٠٧..

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤/ ٦٠.

(٥) النساء: ١٧٦.

(٦) التوبة: ٦.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠.

ومن ذلك رأيه في الاسم المنصوب في باب (الاشتغال)، كما في قوله تعالى: «**ولوطًا آتيناهُ**»[١]، فهو منصوب عنده بالضمير الراجع إليه في (آتيناه)، خلافا للبصريين، حيث ينصبونه بفعل محذوف يفسره المذكور[٢].

وكان يرى أن المرفوع بعد (كان) ليس اسما لها، وإنما هو مرفوع لشبهه بالفاعل، وأن المنصوب بعدها ليس خبرا لها، وإنما هو منصوب لشبهه بالحال، فقولهم: (كان زيد ضاحكا) مشبه عندهم بقولهم: (جاء زيد ضاحكا) [٣].

وكان يذهب إلى أن المنادى المفرد المعرفة في نحو قولهم: (يا زيدُ) مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، فليس في محل نصب على المفعولية كما ذهب إلى ذلك البصريون[٤].

وكان يذهب إلى عدم جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع إلا إذا كان اسمها غير ظاهر الإعراب، كما في قوله تعالى: «**إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هادُوا والصابئونَ**»[٥] مخالفا بذلك أستاذه الكسائي حيث جوز العطف على اسمها بالرفع مطلقا[٦].

وذهب جمهور البصريين إلى أن تمييز (كم) الخبرية واجب الجر، وأن تمييز (كم) الاستفهامية منصوب، ولا يجر إلا عند دخول الجار على (كم)، ولكن الفراء كان يذهب إلى جواز جر تمييزهما مطلقا[٧].

---

(١) الأنبياء: ٧٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٠٧، والإنصاف ١/ ٨٢، ٨٣، المسألة (١٢).

(٣) الهمع ١/ ١١١.

(٤) الإنصاف ١/ ٣٢٣، وما بعدها، المسألة (٤٥).

(٥) المائدة: ٦٩.

(٦) معاني القرآن ١/ ٣١٠، والهمع ٢/ ١٤٤.

(٧) المغني ١/ ١٨٥.

وكان يجوز في تفسير (كم) في قول الشاعر:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالة فَدْعَاءُ قد حلبت عليَّ عشاري

ثلاثة أوجه: النصب والجر والرفع، فالنصب على جعل (كم) استفهامية، فهو تمييزها، والخفض بـ (من) المحذوفة، والرفع على تقدير فعل، أي: (كم أتتني عمةٌ)[١]، «وكأنه كان يجوز الرفع مع (كم) التكثيرية على هذا الوجه الذي خرج به الرفع في البيت»[٢].

وكان يرى أن الجار وحده في نحو قولهم: (مُرَّ بزيدٍ) هو النائب عن الفاعل، فهو في موضع رفع، كما كان يذهب إلى أن الجار في موضع نصب في نحو قولهم: (مرَّ زيدٌ بعمرو)[٣].

وكان سيبويه والبصريون يقدرون خبرا محذوفا في نحو قولهم: (كل رجل وضيعتُه)، أي: (مقترنان)، وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى أن الخبر لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[٤]، وبذلك تكون هي الرافعة للمبتدأ؛ إذ هو وخبره يترافعان، يقول تعليقا على قول الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تَلْحَوْنني هلا التقدمُ والقلوب صحاحُ

«بم رفع التقدم ؟ قلت: بمعنى الواو في قوله: (والقلوب صحاح)، كأنه قال: (العظةُ والقلوبُ فارغة)، و(الرُّطَبُ والحرُّ شديد)»[٥].

---

(١) راجع معاني القرآن ١/ ١٦٨.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢١٠.

(٣) الهمع ١/ ١٦٣.

(٤) الهمع ١/ ١٠٥.

(٥) معاني القرآن ١/ ١٩٨.

وكان يذهب إلى أن الفاء العاطفة لا تفيد الترتيب، وإنما قد تأتي لغير الترتيب، كما في قوله تعالى: «**وَكَم من قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنا بياتا أو هم قائلون**»[١]، وذلك لأن البأس قد أتى القرية قبل الإهلاك[٢].

وكان يرى أن الواو تفيد الترتيب، قال ابن هشام مستغربا موقفه من الفاء التي تفيد عند الجمهور الترتيب، والواو التي تفيد عند الجمهور الجمع: «وهذا – مع قوله إن الواو تفيد الترتيب – غريب»[٣].

وكان يرى أن (أو) قد تأتي للإضراب بمعنى (بل)، ولم يشترط تقدم نفي أو نهي عليها، كما اشترط ذلك البصريون، واستشهد بقوله تعالى: «**وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون**»[٤]، أي: (بل يزيدون)، وبقول الشاعر:

بدت مثل قرنِ الشمس في رونق الضحى
وصورتها أو أنتِ في العين أملحُ

يريد: بل أنتِ[٥].

وذهب جمهور البصريين إلى أن (الذي) اسم موصول دائما، وأجاز الفراء مع يونس أنها موصول حرفي، أي: تؤول مع ما بعدها بمصدر، قال تعليقا على قوله تعالى: «**ثم آتينا موسى الكتابَ تمامًا على الذي أحسن**»[٦]: «إنْ شئت جعلت (الذي) على معنى (ما)، تريد: (تماما على ما أحسن موسى)، فيكون المعنى : (تماما على إحسانه)، وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون اسم

(١) الأعراف: ٤.
(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧١، وما بعدها.
(٣) مغني اللبيب ١/ ١٦١.
(٤) الصافات: ١٤٧.
(٥) معاني القرآن ١/ ٧٢.
(٦) الأنعام: ١٥٤.

موصول سواء قرئت (أحسنَ) بالنصب على أنها فعل، والعائد محذوف، أم قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (الذي هو أحسن)[١].

ويرى الأكثرون من النحاة أن (لو) لا تأتي إلا شرطية، ولم يثبتوا ورودها مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك، واستشهدوا بنحو قوله تعالى: «**ودُّوا لو تدهنُ فيدهنون**»[٢]، ويقول المانعون في نحو قوله تعالى: «**يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألفَ سنة**»[٣]: إنها شرطية، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: (يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك)، وقد عقب ابن هشام على هذا التخريج بقوله: «ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[٤].

واختلفوا في تحليل (أرأيتكم) في نحو قوله تعالى: «**قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ**»[٥]، الذي يفيد طلب الإخبار، فذهب البصريون إلى أن الفاعل هو التاء، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب، وليست باسم، وإلا لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وقد ضعف البصريون رأي الفراء؛ لأن الكاف قد يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف[٦].

هذه بعض آراء الفراء المتعلقة بالمعمولات، وقد رأينا أن الحديث عن المعمولات يقتضي الحديث عن العوامل، والعكس صحيح، لما بينهما من

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦٥، والمدارس النحوية ص٢١١.

(٢) القلم: ٩.

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) المغني ١/ ٢٦٦، وراجع رأي الفراء في (معاني القرآن) ١/ ١٧٥.

(٥) الأنعام: ٤٠.

(٦) الهمع ١/ ٧٧.

ارتباط شديد، وليست غايتنا في هذه الدراسة حصر آرائه، بل نقلنا منها ما يبرز دوره في تكوين المدرسة الكوفية، وحسبنا كتابه: (معاني القرآن)، فهو خير معبر عن اتجاهاته وفكره، حيث يبين مذهبه في مسائل اللغة المختلفة من خلال شرحه وإعرابه، وتخريجاته للتراكيب القرآنية المتنوعة.

«وعلى هذا النحو كان لا يزال يلح في تحليل صيغ الذكر الحكيم ومواضع كلمه في الإعراب على ذهنه مستخرجا منه فيضا من الآراء، مخالفا البصريين وسيبويه، وقد يخالف أستاذه، وهو في كل ذلك إنما يريد أن يشكل النحو الكوفي في صيغته النهائية، بحيث تستقر قواعده، وتستقر فيه العوامل والمعمولات متخذة كل ما يمكن من أوضاع جديدة»[1].

آراؤه النحوية

ذكرنا فيما مضى دور الفراء في بناء المذهب الكوفي، وكان هذا الدور يتمثل في موقفه من الرواية والقياس، حيث توسع فيهما توسعا كبيرا، كما كان يتمثل في مخالفته للبصريين في الأصول النحوية العامة، وفي المصطلحات النحوية التي كان يستعملها، وفي تحليل أو تفسير بعض الكلمات والأدوات، وفي موقفه من العوامل والمعمولات، وقد ذكرنا ما يتعلق بذلك كله من آراء واتجاهات، ونقصد في هذا المبحث إلى بيان آرائه النحوية العامة غير ما ذكرناه من آراء تتعلق بالمصطلحات، أو تفسير بعض الكلمات والأدوات، أو بالعوامل.

وقد عرفنا من خلال ترجمته أن له كتبا كثيرة متنوعة الموضوعات، ولكن معظمها في اللغة والنحو، وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنه لم يبق من كتبه إلا كتابان، وهما: كتاب (الأيام والليالي)، وكتاب (معاني القرآن)[2]، وليس هذا الكلام دقيقا، فقد ذكر خير الدين الزركلي في كتابه (الأعلام) أن له

(١) المدارس النحوية ص٢١٤.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص١٣١، وما بعدها.

مصنفات أخرى موجودة أيضا، وهي: (المذكر والمؤنث)، وهو مطبوع، و(المقصور والممدود)، و(الفاخر في الأمثال)، وهما مخطوطان[١].

ومهما يكن فإن كتب النحو تناقلت آراء الفراء من خلال كتبه في اللغة والنحو، وخاصة (معاني القرآن)، وتذكر كتب التراجم أنه لم يصنف كتابا مستقلا في قواعد النحو على نحو ما عهدناه في كتاب سيبويه مثلا إلا كتاب (الحدود)، كما تشعرنا به الموضوعات التي انبنى الكتاب عليها، والتي ذكرها ابن النديم، وهو كغيره من الكتب إنما أملاه الفراء وجمعه ورواه تلاميذه[٢].

أما كتابه: (معاني القرآن) – وهو مطبوع بين أيدينا من ثلاثة أجزاء – فهو خير مصور لآرائه النحوية، وهو مما أملاه الفراء من حفظه، وحمله عنه أصحابه الذين لازموه، وشهدوا مجلس إملائه، ولم يُرَ معتمدا في إملائه على نسخة، أو كتاب، كما يقول راوي هذا الكتاب: أبو عبد الله محمد بن الجهم بن هارون البِسَّري، حيث قال في مقدمة الكتاب: «هذا كتاب فيه (معاني القرآن) أملاه علينا أبو زكريا يحي بن زياد الفراء – يرحمه الله – عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجُمَع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين»[٣].

«وقد بنى الفراء كتابه (معاني القرآن) على التفسير، ولكنه قد حشا تفسيره بكثير من التفسيرات اللغوية لشرح غريب القرآن، وبكثير من الآراء النحوية على المذهب الكوفي؛ لإعراب ما يشكل إعرابه من آياته، موضحا آراءه بكثير من النقول عن العرب، بسماعه هو ممن وثق به من فصحاء الأعراب، كأبي ثروان، أو بروايته عن الكسائي، أو بحكايته عن يونس أحيانا، ومستشهدا

(١) الأعلام ٨/ ١٤٥، ١٤٦.

(٢) مدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص١٣٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ١.

لأقواله في إعراب الآيات بكثير من القراءات وشواهد الشعر التي صحت روايتها عنده»[١].

ولم يكن يستشهد بما أنشده الكسائي من أشعار فقط، بل كان كثيرا ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار مما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينه وبصره[٢].

ولعل هذا الكتاب هو المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو تحمل آراء الفراء النحوية، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه، وأتباع المذهب الكوفي، وقد تناهت إلى أبي العباس ثعلب نسخة من هذا الكتاب كان يملها على أصحابه[٣].

أما موقف الفراء من الاستشهاد بالحديث الشريف فلا يختلف عن موقف البصريين، وعن موقف أستاذه الكسائي، فلم يكن يستشهد بالحديث النبوي الشريف في كتابه: (معاني القرآن) إلا ما جاء عرضا وعفوا[٤]، بحيث لا يصح التعميم عنده، وأن يقال إنه كان يستشهد به، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى، وأنه رواه أعاجم غير ثقات في العربية.

أما القراءات فهي محور الكتاب، وقد أدار عليها توجياته لها من أساليب العرب، متحدثا عن لغاتهم التي تجري مع القياس، والتي تشذ عنه في رأيه، مما جعله يرد بعضها أحيانا، كما رد بعض القراءات[٥].

---

(١) مدرسة الكوفة ص١٣٣، وراجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢١٤، وما بعدها.

(٢) راجع كتاب سيبويه ٣/ ٤٠ -٤٢، ٣/ ٤٦، ٤٧، ٤/ ٢١٦، ٢١٨، ٢/ ٢٩٠ - ٢٩٣، ٢/ ٤٦ - ٤٨، ٢/ ٤٥، ٤٦، ١/ ٧٠ - ٧٢، ١/ ٨٥ - ٨٧، ١/ ٣٠١ - ٣٠٣، ١/ ١٠٢ - ١٠٤، ١/ ٤٧، ٤٨، ١/ ٥١ - ٣٥٣، مقارنا بما جاء في الجزء الأول من (معاني القرآن ص٣٤، ٦٧، ٩١، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧.

(٣) مدرسة الكوفة د/ هدي المخزومي ص١٣٣.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٦٦، ٤٦٩.

(٥) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢١٥.

ولا شك أن فلسفته الكلامية قد تركت أثرا في تفكيره، فالراصد أقوله يحس بجلاء ما في آرائه النحوية وتفسيراته لوجوه الإعراب من أثر التفكير الفلسفي، فلا يزال يقلب المسألة على وجوهها المختلفة، ويعلل كل وجه منها شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضا متعددة، ويجري تجاربه على كل فرض منها على حدة، ليصل إلى الغرض الذي قصد إليه[١].

وبطبيعة الحال لسنا بصدد إيراد آراء الفراء كلها، فذلك أمر أفردت له مصنفات، وأهمها: (أبو زكريا الفراء ومذهبه النحوي) للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ولذلك سوف نكتفي من آرائه بما يوضح ما ذكرناه من منهجه في التفكير النحوي واللغوي.

وقد أوردنا سابقا بعض آرائه المتعلقة بجوانب معينة من قضايا النحو، كالمصطلحات وتحليل بعض الكلمات والأدوات، والعوامل والمعمولات، وقد سقنا هذه الآراء في معرض حديثنا عن مخالفته للبصريين في هذه الجوانب.

أما هنا فنسوق بعض آرائه النحوية العامة، ومن ذلك تجويزه إعمال (لا) النافية للجنس في ضمير الغائب، واسم الإشارة، نحو: (لا هو، لا هي، لا هذين لك، لا هاتين لك)، وكل ذلك خطأ عند البصريين[٢]؛لأنهم يشترطون في معموليها التنكير، ويخرجون ما ظاهره التعريف.

ومن ذلك تجويزه أن تكون (إلا) عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، وهو متابع في ذلك للأخفش، وتابعهما أبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: «**لئلا يكونَ للناسِ عليكُم حُجَّةٌ إلا الذينَ ظَلَمُوا منهم**»[٣]، وقوله

.

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١٣٧.

(٢) الهمع ١/ ١٤٥.

(٣) البقرة: ١٥٠.

تعالى: «إِنِّي لا يخافُ لديَّ المرسلون إلا مَنْ بَدَّلَ حُسْنًا بعدَ سُوءٍ»[١]، أي: (ولا الذين ظلموا)، و(ولا من بدل)، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع[٢].

ومن ذلك مذهبه في أن الاسم المرفوع بعد (نعم) فاعل له، كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا، فالأصل في قولك: (نعم رجلا زيد) – (نعم الرجل زيد)، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح، فقيل: (نعم رجلا زيدٌ)، ويقبح عند الفراء تأخير التمييز؛ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع، وأفاد إفادته، وقد عقب الأشموني على رأي الفراء بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن الفاعل في مثل هذه التراكيب هو الضمير المستتر المفسر بنكرة بعده منصوبة على التمييز، وأن الاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وهو مبتدأ خبره جملة المدح لوجهين:

أحدهما: قولهم: (نعم رجلا أنت)، و(بئس رجلا هو)، فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل.

الثاني- قولهم: (نعم رجلا كان زيد)، فأعملوا فيه الناسخ، أي: والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ[٣].

ومن ذلك تجويزه ذكر جواب الشرط دون جواب القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم على الشرط، وقد أوجب البصريون في مثل هذا ذكر جواب القسم لتقدمه، كما في قوله تعالى: «لِئنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجونَ معهم ولِئن قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهم ولِئنْ نَصَرُوهم لَيُولنَّ الأدبارَ ثم لا يُنصَرُون»[٤]، واستشهد الفراء بقول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثْتَه اليومَ صادقا أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

---

(١) النمل: ١٠، ١١.

(٢) المغني ١/ ٧٣.

(٣) شرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان عليه ٣/ ٣٣، ٣٤.

(٤) الحشر: ١٢.

وأركبْ حمارا بين سرج وفروةٍ وأَعْرِ من الخاتامِ صغرى شماليا

فحذف الشاعر جواب القسم مع تقدمه؛ إذ اللام في (لئن) تشير إليه، وذكر جواب الشرط، وهو (أصم)، وكان القياس عند البصريين أن يذكر جواب القسم، فيقول: (لأصومن)[1]، ولذلك خرجوا هذا البيت ومثله على زيادة اللام، هذا هو الشائع في كتب النحو عن الفراء، ولكن المتأمل في معالجته لهذه المسألة يجده لا يبعد كثيرا عن مذهب البصريين، حيث آثر الرفع على الجزم في مثل هذا، وهو بذلك يشير إلى أن الأولى أن يذكر جواب القسم، فقال تعقيبا على ذلك «وكان الوجه في الكلام أن يقول: (لئن كان كذا لآتينك)، وتوهم إلغاء اللام، كما قال الآخر:

فلا يدْعُني قومي صريحا لُحُرَّةٍ لئن كنتُ مقتولا ويسلمُ عامرُ

فاللام في (لئن) ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة (إنْ)»[2].

فهذا النص صريح في أنه يؤثر ذكر جواب القسم على ذكر جواب الشرط، وأن ما ورد مما ذكر فيه جواب الشرط تعد فيه اللام ملغاة، أي: زائدة، وهذا متفق مع قول البصريين، ثم قال تعقيبا على قول الأعشى:

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركة لا تُلْفنا من دماء القوم ننتفلُ

«فجزم (لا تلفِنا)، والوجه الرفع كما قال الله: «**لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ**»[3] ولكنه لمَّا جاء بعد حرفٍ يُنْوى به الجزمُ صُيِّر جزما جوابا للمجزوم وهو فى معنى رفع»[1].

---

(١) راجع مغني اللبيب ١/ ٢٣٥ – ٢٣٧، وشرح الأشموني على الألفية ٤/ ٢٧، وما بعدها.

(٢) معاني القرآن ١/ ٦٧.

(٣) الحشر: ١٢.

ومن ذلك مذهبه في زيادة الواو في جواب (حتى إذا)، و(فلما)، وقد قرر هذا عند تحليله لقوله تعالى: «**حتى إذا فَشِلْتُم وتَنَازَعتُم في الأمْرِ**»[٢]، فيقول: «معناه: (حتى إذا تنازعتم فى الأمر فشِلتم)، فهذه الواو معناها السقوط: كما يقال: «**فلمَّا أسلما وتَلَّه للْجَبِين وناديْناه**»[٣] معناه: ناديناه، وهو فى (حتى إذا)، و (فلمَّا أن) مقول لم يأت فى غير هذين، قال الله تبارك وتعالى: «**حتى إذا فُتِحتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهُمْ مِن كل حَدَبٍ يَنْسِلون**»[٤] ثم قال: «**واقتربَ الوعدُ الحقُّ**»[٥] معناه: اقترب، وقال تبارك وتعالى: «**حتى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابها**»[٦] وفى موضع آخر: «**فتِحت**»[٧] وقال الشاعر:

حتى إذا قَمِلت بطونُكُمُ ... ورأيتُمُ أبناءكُمْ شَبُّوا

وقلبتُمُ ظهرَ المِجَنِّ لنا ... إن اللئِيم العاجِزُ الخَبّ

الخَبّ: الغدّار، والخِبّ: الغَدْر»[٨].

ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد، وتأولوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب[٩].

ومن ذلك تجويزه في الآية الكريمة: «**فَهَدَى اللهُ الذينَ آمنُوا لِمَا اختلَفُوا فيه مِنَ الحَقِّ بإذْنِه**»[١] أن يكون كل من الحرفين: اللام في (لما اختلفوا)، و(من)

---

(١) معاني القرآن ١/ ٦٨.

(٢) آل عمران: ١٥٢.

(٣) الصافات: ١٠٣، ١٠٤.

(٤) الأنبياء: ٩٦.

(٥) الأنبياء: ٩٧.

(٦) الزمر: ٧٣.

(٧) الزمر: ٧١.

(٨) معاني القرآن ١/ ٢٣٨.

(٩) الجنى الداني للمرادي، والواو في العربية بين الصوت والدلالة للمؤلف ص١١٩، ١٢٠.

في (من الحق) وضع في مكان صاحبه، على طريقة القلب المكاني، أي: (فهدى الله الذين آمنوا مما اختلفوا فيه للحق)، وقال: إن ذلك طريقة معروفة للعرب في تعبيرهم، واستشهد له بقول بعض الشعراء:

إن سراجـــا لكـــريمٌ مَفْخَـــرُهْ تَحْـــلَى بـــه العـــينُ إذا مـــا تَجْهَـــرُهْ

قائلا: «و(العين) لا تحلى، إنما يحلى بها سراج، لأنك تقول: (حليت بعيني)، ولا تقول: (حَلِيتْ عيني بك) إلا في الشعر»[٢].

وكان الفراء يقف أمام القراءة التي تثير إشكالا نحويا، فيستقصي ما تحتمله من أوجه إعرابية، ومن ذلك موقفه من قراءة يحي بن وثاب وحمزة: «**فاضْرِبْ لهم طريقًا في البحرِ يبسا لا تَخَفْ دركًا ولا تَخْشَى**»[٣] – بجزم الفعل (تخف)، فلما رأى القراء قد أجمعوا على قراءة الفعل: (تخشى) بالألف، وهو معطوف في الظاهر على الفعل المجزوم، فكان حقه الجزم – ذكر فيه ثلاثة احتمالات إعرابية:

أولها- الرفع على الاستئناف بعد الجزم.

ثانيها- أن الفعل مجزوم، ولكن ليس بحذف حرف العلة، وإنما جزم بسكون حرف العلة؛ إجراء له مجرى الصحيح، يقول: «وإن شئت جعلت (تخشى) فى موضع جزم وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك؛ قال بعض بنى عَبْس:

ألم يأتيـــك والأنبـــاءُ تَنْمَـــى بـــما لاقـــت لَبُـــونُ بنـــى زيـــاد

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٣) طه: ٧٧.

فأُثبتت الياء في (يأتيك)».

ثالثها- أن يكون مجزوما بحذف حرف العلة، أي: بحذف الألف، ولكن فتحة الشين قد أشبعت، فتولدت عنها هذه الألف، يقول: «أن يكون الياء صلة لفتحة الشين؛ كما قال امرؤ القيس:

ألا أيُها الليلُ الطويل ألا انجلى

فهذه الياء ليست بلام الفعل؛ فهى صلة لكسرة اللام؛ كما توصل القوافى بإعراب رَوِيّها»[1].

وكان البصريون يشترطون لزيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين (ما) التعجبية، وفعل التعجب، نحو قولهم: (ما كان أحسنَ زيدا)، ولكن الفراء جوز زيادتها بلفظ المضارع، كقوله: (أنت تكون ماجدٌ نبيل)، كما جوز زيادتها أيضا آخرا، نحو: (زيد قائم كان) قياسا على إلغاء (ظن) آخرا، وقد رد الجمهور مذهب الفراء لعدم سماعه، ولأن الزيادة خلاف الأصل فلا يستباح غير الأصل في غير مواضعها المعتادة[2]، كما أجاز الفراء أيضا زيادة سائر أفعال (كان) وأخواتها، وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى، نحو: (ما أضحى أحسنَ زيدا)، و(زيدٌ أضحى قائم)، واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قول الشاعر:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجبِ

فلم يرد أن يأمره بالذهاب.

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٦١، ١٦٢.

(٢) الهمع ١/ ١٢٠.

وقد عقب السيوطي على رأي الفراء بقوله: «والصحيح أن ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه»[١].

وكان الفراء يذهب إلى جواز إضافة اسم الفاعل المحلى بـ (أل) إلى العلم، قياسا على جواز إضافته إلى المعرف بـ (أل)، فتقول: (الضارب زيد)، كما تقول: (الضارب الرجل)[٢].

وكان الفراء يمنع مجيء اسمين مرفوعين بعد (كان)، وأجاز ذلك الجمهور على أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن محذوفا، وجعلوا منه قول الشاعر:

إذا متُّ كان الناسُ صِنفان شامتٌ وآخر مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

ولذلك رد الجمهور مذهب الفراء، لورود السماع بما منعه[٣].

وهكذا فإن الآراء النحوية التي تنسب إلى الفراء وحده، أو مع سائر الكوفيين، أو مع بعض البصريين مبثوثة في كتب النحو نقلا عن كتابه: (معاني القرآن)، أو عن مصنفاته الأخرى التي لم تصل إلينا، ولا شك أن هذه الآراء تعبر عن اتجاه نحوي خاص يتسم بعمق الفكر، وسداد النظر، وبصر بأساليب العربية، ولعلنا نلاحظ أن بعض هذه الآراء يتميز بالنظرة الوصفية في الظاهرة اللغوية، فلا يجنح إلى التكلف في التخريج أو التأويل، وأن بعضها مغرق في التخريج والتقدير، كما نلاحظ أنه قد يتوسع في القياس توسعا كبيرا، بحيث يدخل تحته كثيرا من القراءات التي عدها البصريون شاذة، وكثيرا من الشواهد الشعرية التي حكم البصريون بأنها ضرورة إلى حد أنه قد يقيس على غير المسموع عن العرب، وفي نهاية الأمر نستطيع أن نقرر أن الفراء هو الذي أتم

(١) السابق ١/ ١٢٠.
(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧.
(٣) الهمع ١/ ١١١.

صرح المذهب الكوفي في النحو بعد أستاذه الكسائي، على أنه لم يكن يوافق الكسائي بصورة دائمة، وإنما خالفه في كثير من المسائل.

بينه وبين الكسائي

على الرغم من أن الفراء تتلمذ على الكسائي وأخذ عنه النحو واللغة، واتفق معه في المنهج، حيث اتبعه في التوسع في الرواية والقياس، ومخالفة البصريين فإنه خالفه في كثير من مسائل النحو واللغة، غير أن هذه المخالفة لم تكن في الأصول العامة، ولا في منهج التقعيد النحوي كما أشرنا، وإنما كانت هذه المخالفة في إطار الخصائص العامة التي اتسم بها المذهب الكوفي الذي يجمع بين الكسائي والفراء، ومن ثم يعد الدارسون الفراء هو المتمم مع الكسائي الخصائص والسمات العامة للمدرسة الكوفية.

ومما خالف فيه الكسائي أنه منع إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، بينما أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك إعمالها، وصححه أبو حيان، واستشهدوا بقراءة سعيد بن جبير: «**إنِ الذين تدعونَ من دونِ اللهِ عبادًا أمثالَكم**»[1]- بتخفيف (إنْ) مع كسر نونها لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادا أمثالكم)[2].

ومن ذلك مخالفته إياه في تحمل الحال ضميرا، أو لا في نحو قولهم: (ضربي زيدا قائما)، فذهب الفراء إلى أن الحال: (قائما) لا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، بينما ذهب الكسائي وتابعه هشام إلى أن فيها ضميرين مرفوعين، أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر[3].

---

(١) الأعراف: ١٩٤.

(٢) الهمع ١/ ١٢٤، ١٢٥.

(٣) السابق ١/ ١٠٥، ١٠٦.

وكان الكسائي يرى مع البصريين أن (نعم)، و(بئس) فعلان ماضيان جامدان، في حين كان الفراء يرى مع سائر الكوفيين أنهما اسمان مبتدآن[١].

كما كان الكسائي يرى موافقا البصريين أن (أفْعَلَ) من قولهم: (ما أحسنَ زيدا) في باب التعجب فعل لا اسم، في حين كان الفراء مع سائر الكوفيين يرى أنه اسم لا فعل[٢].

وكان الكسائي وأبو عبيد يريان أن (خيرا) في قوله تعالى: «**فآمِنُوا خَيْرًا لَكُم**»[٣] منصوب بـ (كان) مضمرة، أي: (يكن إيمانكم خيرا لكم)، في حين كان الفراء يرى أنه نعت مصدر محذوف، أي: (فآمنوا إيمانا خيرا لكم)[٤].

وكان الكسائي يذهب إلى أن رافع الفعل المضارع أحرف المضارعة نفسها في حين يذهب الفراء إلى أن رافعه تجرده من الناصب والجازم[٥].

وكان الكسائي يجيز مع سائر الكوفيين تقديم خبر (ما زال) وما في معناها من أخواتها عليها، في حين كان الفراء يمنع مع البصريين تقديم خبرها عليها[٦].

ومر بنا أن الفراء كان يرى أن التاء في (أرأيتكم) حرف خطاب، وأن الكاف هي الفاعل في موضع رفع، في حين كان الكسائي يرى أن التاء فاعل، وأن الكاف ضمير خطاب في موضع نصب على المفعول الأول[٧].

---

(١) الإنصاف ١/ ٩٧، وما بعدها، المسألة (١٤).

(٢) السابق ١/ ١٢٦، وما بعدها، المسألة (١٥).

(٣) النساء: ١٧٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٥، والدر المصون للسمين الحلبي ٤/ ١٦٤.

(٥) الهمع ١/ ١٦٤.

(٦) الإنصاف ١/ ١٥٥، مسألة (١٧).

(٧) الدر المصون للسمين الحلبي ٤/ ٦١٨، ٦١٩، والهمع ١/ ٧٧.

إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي خالف الفراء فيها أستاذه الكسائي، وهذه المخالفة لا تخرج الفراء عن انتمائه للمدرسة الكوفية، وما بنيت عليه من أصول ومباديء، والخلاف بين أعلام المدرسة الواحدة أمر وارد، وقد رأينا ذلك بين أعلام المدرسة البصرية، حيث خالف سيبويه أستاذه الخليل في بعض المسائل، كما خالف الأخفش الأوسط أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، كما خالف المبرد سيبويه أيضا في كثير من المسائل، ولكن هذه المخالفة – كما قلنا – لا تخرج من ينتمي إلى مدرسة معينة من انتمائه هذا، فهناك أصول عامة هي التي تجمع بين أصحاب المدرسة.

٤-هشام بن معاوية الضرير

وهو من أصحاب الكسائي الذين أخذوا عنه النحو، ويعد من أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء، ويظهر أنه كان يتصدر للتدريس والإملاء على الطلاب، كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء، وذوي الجاه، وتذكر كتب التراجم أن له مقالة في النحو تعزى إليه، وأنه صنف فيه ثلاثة كتب، وهي: كتاب (الحدود) صغير لا يرغب الناس فيه، وكتاب (المختصر)، وكتاب (القياس)، وما زال مشغولا بالتأديب والتعليم حتى توفي سنة مائتين وتسع للهجرة[1].

آراؤه النحوية

والناظر في كتب النحو يجدها حافلة بكثير من الآراء النحوية المعزوة إلى هشام، مما يدل على سعة إطلاعه، وعمق فكره، وكثيرا ما نجده يوافق أستاذه الكسائي، وقد يخالفه أيضا، غير أن هذه المخالفة لا تخرجه عن خصائص المدرسة الكوفية، ولأهمية دوره في بناء المذهب الكوفي، وكثرة آرائه قام الدكتور تركي بن سهو العتيبي بدراسة حول حياته، ومنهجه وآرائه، وقد نال بهذه الدراسة درجة لماجستير سنة ١٤٠٥هـ، ثم قام بطبعها سنة ١٩٩٥م، وقد درس الباحث آراءه بعد أن جمعها من بطون الكتب المختلفة.

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٦٤، ٣٦٥، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨٨.

ومن آرائه أن اسم الفاعل الدال على المضي يعمل عمل فعله موافقا في ذلك أستاذه الكسائي، واستشهدا بقوله تعالى: «وكلبُهم باسِطٌ ذراعَيه بالوصيدِ»[١]، وقد رد الجمهور ذلك بأنه على حكاية حال ماضية، والمعنى: (وكلبهم يبسط)، بدليل قوله تعالى: «ونُقَلِّبُهم ذاتَ اليمين»، ولم يقل: (وقلبناهم)[٢].

وكان الجمهور يذهبون إلى أن (وحده) في قولهم: (جاء زيد وحده) منصوب على الحال، وذهب هشام متابعا يونس البصري إلى أنه منصوب انتصاب الظرف، فيجري مجرى (عنده)، والأصل: (جاء زيد على وحده)، حذف الجار ونصب على الظرف[٣].

وكان هشام يوافق الكسائي في جواز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع بمعمول الفعل، دون أن يؤثر هذا الفصل على عملها، إلا أن الكسائي يختار النصب، وهشام يختار الرفع، نحو: (إذن فيك أرغبَ أو أرغبُ)، و(إذن صاحبَك أكرمَ أو أكرمُ)[٤].

وكان هشام يذهب إلى جواز وصل الموصول بجملة مصدرة بـ (ليت)، و(لعل)، و(عسى)، نحو: (الذي ليته أو لعله منطلق زيد)، و(الذي عسى أن يخرج زيد)، قال الشاعر:

وإني لراج نظرة قِبَل التي لعلي وإن شطت نواها أزورُها[٥]

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠، ٦٩١.

(٣) الهمع ١/ ٢٤٠.

(٤) المغني ١/ ٢٢، والهمع ٢/ ٧.

(٥) الهمع ١/ ٨٥.

وكان هشام يوافق الكسائي والفراء في منع توسط الحال السادة مسد الخبر بين المصدر ومفعوله، فلا يقال: (شربُك ملتوتا السويقَ)، وحكى أبو حيان جواز ذلك عن البصريين[١].

وكان هشام يذهب إلى منع العطف على معمولي عاملين مختلفين، كما في نحو قولهم: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ)، وهو بذلك موافق لسيبويه، وتابعهما المبرد وابن السراج[٢].

وكان هشام يجيز عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بالواو على الجملة المخبر بها الخالية منه، نحو: (زيد قامت هند وأكرمها)، ومنعه الجمهور؛ لأنها تكون للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز (هذان قائم وقاعد) دون (هذان يقوم ويقعد)[٣].

إلى غير ذلك من الآراء النحوية الكثيرة المبثوثة في كتب النحو، ولعلنا نلاحظ أن هذه الآراء تعبر عن اتجاه هشام النحوي الذي هو امتداد للفكر النحوي عند الكسائي والفراء، ومن حذا حذوهما من الكوفيين، وقد رأينا أن من هذه الآراء ما يوافق فيها أستاذه الكسائي، ومنها ما يخالف فيها جمهور الكوفيين، ومنها ما يتفق فيها مع أحد البصريين، ولكنها في النهاية لا تخرج عن إطار النحو الكوفي الذي يعتمد على الاتساع في الرواية، وفي القياس، وفي مخالفة البصريين، على أ، كثيرا من هذه الآراء لا يخلو من بعد وغرابة ومبالغة في القياس.

---

(١) الهمع ١/ ١٠٧.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٦.

(٣) الهمع ١/ ٩٨.

٥-اللحياني

هو: أبو الحسن علي بن المبارك، من بني لحيان، أخذ عن الكسائي وغيره، ولكن غلبت عليه من بين تلاميذه اللغة، وكان يتصدر للإملاء في زمن الفراء، واشتهر بكتاب في اللغة يسمى (النوادر)، وتوفي سنة مائتين وعشرين للهجرة[١].

آراؤه النحوية

وليس للحياني آراء نحوية ذات بال، بل ذكرت له كتب النحو بعض حكايات لغوية شاذة، ومن ذلك ما نقله من أن بعضهم يجزم بـ (أنْ)، وقد نقل ذلك عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطبِ

وقول الشاعر:

أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردَّها فتتركها ثِقْلا عليَّ كما هيا

وللبيت الأول رواية أخرى، وهي: (إلى أنْ يأتي الصيدُ)، وبذلك تسقط رواية اللحياني[٢].

أما البيت الثاني فقد عقب ابن هشام عليه بقوله: «وفي هذا نظر؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم»[٣].

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٥٥، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص٧٢، والمدارس النحوية ص١٨٧.

(٢) المدارس النحوية ص١٨٧.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠.

ومن ذلك أيضا زعمه أن بعض العرب ينصب بـ (لم)، كقراءة بعضهم: «ألم نشرحَ لك صدرَك»[١]، وقول الشاعر:

في أيِّ يـــوميَّ مـــن المـــوت أفـــرْ أيـــومَ لم يقـــدرَ أم يـــومَ قُـــدِرْ

وخرجا على أن الأصل: (نشرحن)، و(يُقْدَرَن)، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ (لَمْ)، وحذف النون بغير وقف ولا ساكنين[٢].

ويبدو أن اللحياني قد عُنِي في كتابه: (النوادر) برواية الغريب والشاذ عن العرب.

٦-القاسم بن سلام

هو: القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، الخراساني البغدادي: أبو عبيد، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها، وكان مؤدبا، ورحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، ورحل إلى مصر سنة مائتين وثلاث عشرة للهجرة، وإلى بغداد، فسمع الناس من كتبه، وحج فتوفي بمكة، وكان منقطعا للأمير عبد الله بن طاهر كلما ألف كتابا أهداه إليه، وأجرى له عبد الله بن طاهر عشرة آلاف درهم، من كتبه: (الغريب المصنف)، وهو مطبوع في مجلدين، وهو في غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، وهو أول من صنف في هذا الفن، و(الطهور) في الحديث، وهو مخطوط، و(الأجناس من كلام العرب) وهو مخطوط، و(أدب القاضي)، و(فضائل القرآن) وهو مخطوط، و(الأمثال) وهو مطبوع، و(المذكر والمؤنث)، و(المقصور والممدود)، وكتاب في القراءات، و(الأموال)، وهو مطبوع، و(الأحداث)، و(النسب)، و(الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله

(١) الشرح: ١.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٧٧.

ودرجاته)، وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق، قال عبد الله بن طاهر: علماء الإسلام أربعة: عبد الله بن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والقاسم بن معن في زمانه، والقاسم بن سلام في زمانه، وقال الجاحظ: لم يكتب الناس أصح من كتبه، ولا أكثر فائدة، وقال أبو الطيب اللغوي: أبو عبيد مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، أما كتابه: (الغريب المصنف) فإنه اعتمد فيه على كتاب عمله رجل من بني هاشم، وأما كتابه في (غريب الحديث) فاعتمد فيه على كتاب معمر بن المثنى، وكذلك كتابه في (غريب القرآن) منتزع من كتاب معمر[١].

وكان أبو عبيد مؤدبا صاحب نحو وعربية وطلب للحديث والفقه، وقد ولد سنة مائة وسبع وخمسين للهجرة، وتوفي بمكة سنة مائتين وأربع وعشرين، وقيل سنة مائتين وثلاث وعشرين، والأول أصح[٢].

ويذكر الدارسون أنه أشهر من أخذ عن الكسائي القراءات واللغة، وقد جمع من إملاءاته كثيرا في كتابه: (معاني القرآن)، وصور قراءته في كتابه عن القراءات، وكانت له عناية شديدة باللغة ورواية غريبها على نحو ما هو معروف في كتابه: (الغريب المصنف)[٣].

آراؤه النحوية

وتذكر له كتب النحو أنه كان يذكر أن بين العرب قوما ينصبون بـ (إنَّ) وأخواتها الاسم والخبر جميعا، كقول بعض الشعراء:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأتِ ولتكن ... خطاك خفافا إنَّ حراسنا أسدا

---

(١) الأعلام للزركلي ٥/ ١٧٦.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٥١٧، وما بعدها.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ١٢، والمدارس النحوية ص١٨٦.

والجمهور يتأولون ذلك على الحال، وأن الخبر محذوف[١].

نحاة آخرون من تلاميذ الكسائي

وهناك كثيرون أخذوا النحو واللغة عن الكسائي وكبار تلاميذه، كالفراء وهشام بن معاوية، ومن هؤلاء: أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان، نشأ بالكوفة، وقد أخذ عن الكسائي اللغة والنحو، وقرأ عليه قراءة حمزة، وكان له كتاب كبير في القراءات، وألف في النحو مختصرا[٢]، ومن آرائه تجويزه نداء اسم الجنس المشبه به المقترن بـ (أل)، نحو: (يا الأسدُ شدةً)، و(يا الخليفةُ هيبة)، ووافقه ابن مالك؛ لأن تقديره: (يا مثل الأسد)، و(يا مثل الخليفة)، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام[٣]، وتوفي سنة مائتين وإحدى وثلاثين للهجرة.

ومنهم أبو عبد الله محمد بن أحمد الطُّوال، نشأ بالكوفة، وسمع من الكسائي وغيره، وقدم بغداد، وتوفي سنة مائتين وثلاث وأربعين للهجرة[٤]، ومن آرائه أن من معاني (لعل) الشك[٥]، ومنها جواز كسر همزة (إنَّ)، وفتحها في جواب القسم، سواء أكانت بعدها اللام أم لم تكن، وهو متابع في ذلك للكسائي، ووافقهما البغداديون، واختاروا الفتح، وقد أوجب البصريون الكسر[٦].

---

(١) الهمع ١/ ١٣٤.

(٢) طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص١٥٣، وطبقات القراء لابن الجزري ٢/ ١٤٣، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٧٢، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٨٦، ١٨٧.

(٣) الهمع ١/ ١٧٤.

(٤) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٧٢.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٣٠.

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ١٣٩.

ومنهم أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم، أخذ عن الفراء، وحذق النحو وتعليله، واتصل بالعباسيين، فأدب المعتز قبل الخلافة، وله مؤلفات منها في النحو (الكافي)، و(المختصر)، وتوفي سنة مائتين وإحدى وخمسين للهجرة[١].

ثعلب

وقد جعله الشيخ الطنطاوي ممثلا للطبقة الخامسة من نحاة الكوفيين، وكانت الطبقات الأربع السابقة تتمثل في أبي جعفر الرؤاسي والهراء، ثم الكسائي، ثم الأحمر والفراء، واللحياني، ثم ابن سعدان والطوال وابن قادم[٢].

وقد تناولنا هؤلاء جميعا، وبينا أثرهم في ازدهار المذهب الكوفي، ثم يأتي ثعلب مكملا لسلسلة النحاة الكوفيين، وهو أحمد بن يحي بن زيد بن سيَّار، أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم المعروف بـ (ثعلب)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد ببغداد سنة مائتين للهجرة، وألحقه أبوه منذ نعومة أظفاره بكتَّاب تعلم فيه الكتابة، وحفظ القرآن الكريم وشدا بعض الأشعار، وما كاد يخطو على عتبة سنته التاسعة حتى أخذ يختلف إلى حلقات العلماء، وخاصة علماء اللغة والعربية، حتى إذا اشتد عوده أخذ نفسه بجهد صارم في التزود باللغة والنحو[٣].

وقد تنوعت ثقافة ثعلب نظرا لتنوع ثقافات مَنْ أخذ عنهم، فقد أخذ عن شيوخ عصره في النحو واللغة والفقه والقراءات ورواية الأشعار والأخبار، فقد سمع عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سلام الجمحي، ومحمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم، وعبيد الله بن عمر القواريري، والزبير بن بكار، وغيرهم[٤].

---

(١) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٧٢، ٧٣.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٦٩ – ٧٣.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٢٤.

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١/ ١٧٣، وما بعدها.

غير أن اشتغاله بالنحو واللغة كان الغالب عليه، فأما النحو فلزم فيه حلقات تلامذة الفراء: أبي عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم، وسلمة بن عاصم، وعكف على حلقة الأخير، حيث كان يملي على الطلاب كتب الفراء وكان يؤديها أداء بارعا، وعليه ابتدأ النظر في حدود الفراء، وهو في السادسة عشرة من عمره، وما إن بلغ الخامسة والعشرين حتى كان قد حفظ كل ما للفراء من كتب.

وأما اللغة فلزم فيها حلقات ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، كما أخذها عن تلميذ الأصمعي، وهو أبو نصر أحمد بن حاتم، وتلميذ أبي عبيدة، وهو الأثرم، وتلميذ أبي زيد، وهو ابن نجدة، كما أخذ كتب أبي عمرو الشيباني عن ابنه عمرو.

ولم يقف ثعلب عند ما تعلمه من النحو واللغة، بل طلب أيضا علوم القراءات والحديث والفقه والشعر والأخبار، فأخذ القراءات عن أستاذه: سلمة بن عاصم، مما أتاح له أن يصنف كتابا في القراءات، وأن يكون صاحب قراءة يحملها عنه بعض تلاميذه، وفي مقدمتهم: أبو بكر بن مجاهد، وأخذ الحديث الشريف عن عبيد الله بن عمر القواريري، وفي بعض الروايات عنه أنه سمع منه مائة ألف حديث، كما اختلف إلى حلقات أحمد بن حنبل أكبر المحدثين والفقهاء في عصره، ويظهر أنه حمل عنه مذهبه الفقهي، وأخذ الشعر والأخبار عن عمر بن شبة، ومحمد بن سلام الجمحي، صاحب كتاب: (طبقات فحول الشعراء)، والزبير بن بكار الراوية الأخباري، ولم يقنع ثعلب بما أخذه من النحو واللغة عن علماء الكوفيين، بل عكف على قراءة كتاب سيبويه، وكتب الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، ويقال: إنه لم يقرأه على العلماء وإنما قرأه بنفسه، وقد نسخ له أبو حاتم السجستاني كتاب (المسائل) للأخفش ؛ تلبية لطلبه، ولذلك تبحر ثعلب في نحوي الكوفيين والبصريين جميعا، غير أنه لم يكن مستخرجا للقياس ولا طالبا له[1].

(١) المدارس النحوية ص٢٢٤ ، ٢٢٥.

وقد شهدت هذه الفترة التي عاش فيها أبو العباس ثعلب شدة المنافسة بين مدرستي البصرة والكوفة، في شخص أبي العباس ثعلب وأبي العباس المبرد، كان الأول زعيم نحاة الكوفة، وكان الثاني زعيم نحاة البصرة[١].

وكان ثعلب ثقة حجة صالحا دينا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم، مقدما عند الشيوخ مذ هو حدث – أي: صغير السن، وكان يقول: «طلبت العربية واللغة في سنة ست عشرة ومائتين، وابتدأت في النظر في (حدود) الفراء، وسني ثماني عشرة سنة، وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقي علي مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها، وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته»، وقال عنه ابن عبد الملك التاريخي: «ثعلب فاروق النحويين، والمعاير على اللغويين من الكوفيين والبصريين، أصدقهم لسانا، وأعظمهم

قدرا، وأصحهم علما، وأوسعهم حلما، وأثبتهم حفظا، وأوفرهم حظا في الدين والدنيا»، وقال عنه المفضل الضبي: «رأس أبو العباس ثعلب النحوي، واختلف الناس إليه في سنة مائتين وخمس وعشرين للهجرة»، وقال عنه المبرد: «أعلم الكوفيين ثعلب، فذكر له الفراء، فقال لا يَعْشِرُه»[٢].

وكان طوال حياته في بحبوحة من العيش ؛ إذ أخذ يرعاه بعض ذوي الجاه والثراء – كما حدث عن نفسه – منذ سنة مائتين وثلاث وعشرين للهجرة، وممن تولاه برعايته: محمد بن عبد الله بن طاهر، صاحب شرطة بغداد، وقد اتخذه مؤدبا لابنه طاهر، وظل يرعاه إلى أن توفي، ولم يلبث الموفق أخو الخليفة المعتمد الذي كان يطلق يده في أموال الدولة يدبرها حسب مشيئته أن جعل له راتبا سنويا.

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١٤٥، ١٤٦.

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها.

وكان ثعلب مع سعة رزقه، وكثرة موجوده ضيق النفقة، مقترا على نفسه، ولم يكن مع علمه موصوفا بالبلاغة، وكان إذا كتب كتابا إلى أحد لم يخرج عن طباع العوام في كتبهم، فإذا سئل عن علم الكسائي والفراء نقل العجب، وكان المبرد يود الاجتماع به والمذاكرة، فيمتنع ثعلب من ذلك، وسئل ختنه الدينوري عن ذلك، فقال: المبرد حسن العبارة، فإذا اجتمعا حُكم للمبرد، فإن مذهب ثعلب مذهب المعلمين.

وذكر القفطي أنه كان يدرس كتب الفراء والكسائي درسا، فلم يكن يعلم مذهب البصريين، ولا مستخرجا للقياس، ولا طالبا له، وكان يقول: «قال الفراء، وقال الكسائي»، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء[1].

ويبدو أن هذا الكلام مدسوس عليه من قبل المنافسين له من البصريين؛ إذ لا يعقل أن يكون بمعزل عن نحو البصريين تماما، وقد ذكرنا سابقا أنه قرأ كتاب سيبويه، وكتب تلميذه: الأخفش الأوسط، كما ذكرنا أنه تصدر لتدريس النحو واللغة في سن مبكرة، ولذلك أخذ عنه خلق كثير، منهم: محمد بن العباس اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش (الصغير)، وإبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، وأبو بكر الأنباري، وعبد الرحمن بن الزهري، وأبو عمر الزاهد، ونفطويه، وإبراهيم بن حمويه المروزي، وأبو موسى الحامض[2]، وأبو بكر محمد بن الحسن المقريء النحوي العطار المعروف باسم ابن مقسم.

وكل هؤلاء التلاميذ لا تدور لهم آراء في كتب النحو، وكأنما كانوا امتدادا لمباحث ثعلب اللغوية، وقد اتسع بها ابن مقسم في الاحتجاج للقراءات السبع، وكان يقصر عليها نشاطه[3].

---

(١) السابق ١/ ١٧٣، وما بعدها.

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها، والبداية والنهاية لابن كثير ١١/ ١٢٦، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٩٦-٣٩٨.

(٣) المدارس النحوية ص٢٣٨.

ونلاحظ أن بعض هؤلاء التلاميذ أخذ أيضا عن شيخ المدرسة البصرية آنذاك، وهو المبرد، وسوف نخص بعضهم بكلمة – إن شاء الله تعالى.

وقد خلف ثعلب مصنفات عديدة، منها: كتاب المصون، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن، والموفق في مختصر النحو، وما تلحن فيه العامة، والقراءات، ومعاني الشعر، والتصغير، وما ينصرف وما لا ينصرف، أو ما يجرى وما لا يجرى، والشواذ، والأمثال، والأيمان، والوقف والابتداء، واستخراج الألفاظ من الأخبار، والهجاء، والأوسط، وإعراب القرآن، والمسائل، وحد النحو، وتفسير كلام ابنة الخُسّ والمجالس، والفصيح، وهو صغير الحجم كثير الفائدة[1]، وشرح ديوان زهير، وشرح ديوان الأعشى، ولم يصلنا من هذه المصنفات إلا كتابه (المجالس)، وهو مطبوع في مجلدين، وهو كتاب نفيس لما يشتمل عليه من النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والأشعار الغريبة والشاذة والأمثال والأقوال المأثورة، وكتابه (الفصيح)، وقد طبع مع شرح للهروي، وشرح لابن درستويه، وهو كتاب أراد به تقويم ألسنة المبتدئين على نحو ما أراد الفراء بكتابه (البهاء فيما تلحن فيه العامة)، ثم كتابه (قواعد الشعر)، وهو مطبوع، وهو رسالة قصيرة يقسم الشعر فيها إلى أمر ونهي وخبر واستخبار، ويتحدث حديثا قصيرا عن أغراضه، ويسلك بينها التشبيه، وعن بعض ما يجري فيه من الصور البيانية والبديعية، وشرحه لديوان زهير، وشرحه لديوان الأعشى – وهما مطبوعان[2].

وقد مات ثعلب يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة مائتين وإحدى وتسعين، ودفن في مقبرة باب الشام، وقبره هناك[3] ظاهر معروف.

---

(١) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها، والبداية والنهاية ١١/ ١٢٦.

(٢) الأعلام للزركلي ١/ ٢٦٧.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها.

وكان سبب موته أنه خرج من الجامع وفي يده كتاب ينظر فيه، وكان قد أصابه صمم شديد، فصدمته فرس فألقته في هوة فاضطرب دماغه، فمات في اليوم الثاني – رحمه الله – تعالى[١].

مذهبه النحوي

لم يكن ثعلب في منهجه النحوي بمعزل عن أسلافه الكوفيين، فهو طراز كوفي أصيل، ومنهجه منهج الكوفيين العام، من اعتماد على المسموع من كلام العرب، وميل عن التفلسف في القضايا النحوية، ولهذا قيل: «لم يكن مستخرجا للقياس، ولا طالبا له، وكان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء»[٢].

وإذا أخذنا نستعرض مجالسه وما نسبته كتب النحو له من آراء وجدناه مطبقا تطبيقا واسعا لآراء الفراء والكسائي وما نهجاه لمدرستهم من أصول، وما دار على لسانيهما من مصطلحات وما أخذا به أنفسهما من السماع عن العرب، والتوسع في روايته واستمداد الآراء النحوية منه[٣].

غير أن تفكيره النحوي لم يصل إلى درجة تفكير الكسائي والفراء، فقد كان يهبط عنهما درجات، ويتضح ذلك في كثير من آرائه وتعليلاته[٤]، ومن ذلك مذهبه في ناصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والواو، فقد كان الكسائي يرى أنه منصوب بالفاء، أو الواو نفسها، وكان الفراء يرى أنه منصوب بالخلاف، ولكن ثعلبا كان يرى أن الفاء والواو إنما نصبا الفعل المضارع؛ لأنهما دلا على شرط؛ لأن معنى (هلا تزورني فأحدثَك): (إنْ تزرني أحدثْك)،

---

(١) البداية والنهاية ١١/ ١٢٦.

(٢) إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وما بعدها، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ص١٥٣.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٢٦.

(٤) السابق ص٢٢٩.

فلما نابت الفاء أو الواو عن الشرط ضارعت (كي)، فلزمت المستقبل وعملت فيه[١]، وقد عقب الدكتور شوقي ضيف على رأي ثعلب بقوله: «وواضح ما في هذا الرأي من ضعف في التعليل»[٢].

ومن ذلك أيضا مذهبه في رافع الفعل المضارع غير المسبوق بناصب أو جازم، فقد كان الكسائي يرى أنه مرفوع بأحرف المضارعة، وكان الفراء يرى أنه مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، ولكن ثعلبا كان يرى أنه مرفوع بنفس المضارعة[٣]، وفي هذا الرأي ضعف أيضا، وكأنه – كما يقول الدكتور شوقي ضيف: مرفوع بنفسه[٤].

ومن ذلك أيضا مذهبه في الألف في المثنى، والواو في الجمع، والياء فيهما، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب[٥].

وكان ثعلب يذهب إلى أن الألف في (الزيدان) بدل من ضمتين، كأنه قال: (زيد وزيد)، ثم جمع بينهما، فقال: (زيدان)، فالألف بدل من ضمتين، والواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس، ولا يخفى ما في رأي ثعلب من البعد والتكلف، وغرابة التعليل، ولذلك عقب الزجاجي عليه بقوله: «ويلزم ثعلبا أن يقال له: كيف صارت

---

(١) الهمع ٢/ ١٠، ١٤.

(٢) المدارس النحوية ص٢٢٩ .

(٣) الهمع ١/ ١٦٤.

(٤) المدارس النحوية ص٢٢٩.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ١/ ٣٣، وا عبدها، المسألة (٣).

الألف بدلا من ضمتين، وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها ؟ وإذا كانت الواو في (الزيدون) بدلا من ثلاث ضمات، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس؟ هل تصير عنده بدلا من مائة ضمة؟ وكذلك إلى ما زاد»[١].

وكان الكسائي والفراء وهشام يذهبون إلى أن «الاسم أخف من الفعل؛ لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم».

وقد وافقهم ثعلب إلا أنه أتى بعلة أخرى وهي «أن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف، فهي أثقل منها»[٢].

وهذه علة ضعيفة من وجَهين:

الأول: أنها ليست مطردة؛ لأن بعض الأسماء مشتق، وبعض الأفعال جامد.

الثاني: أن المعقول خفة المتصرف، وثقل الجامد لا العكس، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ومعروف أن من الأسماء ما يتصرف وهو المشتقات، ونفس التعليل ليس متجها؛ لأن المعقول أن يكون المتصرف أخف، ولذلك تصرف وتحرك في صور مختلفة»[٣].

«غير أن ضعف الحجة عند ثعلب ينبغي ألا يستر عنا قيمته الحقيقية في تاريخ النحو الكوفي، فقد شهد له القدماء بأنه كان من معرفته، ومعرفة آراء إماميه الكسائي والفراء على ما ليس عليه أحد لا من معاصريه ولا ممن خلفهم»[٤].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص١٤١.

(٢) السابق ص١٠١.

(٣) المدارس النحوية ص٢٢٩.

(٤) السابق ص٢٣٠.

وإذا كان ثعلب لا يرقى في تفكيره النحوي واللغوي إلى درجة الكسائي والفراء – كما أشرنا من قبل – فإنه مضى في إثرهما يستخدم المصطلحات التي جرت على ألسنتهما، واضعا السماع نصب عينيه، فهو عنده الحجة القاطعة، والبرهان الناصع على القاعدة النحوية، ونراه يعتد – اعتدادهما – بأشعار وأقوال الفصحاء المتحضرين مضيفا إلى ذلك مادة لا تكاد تنفد من أشعار الجاهليين والإسلاميين، والبدو المعاصرين[١].

كما كان ثعلب يتبع الكسائي والفراء في عدم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في وضع القاعدة، لروايته غالبا بالمعنى، وكون رواته غالبا من الموالي.

أما موقفه من القراءات القرآنية فلم يخرج عن منهج الكسائي والفراء في الاستشهاد بها، غير أنه كان أكثر منهما قبولا للقراءات، وتسليما بها، فلم يكن يرجح قراءة على أخرى، كما كان يصنع الكسائي والفراء عند بعض القراءات، فقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب (اليواقيت) عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى»[٢]، فكان ثعلب يتحرج من تفضيل وجه إعرابي على آخر في القرآن الكريم خاصة، سواء أكان تعدد الأوجه الإعرابية ناتجا عن اختلاف القراءة أم ناتجا عن احتمالات لقراءة واحدة، فلم يتبع الفراء مثلا في إنكاره قراءة ابن عامر: «**وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**»[٣]، ببناء (زُيِّن) للمفعول، ورفع (قتلُ)، ونصب (اولادهم)، وجر (شركائهم)، وذلك على الفصل بين المتضايفين بمفعول المضاف، وقد رد الفراء استشهاد الأخفش بقول الشاعر:

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٣٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢٣٥.

(٣) الأنعام: ١٣٧.

فزججتهـــــا متمكنـــــا زجَّ القلـــــوصَ أبي مَـــــزادهْ

وقال: «وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر – بشيء»[١]، ولكن ثعلبا وثق البيت وأنشده في مجالسه[٢]، وبذلك فتح الباب أمام الكوفيين إلى قبول القراءات، والتسليم بها، والاعتماد عليها في توثيق القواعد.

وعلى الرغم من اتباع ثعلب للكسائي والفراء في فكرهما النحوي فإنه خالفهما في كثير من المسائل، ومن ذلك أنه لم يكن يأخذ برأي الفراء في أن المضارع ينصب بعد واو المعية وفاء السببية، و(أو) التي بمعنى (حتى)، أو (إلى) – على الصرف، إنما ينصب لما يداخل هذه الحروف من معنى الشرط، وكأنه لم يكن يعجب بفكرة الصرف التي كان يذهب إليها الفراء[٣].

ومن ذلك عدم اتباع الكوفيين في أن الظرف الواقع خبرا في نحو قولهم: (زيدٌ أمامك)، و(عمرو وراءك) منصوب بالخلاف، كما أنه لم يتبع البصريين في أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره (استقر)، أو باسم فاعل محذوف، تقديره: (مستقر)، وإنما كان يذهب إلى أنه ينتصب ؛ لأن الأصل في قولك: (زيد أمامك): (زيد حلَّ أمامك)، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل[٤].

وهو بذلك يتفق مع البصريين في جعل الظرف متعلقا بمحذوف إلا أنه يخالفهم في نوع المقدر، كذلك يخالف الكسائي والفراء في ذهابه إلى أن (عسى) حرف مطلقا[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٨.

(٢) المجالس ص١٥٢.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٣٦.

(٤) الإنصاف ١/ ٢٤٥، المسألة (٢٩).

(٥) مغني اللبيب ١/ ١٥١.

وقد نجد آراء لثعلب وافق فيها البصريين، وخالف الكسائي والفراء وسائر الكوفيين، ومن ذلك ما حكاه عيسى بن عمر من أن إلغاء (إذًا) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، قال أبو حيان: «ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة جدا، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل»[١].

ومن ذلك أيضا موافقته للبصريين في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه، فيقال: (ما طعامَك أكل إلا زيدٌ)، وقد ذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك[٢].

ومما خالف فيه ثعلب جمهور البصريين والكوفيين أنه زاد على أفعال الشروع في باب (كاد) وأخواتها (قام)، وأنشد: (قامتْ تلومُ وبعضُ اللومِ آونةٌ)[٣].

«ولعل في كل ما قدمنا ما يوضح منزلة ثعلب في النحو الكوفي، فقد مضى يطبقه ويصدر عنه في كل ملاحظاته النحوية إلا أشياء طفيفة أداه إليها اجتهاده، وكأنما كان يحمل راية هذا النحو في عصره، مستقصيا استقصاء دقيقا لكل ما قاله إماماه: الكسائي والفراء، وكل ما أنشداه من أشعار مع الدفاع الشديد عنهما أمام البصريين، دفاعا أساسه الاحتكام إلى السماع والرواية والإحاطة بالشاذ والنادر من اللغة وتصاريفها على ألسنة العرب»[٤].

---

(١) الهمع ٢/ ٧.

(٢) الإنصاف ١/ ١٧٣، وما بعدها، المسألة (٢١).

(٣) الهمع ١/ ١٢٩.

(٤) المدارس النحوية ص٢٣٧.

تلاميذ ثعلب

ذكرنا في ترجمته أن تلاميذه الذين أخذوا عنه النحو واللغة كثيرون، وقد ذكرنا طائفة منهم،وفيما يلي نخص بعضهم بكلمة.

١-أبوموسى الحامض

هو: محمد بن سليمان أبو موسى الحامض النحوي البغدادي صاحب أبي العباس ثعلب، كان بارعا في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين، وكان في اللغة أبرع، توفي سنة ثلاثمائة وخمس للهجرة، ودفن بمقبرة باب التبن ببغداد[١]، وهو المقدم من أصحاب ثعلب؛ إذ جلس مجلسه بعد موته، وكان يتعصب على البصريين، وصب عنايته على قراءته للناس كتب أستاذه ثعلب، كما كان يقرأ كتب الفراء، وخاصة كتابه: (الإدغام)، وألف في النحو مختصرا، وما زال يوالي التدريس حتى توفي[٢].

آراؤه النحوية

ومن آرائه ما ذكره في مخلصات المضارع للاستقبال من أن لام الأمر والدعاء، و(لا) التي هي للنهي والدعاء، ولام القسم في نحو (واللهِ ليقوم زيد) تخلصه للاستقبال[٣].

وكان المبرد وأبو علي الشلوبين وأكثر المتأخرين يرون أن (لم)، و(لما) تصرفان معنى الفعل المضارع إلى المضي، وأن لفظه باق على ما هو عليه،

---

(١) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ١٤١، ١٤٢.

(٢) المدارس النحوية ص٢٣٧.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ٧.

وكان أبو موسى الحامض، وغيره يرون أنهما تصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، ونسب هذا إلى سيبويه[١].

ومن ذلك موافقته لأكثر البصريين في منع صرف ما ينصرف، في حين ذهب معظم الكوفيين وأبو علي الفارسي إلى جوازه في الضرورة[٢].

وكان أبو موسى الحامض يرى جواز حذف نون الوقاية في (مني)، و(عني) في الكلام، فيقال: (مِني)، و(عَنِي)، وتابعه ابن مالك في حين لا يجيز الجمهور حذفها إلا في الضرورة[٣].

ونلاحظ أن أبا موسى الحامض لم ينفرد بآراء نحوية تجعلنا نحكم عليه بأنه صاحب مذهب متميز، ولكنه كان يسير في آرائه مع ركب البصريين، أو الكوفيين، أو مع بعض من هؤلاء وهؤلاء، فلم نجده منفردا برأي فيما ذكرناه إلا بجواز حذف نون الوقاية في (منّي)، و(عنّي) – كما سبق – في سعة الكلام.

٢-أبو بكر بن الأنباري

هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، ولد سنة مائتين وإحدى وسبعين للهجرة، وأكب منذ نشأته على حلقات العلماء في عصره، وخاصة حلقة ثعلب، وكانت له حافظة قوية، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، كما صنف في اللغة والنحو كتاب (الأضداد) وهو منشور، وكتاب (المقصور والممدود)، وكتاب (المذكر والمؤنث)، وقد نشر الجزء الثاني منه، وكتابي (الكافي)، و(الموضح) في النحو.

---

(١) السابق ٣/ ٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨.

(٣) السابق ١/ ٤٧١.

ونراه يعنى بتعليم الناشئة صور أساليب العربية في بعض أقاصيص كان يرويها، وصنع عدة دواوين قديمة في مقدمتها: ديوان الأعشى والنابغة وزهير والراعي.

ومن أهم آثاره: شرحه للمفضليات، وهو منشور، ويكتظ بمعارفه الواسعة في اللغة والأشعار وأيام العرب، ولم يمتد عمره طويلا، فقد توفي سنة ثلاثمائة وثمان وعشرين للهجرة[١].

ويبدو أن ابن الأنباري قد فاق أستاذه ثعلبا من الناحية العقلية والجدلية؛ إذ كان أكثر منه قدرة على إقامة الحجة والبرهان، وأكثر منطقية في التماس العلل النحوية، وقد ذكرنا سابقا أن ثعلبا لم يكن يعنى بالنواحي المنطقية في دراساته للنحو واللغة عنايته بالنقل والرواية وتطبيق القواعد، والدليل على ذلك ما تناقلته عنه كتب التراجم والطبقات من أنه كان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء، ولكن أبا بكر بن الأنباري لم يقف أمام الظواهر اللغوية دون أن يغوص وراءها ملتمسا عللها مقيما حججها، ونجد ذلك جليا عند قراءتنا لكتاب الزجاجي: (الإيضاح في علل النحو)، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ومن يرجع إلى كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي لا يشك في أن أبا بكر بن الأنباري كان أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعما لم يتوافر لأستاذه: ثعلب، وكأنما كان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة»[٢].

ومن ذلك ما علل به اشتقاق المصادر من الأفعال من أن المصادر «تكون توكيدا للأفعال، كقولك: (ضرب زيد ضربا)، و(خرج خروجا)، و(قعد قعودا)،

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٧١، والفهرست لابن النديم ص٧٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص٢٦٤، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢/ ٣١٥، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٢٣٨.

(٢) المدارس النحوية ص٢٣٩.

وما أشبه ذلك، فلا خلاف في أن المصادر ها هنا توكيد للأفعال، والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده، والمؤكد سابق له، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه»[١].

«ونرى الزجاجي يذكره في مواضع مختلفة حين يتحدث عن علل الكوفيين»[٢]، مما يجعلنا نؤمن بأنه كان في مقدمة من توسعوا فيها وحاولوا إحكامها إحكاما دقيقا»[٣].

آراؤه النحوية

ولأبي بكر بن الأنباري آراء نحوية كثيرة تناقلتها كتب النحو، ومنها مذهبه في أن (إلى) قد تستعمل اسما في نحو: (انصرفت من إليك)، كما يقال: (غدوت من عليك)، وقد عقب ابن هشام على رأيه هذا بقوله: «فإن كان ثابتا ففي غاية الشذوذ»[٤].

ومنها أن (كأن) قد تأتي للشك والظن، وحمل عليه قولهم: (كأنك بالشتاء مقبل)، أي: أظنه مقبلا[٥].

ومنها أن (بين) إذا اتصلت بها الألف، أو (ما) فقيل: (بينا)، أو (بينما) صحت إضافتها إلى الجملة الفعلية، وحينئذ تكون شرطية، نحو: (بينما أنصفتني ظلمتني)[٦].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص٦٠، ٦١.
(٢) السابق ص٧٩، ٨٠، ١٣٢.
(٣) المدارس النحوية ص٢٣٩.
(٤) المغني ١/ ١٤٦، ١٤٧.
(٥) السابق ١/ ١٩٢.
(٦) الهمع ١/ ٢١١.

ومنها أنه أجاز إضافة (كلا) إلى المفرد بشرط تكريرها، نحو: (كلاي وكلاك محسنان)[١]، والجمهور لا يضيفها إلا إلى المثنى أو ما في معناه.

ومنها أن تابع المنادى إذا كان مضافا إضافة معنوية سواء أكان عطف بيان، مثل: (يا زيدُ أبا عمرو)، أم صفة مثل: (يا زيدُ ذا المال)، أم توكيدا مثل: (يا تميمُ كلَّكم أو كلَّهم) جاز رفعه ونصبه، في حين لم يجز فيه الجمهور إلا النصب[٢].

وقد وقف ابن الأنباري عند القراءة الشاذة: «**وقولوا للناس حُسْنى**»[٣] - بوزن (فُعْلَى) مؤنث (أحسن)، فقال: «اتفق النحويون على رد هذه القراءة»، وخرجها غيره على أنها هي وقولهم (سوءى) مصدرن كـ (الرُّجْعى)، تقول في المصدر: (الحسن والحسنى والسوء والسوءى والعذر والعذرى)، جاءت مصدرا على (فُعْل)، و(فُعْلَى) بمعنى واحد[٤].

وزعم ابن الأنباري أن النكرة بعد (أفعل) إذا كانت تخالف ما قبل (أفعل) جاز فيها النصب والجر، تقول: (أخوك أوسع دارٍ ودارا)، و(أبسط جاهٍ وجاها)، و(الله أصدق قيلٍ وقالا)، وقد عقب أبو حيان على ذلك بقوله: «وهذا شيء لا ينتقل فيه عن شيوخنا إلا تحتم النصب»[٥].

وكان يذهب متابعا للفراء إلى أن العرب تعوض من علامة الندبة التنوين في الوصل، فيقولون: (وازيدًا)، و(واعمرًا) تشبيها له بالمنصوب[٦].

---

(١) المغني ١/ ٢٠٣.
(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٧.
(٣) البقرة: ٨٣.
(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٣٣.
(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٢٢.
(٦) السابق ٣/ ١٤٥.

وهكذا نجد آراءه مبثوثة في كتب النحو واللغة، وهي كما رأينا تدور في إطار الأسس والأصول التي رسمها شيوخ المدرسة الكوفية.

٢-أبو عمر الزاهد.

هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر اللغوي الزاهد المعروف بغلام ثعلب، فاضل كامل، حافظ للغة، روى الكثير عن الأئمة الأثبات، وروى عنه الجم الغفير.

ولد سنة مائتين وإحدى وستين للهجرة، وتوفي سنة ثلاثمائة وخمس وأربعين.

وله مصنفات كثيرة، منها: الياقوت، وشرح كتاب الفصيح، وفائت الفصيح، والمرجان، وغريب الحديث، والموضح في الساعات، ويوم وليلة، والمستحسن، والعشرات، والشورى، والبيوع، وتفسير أسماء الشعراء، والقبائل، والمكنون والمكتوم، والتفاحة، والمواعظ، والمداخل، وحل المداخل، والنوادر، وفائت العين، وفائت الجمهرة، والرد على ابن دريد، وما أنكرته الأعراب على أبي عبيد فيما رواه وصنفه[١].

آراؤه النحوية.

وليس لأبي عمر الزاهد آراء كثيرة في كتب النحو، وهذا يرجع إلى أنه كان متبعا لأستاذه: ثعلب، ولذلك لا يعدو ما تناقلته عنه كتب النحو عن كونه مرويات رواها عن شيوخه، ومن ذلك ما حكاه عن ثعلب من أن العرب تقول: (عسى زيدٌ قائمٌ)، فتجعل (زيد قائم) مبتدأ وخبرا مرفوعين، على أن يكون اسم (عسى) ضمير الشأن محذوفا، وقد وقعت الجملة الاسمية في موضع خبرها[٢].

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٧١ – ١٧٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢١.

ومن ذلك أيضا ما نقل عن قطرب وثعلب وعنه من أن الواو العاطفة إذا لم تكن لمعنى الاجتماع فإنها تفيد الترتيب[١].

٤-ابن مِقْسَم.

هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار: أبو بكر، عالم بالقراءات والعربية، من أهل بغداد، وهو لا يقل عن أبي موسى الحامض، وأبي عمر الزاهد تأثرا بثعلب واقتداء بمباحثه، وكان يعنى بدراسة النحو الكوفي، وله فيه بعض المصنفات، غير أنه ركز نشاطه في القراءات، فألف فيها كتبا ومصنفات مختلفة، منها كتاب (السبعة الكبير)، وكان يقول: كل قراءة وافقت المصحف ووجها في العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند، فرفع القراء أمره إلى السلطان، فأحضره واستتابه، كما وقع لابن شنبوذ، على ما بين منحاهما من الاختلاف، وقيل: استمر يقرىء بما هو عليه إلى أن مات.

ومن كتبه: (الأنوار) في تفسير القرآن، والرد على المعتزلة، واللطائف في جمع هجاء المصاحف، وكتاب في النحو كبير، ومجالسات ثعلب، وهو مخطوط – ثلاثة عشر جزءا منه في مجلد بدار الكتب، وكتاب في أخبار نفسه، وقد ولد سنة مائتين وخمس وستين للهجرة، وتوفي سنة ثلاث مائة وأربع وخمسين[٢].

ولم تتردد له آراء نحوية في كتب النحو واللغة، ولعل ذلك يرجع إلى تبعيته المطلقة لشيوخه من نحاة الكوفة، وإلى عنايته بعلم القراءات وعلوم القرآن.

---

(١) السابق ٢/ ٦٣٣.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/ ٨١، والمدارس النحوية ص٢٣٨.

أصداء المدرسة الكوفية

لا تقل المدرسة الكوفية في النحو شأنا عن سابقتها المدرسة البصرية، فقد ذكرنا في أكثر من موضع أنها امتداد للمدرسة البصرية، غير أنها توسعت في الرواية والسماع والقياس مما جعلها تعتد بالنادر والشاذ من كلام العرب، وتبني عليهما قاعدة، وكما أن المدرسة البصرية تركت أثرها واضحا على علماء الكوفة، فكذلك تركت المدرسة الكوفية أثرها في الأجيال المتعاقبة بعدها، وسوف نرى أن التقاء الأثرين سوف يكون اتجاها نحويا جديدا يخلط بين المدرستين، ويمزج النحويين، وهو ما يعرف بالمدرسة البغدادية، وممن ظهر عليه أثر المدرسة الكوفية الشاعر العربي المعروف بالمتنبي: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد أبو الطيب، المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين للهجرة، حيث احتذى في كثير من تراكيبه الشعرية المذهب الكوفي في النحو، ومن ذلك اتباعه لمذهب الكوفيين في جواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وقد عمل به في قوله: (هذي بَرَزْتِ لنا فَهِجْتِ رسيسا)، ولذلك يقول عنه ابن يعيش: «وكان يميل كثيرا إلى مذهب الكوفيين»[1].

ومن ذلك اتباعه للكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، وقد طبق ذلك على قوله:

حملتُ إليهِ من ثنائيْ حديقةً سقاها الحجى سقيَ الرياضَ السحائبِ

فقد فصل بين السقي والسحائب بالمفعول به للسقي، وهو (الرياض)[2]، والأصل: (سقي السحائبِ الرياضَ).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٦.

(٢) المدارس النحوية ص٢٤٠.

كما أخذ المتنبي بما ذهب إليه الكوفيون من جواز صوغ اسم التفضيل من البياض والسواد، فقال يذم الشيب:

ابْعَـد بَعِـدَّتَ بياضـا لا بيـاض لـه ... لأنـت أسـودُ في عينـي مـن الظُّلَـمِ

والبصريون لا يجيزون ذلك[1].

وممن ظهر أثر المذهب الكوفي في فكرهم اللغوي: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، وهو من أئمة اللغة والأدب.

قرأ عليه البديع الهمذاني، والصاحب بن عباد، وغيرهما من أعيان البيان، أصله من قزوين، وأقام مدة في همذان، ثم انتقل إلى الري، فتوفي بها سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين للهجرة، وإليها نسبته.

وله تصانيف كثيرة، منها: (مقاييس اللغة)- وهو مطبوع في ستة أجزاء، و(المجمل)، و(الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب)، وقد ألفه لخزانة الصاحب بن عباد، و(جامع التأويل) في تفسير القرآن، و(النيروز) في نوادر المخطوطات، و(الإتباع والمزاوجة)- وهو مطبوع، و(الحماسة المحدثة)، و(الفصيح)، و(تمام الفصيح)، و(متخير الألفاظ)، و(ذم الخطأ في الشعر)، وهو مطبوع، و(اللامات) وهو مطبوع، و(أوجز السير لخير البشر) – صلى الله عليه وسلم، وهو مطبوع في ثماني صفحات، وكتاب (الثلاثة) في الكلمات المكونة من ثلاثة حروف متماثلة، وله شعر حسن[2]، يقول عنه القفطي: «وطريقته في النحو طريقة الكوفيين»[3]، غير أنه وجه عنايته إلى المباحث اللغوية.

---

(١) الإنصاف ١/ ١٤٨، وما بعدها، المسألة (١٦) مع الهامش، والمدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٢٤٠، ٢٤١.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٤٢٨، والأعلام للزركلي ١/ ١٩٣.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٢٩.

وتذكر بعض كتب التراجم أن له كتابا في النحو سماه (المقدمة)، ومصنفا آخر باسم (اختلاف النحويين)، يقول الدكتور شوقي ضيف عنه: «وأكبر الظن أنه ناقش فيه كثيرا من المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون موردا على الأولين كثيرا من الحجج والبراهين التي تؤيد رأي الأخيرين»[١].

ويقول القفطي إنه كان كثير الحجاج والجدال [٢]، مما يؤكد أنه أسهم بقوة في احتجاجات الكوفيين.

والمتتبع لمعالجة ابن فارس لقضايا اللغة يجده يتبع نهج الكوفيين في استعمال مصطلحاتهم، ومن ذلك استعماله لمصطلح (الفعل الدائم)، ويعني به: الوصف، ويجعله قسيما للفعل الماضي والفعل المضارع، مغفلا فعل الأمر؛ لأنه مقتطع عنده من المضارع اتباعا للكوفيين، يقول في معرض حديثه عن الخبر والإنشاء: «أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: (أخبرته، أخبره)، والخبر: ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: (قام زيد)، و(يقوم زيد)، و(قائم زيد)»[٣].

فهذا النص صريح في الدلالة على انتماء ابن فارس إلى المذهب الكوفي.

ولا نجد أصداء مذهب الكوفيين في نحو المشارقة فقط، بل نجدها أيضا في نحو المغاربة، ومن هؤلاء: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ابن آجروم: أبو عبد الله، نحوي، اشتهر برسالته (الآجرُّومية)، وهي مطبوعة، وقد شرحها كثيرون، ومن مصنفاته أيضا: (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني)، ويعرف بشرح الشاطبية في علم القراءات، وله مصنفات أخرى وأراجيز، ولد سنة ستمائة واثنتين وسبعين للهجرة، وتوفي سنة سبعمائة وثلاث وعشرين،

(١) المدارس النحوية ص٢٤١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١/ ١٢٩.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ١/ ١٣٣.

وكان مولده ووفاته بفاس[١]، يقول الدكتور شوقي ضيف: «ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية في مصنفاتهم ابن آجروم الصنهاجي»[٢].

ومن آرائه التي تابع فيها الكوفيين أن فعل الأمر مجزوم أبدا، ولم يقل ببنائه كما ذهب إلى ذلك البصريون، وأن (حتى) والفاء والواو و(أو) تنصب المضارع بنفسها، لا بـ (أن) مضمرة بعدها كما ذهب البصريون، وأن (كيفما) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين[٣].

كما أنه استعمل بعض مصطلحات الكوفيين، ومن ذلك إطلاقه على نائب الفاعل: (المفعول الذي لم يسم فاعله)، وإطلاقه على الصفة (نعتا)، والتعبير عن الجر بالخفض[٤].

وهكذا نجد أصداء المدرسة الكوفية تتردد عند النحاة في مختلف الأمصار والعصور، وقد أشرنا من قبل إلى أن المدرسة البغدادية نشأت متأثرة بنحوي البصرة والكوفة على حد سواء – وإن كانت في مجملها إلى النحو البصري أميل – فإنها قامت على الخلط بين النحويين، وقد سار على نهج هذه المدرسة نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام، ونحاة العراق وإيران، على نحو ما سنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) الأعلام للزركلي ٧/ ٣٣.

(٢) المدارس النحوية ص٢٤١.

(٣) راجع متن الآجرومية في (مجموع مهمات المتون) ص١٩٢.

(٤) السابق ص١٩٢، ١٩٣، ١٩٧.